جـــامعـــــة 8 مـــــاي 1945 قـــــالمـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

التنويع الاقتصادي كمدخل استراتيجي للحد من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر

(دراسة تحليلية للفترة 2010-2020)

إعداد الطلبة:

- حمزة بومعزة
- شاهناز عفايفية

إشراف الأستاذة:

د. سهام بوفلفل

السنة الجامعية: 2022/2021

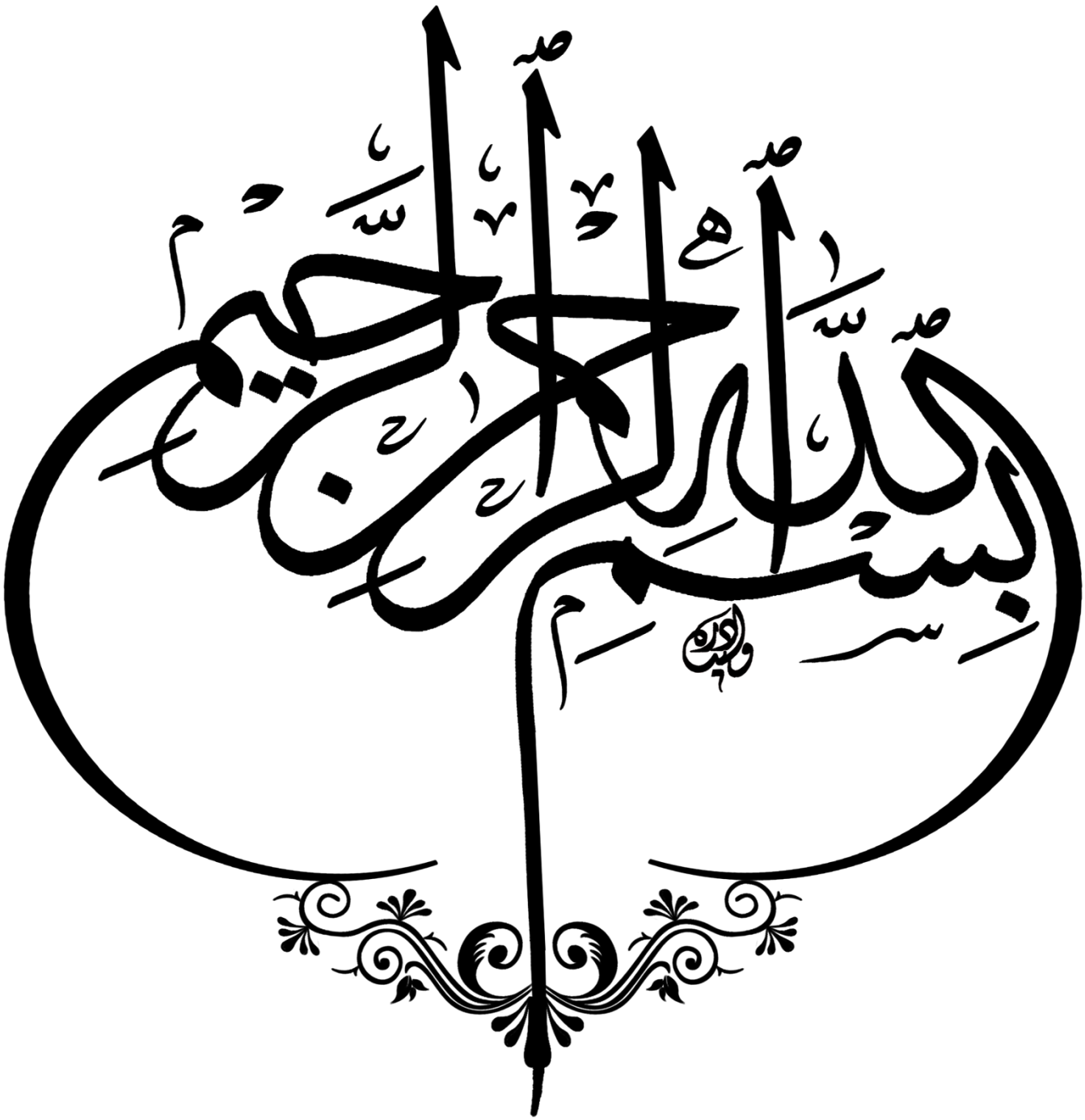

[وفوق كلِّ ذي علم عليمٌ]

"صدق الله العظيم"

(سورة يوسف الآية –76–)

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات الحمد لله على نعمة العلم اللهم لك الحمد كله والشكر كله أن وفقتنا وألهمتنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

والشكر موصول الى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتورة **"بوفلفل سهام"** التي تكرمت بالإشراف على هذه المذكرة ولم تبخل علينا بنصائحها الثمينة وتوجيهاتها القيمة

كما لا يفوتنا تقديم الثناء إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مراجعة ومناقشة هذا العمل

لكم منا كل الشكر والتقدير وجازاكم الله خيرا

إهـــــــــــــــــداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهديي الغاليي للأغلى

هيي ذيي ثمرة جهديي أجنيها اليوم هيي هدية أهديها أولا إلى من يعجز القلم واللسان عن ذكر جميلهما والديي العزيزان أطال الله فيي عمرهما

إلى كل أخواتيي وأصدقائيي

إلى كل من هل يبخل عليي ولو بكلمة تشجيعية

إلى جميع من وقفوا بجواريي وساعدونيي بكل ما يملكون وفيي أصعدة كثيرة

حمـــــــــزة

الإهـــــــــداء

الحمد لله الذي أكرمني وقدرني على إتمام عملي وبارك لي فيه

إلى النور الذي يسير في عروقي واسمه تتغنى به أوتار قلبي إلى منارة العلم والعلماء حبيبي "**محمد صلى الله عليه وسلم**".

أهدي ثمرة جهدي إلى:

"**أمي**" و"**أبي**" اللذان انتظرا هذه اللحظة بفارغ الصبر أطال الله في عمرهما

الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود إخوتي: "**محمد أمين**" و"**محمد رسيم**"

إلى صديقتي ورفيقة دربي "**مروة**" التي دعمتني ووقفت معي

إلى من عرفتني بهم الأقدار وشاطروني ذكريات لا تنسى إلى من أحبهم قـلبي.

شـــــــــاهنـــــــاز

الفهـــرس

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	V
المقدمـــــــة العـــامة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه	36-2
تمهيـــد	2
المبحث الأول: عموميات حول التنويع الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	3
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه ومبرراته	6
المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وأنماطه	11
المبحث الثاني: آليات التنويع الاقتصادي، مؤشراته وشروط نجاحه	13
المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي	14
المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه	18
المطلب الثالث: شروط نجاح التنويع الاقتصادي ومعوقاته	21
المبحث الثالث: قراءة في بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي	23
المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة في التنويع الاقتصادي	23
المطلب الثاني: تجارب الدول النامية غير العربية في التنويع الاقتصادي	28
المطلب الثالث: تجارب الدول النامية العربية في التنويع الاقتصادي	30
خلاصـــــة	36
الفصل الثاني: أساسيات عامة حول المحروقات	72-38
تمهيـــد	38
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنفط	39
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنفط	39
المطلب الثاني: أهمية النفط	43

المطلب الثالث: الصناعة النفطية	**44**
المبحث الثاني: اقتصاديات النفط في العالم	**47**
المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في صناعة النفط في العالم	**47**
المطلب الثاني: تطورات تسعير النفط عالميا	**55**
المطلب الثالث: الأسواق النفطية	**60**
المبحث الثالث: الأسس النظرية للغاز الطبيعي	**64**
المطلب الأول: ماهية الغاز الطبيعي	**64**
المطلب الثاني: الجغرافيا الاقتصادية للثروة الغازية	**66**
المطلب الثالث: التجارة الدولية للغاز الطبيعي	**68**
خلاصـــة	**72**
الفصل الثالث: الجزائر بين ريعية الاقتصاد وحتمية التنويع: دراسة تحليلية	**123-74**
تمهيـــد	**74**
المبحث الأول: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري	**75**
المطلب الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري	**75**
المطلب الثاني: تطور قطاع المحروقات في الجزائر	**79**
المطلب الثالث: الإمكانات النفطية الجزائرية	**84**
المبحث الثاني: تطورات أسعار المحروقات في الجزائر	**87**
المطلب الأول: آثار التغيرات في أسعار المحروقات على المتغيرات الاقتصادية	**87**
المطلب الثاني: آثار تغيرات أسعار المحروقات على الميزانية العامة	**91**
المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار المحروقات على السياسة الاجتماعية	**94**
المبحث الثالث: البدائل الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري	**96**
المطلب الأول: البدائل الأساسية لتنويع الاقتصاد الجزائري	**96**
المطلب الثاني: بدائل أخرى للتنويع الاقتصادي في الجزائر	**113**
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي: الحلول والآفاق	**117**
خلاصـــة	**123**
الخاتمـــة العامـــة	**125**
قائمة المراجع	**129**
الملاحق	**145**

الرقم	المحتوى	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	نسب نمو القطاعات خارج المحروقات لسنة 2013	34
الجدول رقم (2-1)	نشأة النفط	39
الجدول رقم (2-2)	المنتجات النفطية	42
الجدول رقم (2-3)	نشأة الأوبك	47
الجدول رقم (2-4)	أهم الأحداث في مسيرة الأوبك	49
الجدول رقم (2-5)	نشأة وكالة الطاقة الدولية IEA	50
الجدول رقم (2-6)	فئات شركات النفط الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	54
الجدول رقم (2-7)	التطور التاريخي للغاز الطبيعي	65
الجدول رقم (2-8)	تطور الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة (2010-2020)	66
الجدول رقم (2-9)	تطور الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي خلال الفترة (2010-2020)	67
الجدول رقم (2-10)	تطور الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي من (2010 – 2020)	67
الجدول رقم (2-11)	هيكل الصادرات العالمية من الغاز خلال الفترة (2010-2020)	68
الجدول رقم (2-12)	هيكل الواردات العالمية من الغاز خلال الفترة (2010-2020)	68
الجدول رقم (3-1)	البنية الهيكلية للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2010-2020)	76
الجدول رقم (3-2)	مكانة النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	85
الجدول رقم (3-3)	مكانة الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	86
الجدول رقم (3-4)	تطور أسعار المحروقات والميزان التجاري في الجزائر للفترة (2010-2020)	88
الجدول رقم (3-5)	تطور أسعار المحروقات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2020)	90
الجدول رقم (3-6)	تطور أسعار المحروقات والميزانية العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)	92
الجدول رقم (3-7)	انعكاس تقلبات أسعار المحروقات على متغيرات السياسة الاجتماعية للفترة (2010-2020)	94
الجدول رقم (3-8)	مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري الزراعي في الجزائر للفترة (2010-2019)	99
الجدول رقم (3-9)	تطور الميزان السياحي الجزائري للفترة (2010-2018)	111
الجدول رقم (3-10)	مراحل إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر خلال الفترة (2011 – 2030)	115
الجدول رقم (3-11)	الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في ظل برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر	115

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	5
الشكل رقم (1-2)	مؤشر جيني	21
الشكل (1-3)	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بكوريا الجنوبية خلال الفترة (2000-2017)	25
الشكل رقم (2-1)	الهيكل التنظيمي للوكالة	52
الشكل رقم (3-1)	تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2020)	77
الشكل رقم (3-2)	تطور هيكل الصادرات النفطية وغير النفطية للفترة (2010-2020)	78
الشكل رقم (3-3)	تطور هيكل الإيرادات العامة للفترة (2010-2020)	79
الشكل رقم (3-4)	تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري للفترة (2010-2020)	89
الشكل رقم (3-5)	تغيرات أسعار المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2020)	91
الشكل رقم (3-6)	تغيرات أسعار المحروقات على الميزانية العامة للفترة (2010-2020)	93
الشكل رقم (3-7)	أثر تغيرات أسعار المحروقات على معدلات البطالة والتضخم للفترة (2010-2020)	95
الشكل رقم (3-8)	أثر تقلبات اسعار المحروقات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2020)	96
الشكل رقم (3-9)	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2010-2020)	98
الشكل رقم (3-10)	مساهمة العمالة الزراعية في القوى العاملة الكلية في الجزائر للفترة (2010-2019)	99
الشكل رقم (3-11)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2020)	103
الشكل رقم (3-12)	مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر للفترة (2010-2019)	103
الشكل رقم (3-13)	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2010-2020)	109
الشكل رقم (3-14)	مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل للفترة (2010-2020)	110

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم(1)	البنية الهيكلية للصادرات في الجزائر (2010-2020)	**145**
الملحق رقم (2)	البنية الهيكلية للإرادات العامة في الجزائر (2010-2020)	**146**
الملحق رقم (3)	مساهمة قطاع الزراعة والصناعة في العمالة الكلية بالجزائر خلال الفترة (2010 -2019)	**147**

المقدمة العامة

1. تمهيد:

تحتل المحروقات المرتبة الأولى من حيث الأهمية من بين مصـــادر الطاقة وتعد المحرك الرئيســـي للاقتصـــاد العالمي، ونظرا لأهميتها الاقتصادية والتجارية فهي تشكل سلعة استراتيجية دولية من حيث الوفرة النسبية، سهولة النقل والكفاءة العالية كما تعد مصـدر دخل رئيسـي للدول المنتجة والمصـدرة لهذه السـلعة ومصـدرا للعديد من المشـتقات لأغلبية الصـناعات في العالم، فكل من هذه الدول تسـعى جاهدة للسـيطرة على سـوق هذه السـلعة الاســتراتيجية بما يخدم مصــالحها وهو الأمر الذي أدى الى عدم اســتقرار أســعار هذه المواد الطاقوية وهو المؤثر الرئيسي على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة خاصة والمستهلكة للمحروقات عامة.

ومع تركز احتياطات المحروقات في أماكن محدودة من العالم ازدادت الصراعات بين الدول من أجل التحكم في مكامن المحروقات بشـــتى الامكانيات الممكنة لاســـتغلال هذه الثروة الحيوية، مما أدى الى حدوث العديد من الاضطرابات في أسعار هذه المواد بسبب تضارب مصالح الدول، فمن الضروري مراقبة الدول المهتمة والناشطة في هذا القطاع من حيث احتياطاتها، انتاجها واكتشـافاتها للحد من التقلبات للأسـعار النفطية والغازية والمحافظة على استقرار الأسواق العالمية، فأصبحت الدول تسعى إلى انتهاج سياسات تنموية جديدة لتنويع اقتصادياتها للحد من التبعية لقطاع المحروقات من قبل الدول المنتجة والمصدرة لهذه الموارد الطاقوية.

وبما أن الجزائر تعتمد بنسـبة كبيرة على هذا القطاع في صـادراتها التي تشـكل 98% بمعنى أن عوائد هذا القطاع تشكل المصـدر الرئيسـي لتمويل الاقتصـاد الوطني، فبعد قيام الجزائر بتأميم المحروقات سـنة 1971 سـعت الجزائر إلى تنويع اقتصـادها من أجل تحقيق النمو الاقتصـاد للتقليل من الاعتماد المفرط على هذا القطاع، بعد أن أصبحت مصنفة ضمن قائمة "الدول أحادية الاقتصاد" وهذا لمواجهة الاختلالات المرتبطة بأسعار هذه المنتجات القاعدية والتي أصبح الاقتصـاد الوطني رهين تقلباتها والهدف وراء ذلك هو الخروج من الاقتصـاد الريعي واسـتغلال جميع الثروات الطبيعة التي تزخر بها الدولة الجزائرية.

2. إشكالية الدراسة:

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب الطابع الريعي الذي غلب عليه، وذلك لامتلاك الجزائر ثروات طبيعية كبيرة والتي تقع في مقدمتها المحروقات التي تشكل القطاع الأساسي من ناحية التصـدير والإنتاج والعمالة، ونظرا لما تعاني منه الدولة من تشـوهات في بنيتها الاقتصـادية وأحادية الاقتصـاد بسبب الاضـطرابات الدائمة على مستوى أسعار المحروقات، تحتم على الجزائر إيجاد مصـادر جديدة لتنويع دخلها بغية خلق قيمة مضافة وتحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل التالي:

فيما تتمثل البدائل المتاحة أمام الجزائر لتنويع اقتصادها في ظل عدم استقرار أسعار المحروقات؟

على إثر السؤال الجوهري تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية نبرزها فيما يلي:

- ماذا نعني بالتنويع الاقتصادي؟ وما هو واقعه في بعض الدول النفطية؟
- ما هي سبل تحقيق التنويع الاقتصادي؟

- ماهي الأسباب المؤدية إلى حدوث اضطرابات في أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية؟
- ما هي العوامل الرئيسية التي تحدد أسعار المحروقات؟
- هل تعتبر استراتيجية التنويع الاقتصادي ضرورية للاقتصاد الجزائري للحد من التبعية لقطاع المحروقات؟
- هل الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر في تنويع اقتصادها ناجحة؟
- كيف تؤثر الاضطرابات الحاصلة على مستوى قطاع المحروقات على الدول النفطية؟
- ما هي البدائل الاستراتيجية والمتاحة للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة، واختبار صحتها كالآتي:

- يعد تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاد الجزائري للحد من التبعية لقطاع المحروقات.
- الجزائر لحد الآن ورغم البدائل المتاحة لها لتنويع اقتصادها، إلا أنها لم تجد الاستراتيجية الناجحة لتنويع اقتصادها الوطني.
- تعتبر المحروقات القاعدة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد الدول المنتجة والمصدرة لها بكونها مصدرا للطاقة وموردا هاما في ميزانياتها العامة، اذ تتحكم في أسعار هذه المواد الطاقوية العديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- تتمثل البدائل الأساسية والمتاحة التي تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة الريع في قطاعات مختلفة كالقطاع الصناعي، الزراعي والسياحي، فهي تعتبر من القطاعات الدائمة غير الزائلة.

4. أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع المعالج، حيث يمثل التنويع الاقتصادي الاستراتيجية المثلى لمعالجة الاضطرابات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصادي الوطني، وللابتعاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات والالتفات الى القطاعات الأخرى والنهوض بها من أجل تنويع مصادر الدخل لحل مشكلة الاقتصاد الريعي الجزائري، والابتعاد عن الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.

5. أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الى:

- ابراز أهم العوامل التي تتحكم في تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال الأهمية التي يبرزها في الاقتصاد الوطني.
- توضيح تجارب بعض الدول العربية وغير العربية المتقدمة والسائرة في طريق النمو في التنويع الاقتصادي.
- ابراز دور التنويع الاقتصادي واعتماده كاستراتيجية للخروج من التبعية المطلقة للصناعة النفطية في الاقتصاد الجزائري.

6. أسباب اختيار الموضوع: من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا البحث وأهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- الدور الذي يلعبه التنويع الاقتصـــادي في تفادي اعتماد الدول أحادية الاقتصـــاد التي تعتمد على الموارد الناضبة.
- تسليط الضوء على الصناعات خارج نطاق المحروقات لتفادي الصدمات المتعلقة بتقلبات أسعارها.

7. منهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع والوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي عن ابراز عدة مفاهيم للتنويع الاقتصادي، المحروقات، الأسواق النفطية والصناعة النفطية، وعلى المنهج التاريخي في سرد التطور التاريخي لقطاع المحروقات والأسواق العالمية والشركات العالمية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل جل المتغيرات الاقتصـــادية والاجتماعية وكذلك تحليل الاحصـــائيات المتعلقة بواقع ومكانة المحروقات في الاقتصـــاد الجزائري وأيضـــا الاحصـــائيات المتعلقة بالقطاعات الاقتصـــادية البديلة الأخرى بالاعتماد على التقارير والنشرات الرسمية الدولية بواسطة أدوات التحليل المتوفرة والمختلفة.

8. حدود الدراسة:

- **الإطار الزمني للدراســة:** يشــمل الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 وذلك حســب ما توفر لدينا من بيانات خلال فترة الدراسة.
- **الإطار المكاني للدراسـة:** تم اسـقاط الدراسـة على الاقتصـاد الجزائري عن طريق دراسـة قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي.

9. الدراسات السابقة:

يعتبر تحليل وتقديم الدراســات الســابقة المرتبطة بالموضــوع من اهم معايير تحديد البناء البحثي الســليم، إذ تساهم في دعم الفهم حول موضوع الدراسة، حيث تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وكذا البدائل المتاحة أمام الجزائر لتنويع اقتصـادها، وسـيتم التطرق في هذا العنصـر إلى أهم الدراسـات والتي نوردها مرتبة زمنيا كالتالي:

- **دراســة ممدوح عوض الخطيب تحت عنوان: التنويع والنمو في الاقتصــاد الســعودي،** وهي عبارة عن مقال في المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، 2011، هدف البحث إلى تحليل أثر التنويع الاقتصـادي الســعودي على النمو خلال الفترة 1970-2011، وبينت النتائج القياســية الأثر الطردي للتنويع على النمو الاقتصـــادي في المملكة، حيث مازالت الإيرادات النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية الفعلية مرتفعة حيث بلغت عام 1970 نســبة 89,7 % وبلغت عام 2008 ب 89.32%، حيث أن ارتفاع درجة تنويع القاعدة الاقتصادية لم تفسر أسباب استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط، بحيث أنه لم تحدد المملكة العربية المتحدة فترة زمنية لبلوغ غايتها في التنويع الاقتصـــادي مع كونه من أبرز

الأهداف الاســـتراتيجية لها، وبالرغم من رهان التخطيط في المملكة على تحقيق هدف التنويع بالاعتماد على بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذا الرهان لم يتم كسبه حتى الآن.

- **دراسة فاروق موساوي، وردة بوسنة، تحت عنوان التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، وهي مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة قالمة، 2017/2016، حيث تهدف هذه الدراســـة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصـــادي لتجنب مخاطر الاعتماد على مورد واحد، والبحث عن سـبل أخرى للإصـلاح الاقتصـادي التي تحقق إيرادات الدولة خارج قطاع المحروقات الذي يتعرض للصـدمات الخارجية، إذ توصـلت هذه الدراسـة في الأخير إلى أن القطاع الريعي ما زال مهيمنا على النشـاط الاقتصـادي في الجزائر، رغم الأزمة الاقتصـادية التي شـهدها ولا يزال يشـهدها هذا القطاع و هذا ما دل على ضـعف درجة التنويع الاقتصـادين وأنه رغم المجهودات المبذولة على كل المســتويات (الســياحية والزراعية والصــناعية والطاقات المتجددة) من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لم تنجح الجزائر في النهوض بالقطاعات الصناعية الأخرى التي يمكن أن تكون البديل الأمثل لقطاع المحروقات.
- **دراســة عبد النعيم دفرور، إلياس شــاهد، محمد الخطيب نمر، بعنوان: الاقتصــاد الجزائري وضــرورة التنويع الاقتصــادي في ظل تقلبات أســعار النفط**، وهي عبارة عن مقال في مجلة أداء المؤســســات الجزائرية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، حيث هدفت هذه الدراســة إلى التعرف على واقع اقتصــاد الجزائر ومحاولة تجاوز وتصحيح الاختلالات التي يعاني منها، ودراسة التقلبات المستمرة في عائدات النفط وما خلفته من أضـرار اقتصـادية واجتماعية وغيرها مما جعل عملية التنويع الاقتصـادي ضـرورية من أجل التخلص من التبعية لهذا المورد الناضـب والنهوض باقتصـاد البلد، وتوصـلت هذه الدراسة بالأخير الى أن انخفاض أســعار النفط تدخل الحكومة في حالة ارتباك الأمر الذي أدى الى انتهاج الدولة العديد من السياسات التقشفية وذلك على الرغم من التوصيات التي قدمها الخبراء الاقتصاديين والتي تقضي بتنويع الاقتصاد الجزائري واستغلال كامل الثروات المتاحة وذلك للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.
- **دراســة أسماء بلعما، دحمان بن عبد الفتاح بعنوان: اســتراتيجية التنويع الاقتصــادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، وهي عبارة عن مقال في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم الســياســية، الجزائر، 2018، تهدف هذه الدراســة إلى دراســة موضــوع التنويع الاقتصـادي في الجزائر، من خلال التركيز على جملة من المؤشـرات المعتمدة في هذا المجال وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات تنويع الاقتصاد الجزائري، وتوضيح استراتيجية تلائم تحقيق التنويع على الاقتصاد الجزائري وإبراز واقعه مع دراســة بعض التجارب الدولية في مجال اســتراتيجية التنويع الاقتصــادي، وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

- **دراســة أحلام هواري، علي ســدي، "التنويع الاقتصــادي في بعض البلدان المصــدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر"**، وهي عبارة عن مقال في مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، أوت 2019، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضـــوء على بعض التجارب الناجحة في تنويع الصـــادرات، حيث حددت مفهوم التنوع الاقتصــادي، والأســباب الكامنة وراء هذه العملية أولا، بعد ذلك محاولة تحليل تجارب الدول والعوامل التي ســاهمت في تنويع صــادراتها، في الأخير توصــلت هذه الدراســة إلى أن جميع تلك البلدان قد اســتخدمت عائداتها النفطية لتحفيز وتطوير قطاعات أخرى وتحســين أداء الصــادرات، تحســين البنية التحتية، وتشــجيع الابتكار والبحث العلمين وهو ما يمكن للجزائر انتهاجه للخروج من دائرة الاقتصــاد الريعي.

10. هيكل الدراسة:

من أجل تقديم هذه الدراسة في صورة صحيحة وملائمة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة في إطار الفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيمها إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة عامة، وفيما يلي استعراض مختصر لمحتوى هذه الفصول:

حيث أبرزنا في الفصـــل الأول الإطار النظري للتنويع الاقتصـــادي وآليات تحقيقه تعرضـــنا فيه الى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول التنويع الاقتصــادي الذي قســم إلى ثلاث مطالب، جاء في المطلب الأول ماهية التنويع الاقتصادي، والمطلب الثاني أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه ومبرراته أما في المطلب الثالث جاء فيه محددات التنويع الاقتصـــادي وأنماطه، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى آليات التنويع الاقتصـــادي، مؤشـــراته وشـــروط نجاحه وقســـمناه إلى ثلاث مطالب حيث أبرزنا في المطلب الأول آليات التنويع الاقتصـــادي والمطلب الثاني مؤشـرات التنويع الاقتصـادي وطرق قياسـه وأخيرا المطلب الثالث شـروط نجاح التنويع الاقتصـادي ومعوقاته، أما في المبحث الثالث فقد خصصناه للتجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي وقد قسم إلى ثلاث مطالب حيث تحدثنا في المطلب الأول عن تجارب الدول المتقدمة في التنويع الاقتصادي والمطلب الثاني تحدث على تجارب الدول النامية غير العربية في التنويع الاقتصـــادي وفي المطلب الثالث والأخير تجارب الدول النامية العربية في التنويع الاقتصادي.

واشتمل الفصل الثاني والذي عنون بـــــــــ أساسيات عامة حول المحروقات والذي تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، يدور المبحث الأول حول مدخل مفاهيمي للنفط الذي خصـــصـــنا فيه ثلاث مطالب جاء في المطلب الأول الخلفية التاريخية للنفط وفي المطلب الثاني أهمية النفط وفي المطلب الأخير تحدثنا فيه عن الصناعة النفطية، وتم التطرق في المبحث الثاني إلى اقتصـــاديات النفط في العالم حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى الأطراف الفاعلة في صناعة النفط في العالم و في المطلب الثاني تطورات تسعير النفط عالميا وخصصنا المطلب الثالث للأسواق النفطية، أما في المبحث الثالث تناولنا الأســـس النظرية للغاز الطبيعي الذي أبرزنا في الطلب الأول التطور التاريخي للغاز

الطبيعي والجغرافيا الاقتصـــادية للثروة الغازية في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فقد تطرقنا فيه إلى التجارة الدولية للغاز الطبيعي.

وختمنا دراستنا بالفصل الثلاث الذي يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان مكانة المحروقات في الاقتصـــاد الجزائري الذي يحتوي على ثلاث مطالب تطرقنا في المطلب الأول إلى هيكل الاقتصـــاد الجزائري وفي المطلب الثاني تطور قطاع المحروقات في الجزائر أما المطلب الثالث فقد أبرزنا فيه الإمكانات النفطية الجزائرية، والمبحث الثاني يبرز تطورات أسـعار المحروقات في الجزائر الذي خصـــننا في المطلب الأول أثر التقلبات في أسـعار المحروقات على المتغيرات الاقتصـادية وفي المطلب الثاني آثار تغيرات أسعار المحروقات على الميزانية العامة و جاء في المطلب الثالث آثر تغيرات أســعار المحروقات على الســياســـة الاجتماعية وتطرقنا في المبحث الثالث إلى البدائل الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي الذي خصصنا فيه ثلاث مطالب حيث جاء في المطلب الأول البدائل الأساسية لتنويع الاقتصـــاد الجزائري وتطرقنا في المطلب الثاني إلى بدائل أخرى للتنويع الاقتصـــادي في الجزائر وأخيرا المطلب الثالث الذي تم التطرق فيه إلى التنويع الاقتصادي: الحلول والآفاق.

11. صعوبات الدراسة:

تلقينا في دراستنا مجموعة من الصعوبات والعراقيل والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- عدم توفر مراجع كافية حول موضوع التنويع الاقتصادي والذهب الأسود.
- صعوبة الحصول على احصائيات متعلقة بالمحروقات والقطاعات الأخرى خارج الصناعة النفطية وقلتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وآليات تحقيقه

تمهيد:

ان اعتماد بعض الدول على مورد واحد (موارد بترولية) بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يجعلها عرضة لصدمات متتالية، والتي من شأنها أن تؤثر على تنمية إقتصادياتها، نتيجة تقلب أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي جعل تلك الدول تدرك أن حتمية تنويع الصادرات خارج نطاق المحروقات هو الخيار الوحيد للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار هذا المورد الواحد.

من هذا المنطلق، أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في البلدان التي تعاني من اختلالات وتشوهات في هياكل اقتصادها، مما جعلها أحادية الاقتصاد وهذا ما يؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي لهذه البلدان، وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية التنويع الاقتصادي من خلال المبحث الأول، ثم التعرض إلى آليات التنويع ومؤشراته وشروط نجاحه من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتم التطرق فيه إلى بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية منذ القرن الماضي، حيث ازدادت أهميته بالنسبة للدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية وذاك راجع لاعتمادها على مورد دخل وحيد، وهو ما يجعلها عرضة لمخاطر بسبب التذبذب المستمر في أسعار هذا المورد الوحيد في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي جعل هذه الدول تتجه نحو حتمية تنويع اقتصادها من أجل تجنب هذه المخاطر.

يعتبر التنويع الاقتصادي استراتيجية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنه يؤدي إلى زيادة إنتاجية العوامل، ويشجع ويحفز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، خاصة في تلك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على منتوج واحد في إيراداتها.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي العديد من التعاريف تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها الى هذه الظاهرة، حيث يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بان التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج[1]، وعلى العموم هناك جملة من التعريفات الخاصة بالتنويع نوجزها فيما يلي:

- ويعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[2].
- كما يعرف أيضا على أنه عملية تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على مورد واحد أو سلعة واحدة رئيسية من أجل التصدي للصدمات الخارجية[3].

---

[1] حاج موسى منصوري، بشرى عبد الغني، " **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**"، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، جامعة أحمد درايا، أدرار، الجزائر، 2018، ص 244.

[2] رفيقة صباغ، " **التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول**"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، جوان 2020، ص 69.

[3] كاهنة قماط، أحمد رجراج، " **أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2020، ص 753.

- كما هو عبارة عن عملية الانتقال من اقتصـــاد ريعي يعتمد بنســبة كبيرة على اســتغلال وتصــدير الموارد الطبيعية كأهم مكون في الناتج المحلي الإجمالي إلى اقتصـــاد متنوع من حيث مداخيل الناتج الوطني، وذلك من خلال التوجه نحو الانتاج الفعال واحتكار الأسواق المحلية والخارجية[1].
- أما بالنسـبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر) فالتنويع الاقتصـادي بالنسـبة لها يعني "الحد من الاعتماد الشـديد على صـادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصـاد غير نفطي واسـتحداث صـادرات غير نفطية ومصـادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصـطلح التنويع بالنسـبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشـاط الاقتصـادي ضـرورة تطوير القطاع الاقتصـادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا"[2].

وانطلاقا من التعاريف السـابقة يمكن القول ان التنويع الاقتصـادي هو عملية تعمل على تنويع مصـادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر اعتماده على مادة أولية واحدة زراعية كانت أو استخراجية.

إن جوهر نظرية "التنويع" يقوم على أسـاس فكرة **"عدم وضـع البيض في سـلة واحدة"**، وذلك لتخفيف المخاطر وتنويع العوائد، أي أن الاقتصـــاد حتى يضـــمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي ارتفاع الدخل القومي ، بما يشـمل ذلك ايضـا رفع مسـتوى معيشـة الأفراد وتجنب تدهور شـروط تبادله التجاري في حال تركز صـادراته على سـلعة أو خدمة معينة فإنه لابد من وجود تنويع اقتصـادي ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية ســـلمية أو خدمية متنوعة وغير متركزة أو معتمدة بإفراط على بعض منها، وكما هو الحال في الدول التي تعتمد بغير حدود على أحد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، كما يرتبط مفهوم "التنويع" أحيانا بتنوع مصـــادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلا على المجتمع[3].

[1] سيساني ميدون، الياس ميدون، " **الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي في الجزائر (2000–2016)** "، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 4، العدد 3، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019، ص 76.

[2] حسن علي رحمان، جواد كاظم بيداء، " **دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (2000–2013)**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، جامعة واسط، العراق، 2016، ص 38.

[3] عبد الرازق بن علي، نجوى راشدي، **"التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية، المحددات"**، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2-3 نوفمبر، 2016، ص 4.

الشكل رقم (1-1): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

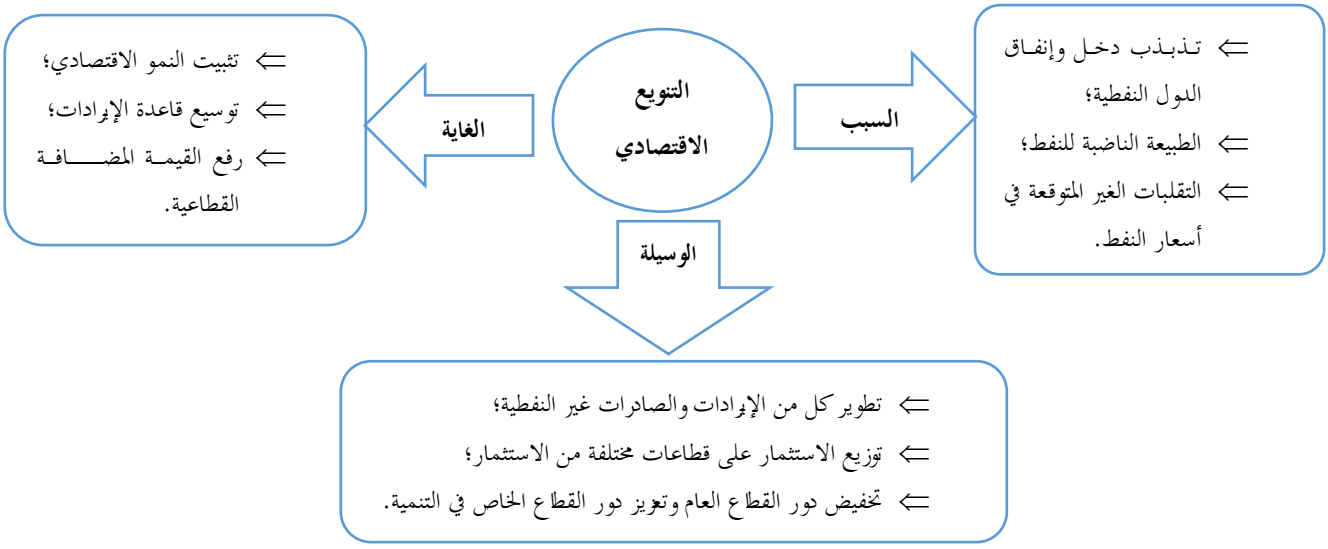

المصدر: أسماء بلعما، " **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2017-2018، ص14.

ثانيا: خصائص التنويع الاقتصادي: تتمثل أهم خصائص التنويع الاقتصادي فيما يلي[1]:

- **التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية**: حيث يشكل اعتماد إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية باعتبارها مصدر للدخل وممول رئيسيا لتنمية خطر يهدد استقرار الاقتصاد، فالتنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة؛
- **التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل**: يعتمد التنويع كونه تحولات هيكلية على بناء قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات ومتكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير فرص العمل وإيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة وتوليد فائض اقتصادي؛
- **التنويع الاقتصادي عملية نسبية التحول الاقتصاد**: يتكون الاقتصاد من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وهو منطلق لإحداث تحولات بنائية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية الرئيسية مختلف فروعها؛
- **التنويع عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية**: يهدف التنويع الاقتصادي إلى توازن هيكلة الاقتصاد وذلك تحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي حيث تسهم من خلاله معظم القطاعات بنسبة مهمة ومتقاربة. وعليه تنوع الهيكل الاقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين دون غيره حيث كلما زادت الأهمية

[1] حميدة أوكيل، " **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص ص 144،145.

النسبية للقطاعات الأساسية التي تم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج وصولا إلى مرحلة التراكم كما يؤدي التنويع إلى ازدياد إنتاجية العمل مما يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الوحيد الجانب؛

- **التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية:** تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة منها تغيرات في تراكيب الإنتاج وهيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية وإحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تطوير الصناعة التحويلية باعتبارها دافعا لعجلة التنمية. وعليه فالتنمية الاقتصادية تهدف لخلق اقتصاد متنوع الهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازن وعليه فنجاح التنمية مرهون بمدى التنويع المحقق في الهيكل الاقتصادي؛
- **التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية:** يتيح التنويع مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية من خلال منح الفرصة للقطاع الخاص باعتباره قطاعا مكملا للقطاع العام وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية للمساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية.
- كما يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع النطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما أن التنويع الاقتصادي لديه المثل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة و تأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء[1].

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه ومبرراته

تعتبر استراتيجية التنويع الاقتصادي أساس لا بد منه خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على مصدر دخل واحد وهذا من أجل تقليل المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار هذا المورد الواحد، لهذا تسعى العديد من الدول جاهدة لتنويع إقتصادياتها وهذا من أجل الاستفادة من المميزات والسمات التي يقدمها ويوفرها التنويع.

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي: تنبع أهمية التنويع الاقتصادي من كونه شرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري مستقر ويرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، وعلى كل حال يمكن حصر أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية[2]:

---

[1] أسماء بلعما، **" دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2017-2018، ص 20.

[2] ممدوح الخطيب، **"أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد الثاني، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2011، ص ص 208،209.

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها ويزيد من عوائدها، فالظروف الطبيعية المحلية كالزلازل والجفاف...الخ قد تلحق أضرار فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها وهو ما ينعكس سلبا على العوائد الاستثمارية؛
- **تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** حيث يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء كان سلعة استراتيجية أو سلعة زراعية أو خدمة ، فإن انخفاض الأسعار أو الطلب على المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر وبالمقابل فإن تنويع مصادر الدخل سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط على منتج معين مهما كان نوعه ومصدره؛
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** فانخفاض أسعار المنتجات المصدرة من طرف الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، يؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ينتج عنه تسجيل معدل نمو اقتصادي منخفض، وعلى عكس ذلك فان عملية تنويع القاعدة الإنتاجية سوف يؤدي إلى ارتفاع مستويات الناتج المحلي الإجمالي والحد من تذبذبه[1].
- **رفع معدل التبادل التجاري:** فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج وذلك يعني خسارة الدولة من جراء تجارتها الخارجية، أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض أسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة ومن ثم ارتفاع معدل التبادل التجاري.
- **تحقيق التنمية المستدامة:** توصلت العديد من الدراسات أن من أهم أسباب إخفاق الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي وهي : تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات، تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية، وارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، " **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر –تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة البليدة2، الجزائر، 2016، ص ص 5،6.

على القطاعات المتخصصة، وعليه فالتنويع الاقتصادي من شأنه أن يحقق استقرار معدلات النمو وصولا للتنمية المستدامة[1].

وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم التحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى حتى تساهم في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خيرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة واجتماعية...إلخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك[2].

كما يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى[3]، كما تظهر أهمية التنويع الاقتصادي للدول النفطية في الآتي[4]:

- ✓ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- ✓ تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- ✓ تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- ✓ تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي جملة من الأهداف الأساسية يسعى الى تحقيقها نوجزها في النقاط التالية[5]:

---

[1] آمنة بومعزة، أميرة سمراني، " **التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل عدم استقرار أسعار النفط(2000-2016)**"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 58،59.

[2] أمال مرزوق، " **أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017، ص 5.

[3] أسماء بلعما، " **مرجع سبق ذكره**"، ص 15.

[4] أسماء بلعما، عبد الفتاح دحمان، " **سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط –دراسة حالة الجزائر–**"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد 1، عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص 12.

[5] أحمد عمان، " **حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 و3 نوفمبر، 2016، ص ص 4،5.

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية)؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية؛
- توفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد والاهتمام بترقية العنصر البشري فكريا؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل للعملة الأجنبية.

كما يمكن إضافة بعض النقاط الأخرى[1]:

- تنمية صناعة وصادرات المشتقات النفطية على حساب صادرات النفط الخام بما يزيد من القيمة المضافة التي تحصل عليها من استهلاك هذا النفط؛
- تنمية صناعات تعتمد أساسا على الطاقة المتولدة من النفط الخام أو الغاز الطبيعي كمدخل أساسي وكثيفة الاستخدام لرأس المال كصناعة البتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم؛
- تنمية خدمات مرتبطة بقوة القطاع النفطي والفوائض التي يوفرها كالخدمات المالية والتأمين وخدمات النقل والطيران والسياحة والتجارة والعقارات والصيانة؛
- تنمية صناعات إحلال الواردات كالصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء كالإسمنت والحديد والصلب ومصنوعات الألمونيوم، والأثاث والملابس والمنسوجات والأدوات الكهربائية؛
- تنمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وقدرته على توفير الوظائف وتخفيض دور القطاع العام كوسيط في النمو الاقتصادي؛
- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة ذات القدرة على جلب التكنولوجيا الحديثة وإيجاد الوظائف للعمالة؛
- تنمية الاستثمارات في الخارج بما يوفر عائدا من هذه الاستثمارات يمكن أن يفوق ما توفره صادرات النفط الخام؛
- السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي للخروج من المعوقات الهيكلية للتنويع الاقتصادي الناتجة عن وضعية الدولة.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل

[1] لطيفة قعيد، كمال قويدر، "**سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي2 و3 نوفمبر، 2016، ص 6.

من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصـديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشـود هو اسـتخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي[1].

بمعنى آخر أن التنويع الاقتصـادي يتضـمن أولويتين مهمتين الأولى هي بناء اقتصـاد مسـتدام، للأجيال الحالية والمسـتقبلية مع تشـجيع القطاع الخاص والاسـتثمار الأجنبي، أما الثانية فإنها تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع [2].

ويمكن تحقيق هاتين الأوليتين من خلال العمل المتواصل في المجالات التالية[3]:

- ✓ بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة؛
- ✓ تبني سياسة مالية منضبطة؛
- ✓ زيادة كفاءة سوق العمل؛
- ✓ تطوير البنية التحتية؛
- ✓ تطوير قوة العمل؛
- ✓ تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيسي للمشاريع.

1. **أهداف التنويع الاقتصـادي في الاقتصـاديات النفطية:** إن حتمية تنويع الاقتصـاد في البلدان النفطية (كالجزائر) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد)؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- زيادة أثر السحب «L'effet d'entrainement» على مستوى القطاعات الأخرى [4].

ثالثا: مبررات التنويع الاقتصادي: يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة. غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو،

---

[1] السعيد بوشول، نذير غانية، " **استراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة المملكة العربية السعودية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، يومي 14 و15 أكتوبر، 2017، ص 3.

[2] حدة اوضايفية، رابح خوني " **الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017، ص 57.

[3] فاطمة بن يوب، سـهام بوفلفل، " **الانتقال من الاقتصـاد الريعي الى تنويع الاقتصـاد–تجربة مجلس التعاون الخليجي–**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017، ص 8.

[4] ناجي بن حسـين، " **التنمية المسـتدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصـاد الريعي الى تنويع الاقتصـاد**"، مجلة الاقتصـاد والمجتمع، العدد 5، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 26.

عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصادات المحلية، والآثار الربعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي .كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر، بالقول أن ":اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي[1]."

اما فيما يخص البلدان البترولية فهنالك مجموعة من الأسباب التي تدفعها الى تبيني استراتيجية التنويع الاقتصادي ومن هذه الأسباب[2]:

- ✓ يتصف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر بديلة غير ناضبة لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
- ✓ يؤدي عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام، ومن ثم مستوى الناتج المحلي ومعدلات نموه؛
- ✓ إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل، ومن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار مصادر التمويلية؛
- ✓ يعتبر استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد تدفقات داخلية متجددة.

المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وأنماطه

للتنويع الاقتصادي مكانة عامة في بناء اقتصاد مستقر رغم ارتباطه بمجموعة من المتغيرات التي تساهم في نجاحه أو فشله، كما له عدة أشكال وجوانب منها ما يتعلق بتنويع الهيكل الإنتاجي ومنها ما يتعلق بتنويع التجارة الدولية التي تحكمها جملة من المحددات.

أولا: محددات التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي جملة من الامكانيات الكبيرة لزيادة درجة الصمود التي من شأنها المساهمة في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوفير التنمية المستدامة لهذه الدول فالاقتصاديات القائمة على نطاق واسع من الأنشطة في مجموعة واسعة من القطاعات هي أكثر قدرة على توليد في اقتصادي قوي ومستدام، وفي هذا القسم سنتعرف على محددات التنويع الاقتصادي[3]:

---

[1] موسى باهي، كمال روابنية، " **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، 2016، ص 137.

[2] لطيفة قعيدة، كمال قويدر، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 5.

[3] آمنة بن حدو، " **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية–**"، أطروحة مقدمة من اجل نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2019-2020، ص ص 8،9.

- ✓ **الحكم الراشـــد(الحوكمة)**: للحوكمة دور بارز في تعزيز التنويع والنمو المســـتدام، عن طريق الإصـــلاح، على ســـبيل المثال، الحكومة قادرة على إدارة فاتورة الأجور للقطاع العام، وإذا كانت هذه الفاتورة مرتفعة جدا، فســـيكون من الصـــعب جدا جذب العمال إلى القطاع الخاص واجتذاب المســـتثمرين الأجانب للقيام بالصناعات لأن أغلب الناس يفضلون الذهاب إلى القطاع العام؛
- ✓ **القطاع الخاص**: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنويع الاقتصادي، من خلال القيادة والابتكار في النشاط الاقتصادي وبالقطاعات غير المستغلة على سبيل المثال، يقوم بالاستثمار في البحث والتطوير أنشطة جديدة، لذلك يجب على الحكومة إيجاد سبل تعزيز ريادة الأعمال من خلال إنشاء السياسات الصناعية والتجارية المواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية للشركات الابتدائية؛
- ✓ **الموارد الطبيعية**: تعتبر الموارد الطبيعية أحد العوامل الأساسية المهمة في عملية الإنتاج، ومن ثم تشكل هذه الموارد متطلبا أساسيا للدول التي تسعى جاهدة لتحقيق تنويع طابعها الاقتصادي، في حين أن افتقار الدول لهذه الموارد جعلها تخضع دائما للتبعية الخارجية، وعليه فيما أنه تعتبر الموارد الطبيعية منطلق ضروري لعملية التنويع الاقتصادي فيمكن الإشارة إلى أنه تنقسم هذه الموارد إلى موارد قابلة للنفاذ وموارد متجددة، الأمر الذي يستدعي إدارة هذه الموارد والحفاظ عليها وتثمينها خصوصا في إطار الاهتمام بالتنمية المستدامة[1].
- ✓ **العوامل الإقليمية**: التكامل الاقتصادي الإقليمي هو استراتيجية هامة لتسهيل التبادل التجاري، وهذه التدابير تعزز مناخ الأعمال من خلال خلق أسواق مشتركة وتوفير إطار لتنسيق الإدارة الإقليمية للبنى التحتية كممرات النقل الطاقة والموارد الطبيعية، كما تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود، فيصبح بذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي يعمل جنبا إلى جنب مع التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ **الإطار الدولي**: الإطار الدولي يلعب دورا هاما بالنسبة للدول التي ترغب في تنويع اقتصادياتها، فاقتصاديات الصين، الهند، اليابان، الاتحاد الأوربي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تحفز التنويع الاقتصادي الوطني بلعب دور الشركاء الرئيسيين في اقتصاديات الدول النامية، فتتخذ هذه الشركات عدة أشكال بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة، الاستثمار والاتفاقات التجارية، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال وخلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة بأخذ أهمية خاصة لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول؛
- ✓ **القدرات المؤسسية والموارد البشرية**: الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لها أهمية بالغة في عملية التنويع الاقتصادي، حيث تمثل القدرات البشرية والمؤسسية من بين أهم العوامل التي تساعد على فتح إمكانات التنويع في القطاعات على المستوى الإقليمي، حيث أن التنسيق في القدرات المؤسسية هو المفتاح لوضع الأطر التنظيمية للبني التحتية العابرة للحدود الوطنية. أما الموارد البشرية فهي مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد؛

[1] كمال بايزيد، " **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، أطروحة مقدمة من اجل نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 70.

- ✓ **التنويع في الاستثمارات:** يعتبر من المحددات الحاسمة لعملية التنويع الاقتصادي، فهو يساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما بينته العديد من التجارب الدولية، بحيث أن ارتفاع نسبة الاستثمارات تترجم دائما إلى زيادة تنويع القدرة الإنتاجية مما يؤدي إلى تنويع اقتصاد البلد ككل، كما أنه يساعد الدول التي تعتمد خاصة على قطاع المحروقات للخروج من دائرة الريع وخلق قطاعات اقتصادية جديدة قوية قادرة على المنافسة، وذلك عبر تشجيع الاستثمارات خارج المحروقات.
- ✓ **الدعم وتحفيز الابتكار:** إن الإعانات المقدمة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص تعرقل القوى العاملة الإبداعية، فوفقا لصندوق النقد الدولي إن استمرار توفير وظائف بالقطاع العام يخفض من سعي المواطنين وراء ريادة الأعمال في القطاع لذلك على الحكومة أن تسعى جاهدة في منح التحفيزات لجذب الاستثمار في القطاع الخاص، بالإضافة إلى الاستثمار في نظام التعليم بتكوين وتأهيل المورد البشري وإبداء أهمية للبحث والتطوير لأن ذلك يضمن لها تحقيق منافع الخاص اقتصادية واجتماعية وحتى الاستقرار السياسي[1].

ثانيا: أنماط التنويع الاقتصادي: توجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع الاقتصادي حيث يمكن أن نميز بين[2]:

- ✓ **تنويع القاعدة الإنتاجية:** ويتمثل هذا النوع بشكل خاص بتحقيق تغيير في بنية الإنتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محددة من الأنشطة الإنتاجية؛
- ✓ **التنويع في التجارة الدولية:** يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية التجارة الخارجية، ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصادات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهم وملحوظ بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية.

المبحث الثاني: آليات التنويع الاقتصادي، مؤشراته وشروط نجاحه

يلعب التنويع الاقتصادي دورا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة الغنية بالموارد الطبيعية، ولكي يتحقق لابد من توفر آليات لإنجاحه أو فشله ومؤشرات من أجل تقييمه والحكم عليه، وسنتناول في هذا المبحث آليات التويع الاقتصادي، مؤشراته، طرق قياسه، عوامل نجاحه ومعوقاته.

[1] آمنة بن حدو، **"مرجع سبق ذكره"**، ص ص 10،11.

[2] أشرف الصوفي، عبد المنعم الدامي، **" القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017، ص 3.

المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي

هي عبارة عن الميكانزمات التي يتوقف عليها نجاح سياسات التنويع الاقتصادي والتي تختلف من اقتصاد إلى أخر، وذلك بناءا على التوجهات الفكرية، مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتحولات الداخلية والخارجية، ومن بين هذه الآليات ما يلي:

أولا: تنشيط القطاع العام وتفعيل دوره التنموي: تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الإرشاد الاستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى ب "الدولة المحفزة" في إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد، إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج وفي إدارة مؤسسات والدولة وتوابعها ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دورة القيادي في عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء...إلخ. أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات زمن خلال تهيئة الأسواق والبنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة. إن العمل على تثبيت مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل واستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفاءة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه[1].

ثانيا: تفعيل دور القطاعات الاقتصادية: إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب إعطاء أولوية للقطاعات المنتجة وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يساهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد، ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها لتحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة نجد قطاع الصناعة، الزراعة والخدمات[2]:

1. تنمية القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه أحد البدائل المهمة التنويع مصادر الدخل، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية في مجال خلق القيم المضافة الجديدة (عكس أغلبية الأنشطة الخدمية التي يعتبر الطلب عليها طلبا مشتقا، من الطلب على المنتجات السلعية). بالإضافة إلى ارتباطها بإنتاج السلع والخدمات الصناعية القابلة للتصدير، والقابلة للاستيراد، وما يمثله ذلك من خلق لأسواق تصديرية تنافسية، وخفض للواردات الاستهلاكية والوسيطة والنهائية وبالتالي خفض العجز، وتحويله إلى فائض لاحقا، في ميزان المدفوعات. كما ترتبط هذه الأنشطة التحول التقني الذي يعتبر أحد المصادر المهمة المحددة للنمو الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن رصيد رأس المال وقوة العمل الصناعية، وتنبع أهمية هذه الأنشطة أيضا من ارتباطها بالنشاط الزراعي استهلاكا للمنتجات الزراعية كاستخدامات وسيطة، وإنتاجا للمدخلات الوسيطة

[1] فاروق موساوي، وردة بوسنة، **"التنوع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017، ص23.

[2] آمنة بومعزة، أميرة سمراني، **"مرجع سبق ذكره"**، ص18.

والاستثمارية المستخدمة في النشاط الزراعي، كما تعتبر الأنشطة الصناعية محلا لاستيعاب فائض العمالة الزراعية في مراحل التنمية الأولى، ومصـــدرا مهما لتوليد الدخل ومن خلق وتعزيز الطلب المحلي على المنتجات المصـــنعة محليا، لذا فإن خلق نحو صناعي مستدام يعتبر أحد أهم مقومات الحكم على مدى سلامة وتقييم الجهود التنموية خاصة في الدول النامية[1].

2. **تنمية القطاع الزراعي:** بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الزراعي في أغلب الدول النامية، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية الســـوق، وتتعدى خطورة الأمر إلى تســـجيل أغلب هذه الدول تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي، ومن ثم فإن إســـهام القطاع الزراعي في العملية التصـــديرية خارج قطاع النفط بنســـب مقبولة قد يبقى بعيد المنال في ظل المشـــاكل التي يعيشـــها. ومن بين الأســـباب التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير[2].

3. **تنمية قطاع الخدمات:** يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصـــيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70 من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل تحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50 من الناتج المحلي الإجمالي و35 من اليد العاملة إضـــافة إلى التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء وتوســـيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات مما يتيح لها من فرصة تنويع اقتصاداتها[3].

ثالثا: تفعيل دور القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشـــكل يســـمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسـير وفقها النشـــاط الاقتصـــادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصـــادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشـــروط التي تعكس بيئة نشـــاطه هو المحرك الرئيســـي لعملية النمو الاقتصـــادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم الحكم للنشـــاط والعمل على التحديد والابتكار بشـــكل ديناميكي هو الســـبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي، يتميز القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام بالمزايا الآتية[4]:

- ارتكاز نشـــاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصـــادي على الهدف الاجتماعي مقارنة بالقطاع العام؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛

[1] فاطمة بن يوب وآخرون، "**إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر،2019، 33.

[2] مصطفى بن ساحة، "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص69.

[3] فاروق موساوي، وردة بوسنة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص25.

[4] كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، "**رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**"، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جيجل، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، ص4.

- الإدارة الكفاءة للنشاط الاقتصادي من خلال استهدافه للموارد البشرية الكفاءة والمؤهلة ذات الخبرة والمهارة؛
- الكفاءة في إدارة الموارد؛
- التميز بروح المبادرة، الابتكار الإبداع والتجديد في النشاط الاقتصادي.

لتطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي يستوجب على الحكومة إتباع جملة من الإجراءات تتجسد فيما يلي[1]:

1. **توفير مناخ ملائم للاستثمار**: يتعلق هذا الإجراء بضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص وما يسمى مناخ الأعمال والذي تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم فيها النشاط الاستثماري، ومن أهم العناصر الأساسية لتحقيق بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط نجد[2]:

- وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب عن طريق التشاور بين القطاعين العام والخاص سواء فيما يخص السياسات الاقتصادية أو الأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص إذ يساهم هذا التشاور في خلق المبادرة والتحفيز من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة؛
- تنمية الموارد البشرية باعتبارها عملية استثمار رأس المال حيث تعرف على أنها عملية تطوير المهارات والقدرات والمعارف مما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وزيادة الكفاءة في الأداء؛
- توفير وتطوير البنى التحتية إذ تلعب دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص باعتبارها من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات؛
- تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد داعما قويا لتواجد القطاع الخاص؛
- الحد من تعاظم مكانة القطاع العام إذ أن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي يؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص نتيجة الحد من توافر الموارد الاقتصادية وغياب المنافسة وبروز الاحتكارات لتبرز أهمية الخوصصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من تعاظم دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية.

2. **توفير التمويل اللازم**: يعتبر توافر الموارد المالية من الشروط الضرورية لتطوير القطاع الخاص، حيث أن القصور في هذه الموارد يترتب عليه قصور في نمو هذا القطاع. وتتحقق عملية توفير التمويل الضروري لنشاط القطاع الخاص من خلال[3]:

- تعبئة المدخرات؛

---

[1] الدراجي لعفيفي، توفيق بن الشيخ، "**تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017، ص13.

[2] "**المرجع نفسه**"، ص13.

[3] "**المرجع نفسه**"، ص14.

- تطوير السوق المالي (البورصة)؛
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

3. **إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص:** إن الشراكة بين القطاع العام والخاص عبارة عن نشاط مشترك ينفذه أعضاء في قطاع اقتصادي متشابه أو متنوع يساهم مباشرة في إجمالي مشروع الأعمال لمجتمع ما ولمحيطه، إذ أصبح تطوير تنظيمات تشاركية من القطاعين هدفا استراتيجيا تسعى إليه الدول المتقدمة والنامية على السواء، من أجل دفع عملية التنمية والتقدم فيها، ومن أجل تمكينها من مواكبة متطلبات أداء الأعمال على أساس معاصر لتحقيق الميزة التنافسية المنشودة، وهذا ما يؤدي بها الى تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنويع الاقتصاد[1].

رابعا: جذب الاستثمار الأجنبي: تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل عقبات وإخفاقات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية. وفي ظل نقص هذه الموارد المحلية عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إليها بتوفير المناخ الاستثماري الجيد الذي يتضمن مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي[2]:

- يعد أحد مكونات التدفقات الرسمالية لدول النامية ومصدر من مصادر التمويل؛
- مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات؛
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية إذ تستخدم هذه التدفقات المالية عادة في المشاريع المربحة ذات المردودية العالية؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل للتكنولوجي؛
- إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي كمساند للقطاع العام المتعثر وتوفير الموارد المالية في ظل عدم استقرار عائدات النفط للدول النفطية وعجز الموارد المحلية عن تلبية متطلبات التنمية للدول الأخرى يتطلب من الدول النامية العمل على حلق مناخ استثماري ملائم تجميع معطياته المادية والقانونية والمؤسساتية والسياسات الاقتصادية التي تعزز ثقة المستثمر.

خامسا: الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا هاما للنمو الاقتصادي وآلية حقيقية للتنويع الاقتصادي، حيث لعبت هذه المنشآت ولازالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات

[1] سهيلة بوجاهم، عبير غاوي، "**آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر (دراسة تحليلية)**"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/2016، ص58.

[2] حميدة أوكيل، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 160،161.

اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل، لاسيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة[1].حيث تتميز هذه المؤسسات بعدة مزايا نذكر منها[2]:

- تستخدم فنون إنتاجية بسيطة نسبيا، مما يساعد على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية؛
- تعتبر موردا مكملا للمشروعات الكبيرة بتوزيع منتجاتها وإنتاج السلع النهائية؛
- تنويع القاعدة الصناعية، حيث أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تدخل مجالا لا تدخله المشروعات الكبيرة، وهو مجال السلع التي تحتاجها المشروعات الكبيرة؛
- تتميز بالانتشار الجغرافي، مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازية.

سادسا: برامج الإصلاح الاقتصادي: ينصرف الإصلاح الاقتصادي لترك إدارة النشاط الاقتصادي تخضع لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يسمح بتحسين الكفاءة التخصصية للموارد، والذي يصبح مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد ما من عجز كبير في الموازنة العامة، تضخم كبير، ارتفاع في درجة الحماية، سعر صرف أعلى قيمته وديون خارجية كبيرة، ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وتشتمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة التغيرات الهيكلية تمس كل المجالات السياسة والاقتصادية، وتكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والاختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار[3].

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه

للتنويع الاقتصادي مؤشرات يقاس بها من أجل تقييم مدى نجاح سياسته من دولة إلى أخرى، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم هذه المؤشرات وطرق قياسها.

أولا: مؤشرات التنويع الاقتصادي: من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي نجد[4]:

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي**: كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة تغير مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي**: وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛

---

[1] توفيق بن الشيخ، "**تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط –حالة الجزائر–**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص591.

[2] عبد النعيم دفرور وآخرون، "**الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص375.

[3] حميد قرومي، محمد بن ناصر، "**ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2017، ص273.

[4] إسماعيل بن قانة، باديس بوخلوه، "**سياسات التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي السادس حول "بدائل النمة والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 03/02 نوفمبر 2016، ص ص3-4.

- **تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيراداتها، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية:** وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد لها على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادرات؛
- **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:** ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي،
- **تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي:** وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- **مقاييس الإنتاجية:** حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

ثانيا: قياس التنويع الاقتصادي: يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال–هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي[1].

1. **معامل هيرفندال–هيرشمان:** يعتمد معامل هرفندال–هيرشمان على قياس تركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية لقياس مدى الاحتكارات في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير ويحدد لنا هذا المعامل مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالي[2]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

[1] أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **"التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته وعلاقته بالتنمية"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي السادس حول " بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 03/02 نوفمبر 2016، ص8.

[2] أحمد دبيش، مروة بوقدوم،**"المرجع نفسه"**، ص9.

حيث أن:

H.H: مؤشر هيرفندال –هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB؛

N: عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس[1].

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات والإيرادات الفعلية للحكومة وإجمالي تكوين رأس المال، وقوة العمل ...إلخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية[2]:

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- ✓ مقدار التركز في الصادرات.

2. **معامل التركز (Concentration Coefficient):** ويستند معامل التركز على حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها، يعتبر مؤشر جينيGini index من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، يعتمد هذا المؤشر على منحنى لورنز Lorenz curve، ويقاس مؤشر جني بالنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث[3].

[1] أحمد ضيف، أحمد عزوز، **"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وألية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص23.

[2] ممدوح الخطيب، **"مرجع سبق ذكره"**، ص10.

[3] محبوب بن حمودة، عدنان محيريق، **"التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي السادس حول " بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 02/03 نوفمبر 2016، ص5.

الشكل رقم (1-2): مؤشر جيني

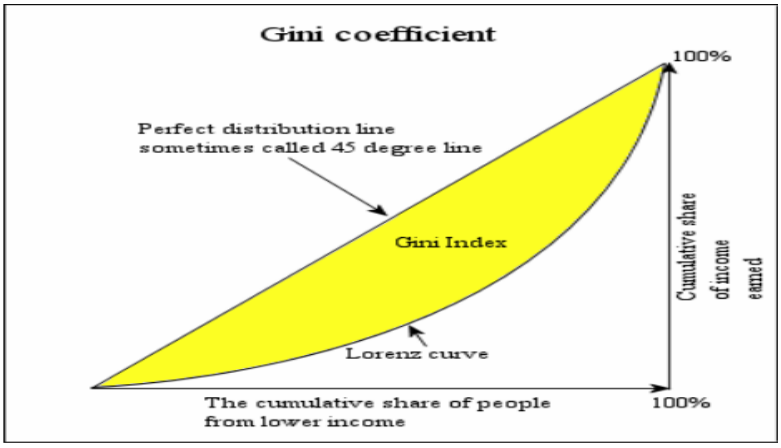

المصدر: محمد قويدري، فضيلة مزوزي، " **استراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة إندونيسيا"**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول" أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، يومي 15/14 أكتوبر 2017، ص6.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها[1]:

$$G=1-\sum_{K=1}^{n} (X_K-X_{k-1})(Y_K+Y_{K+1})$$

حيث أن:

X تمثل التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل المحور الأفقي.

Y: يمثل التكرار التجمعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور العمودي (عدد القطاعات).

N: تدل على عدد القطاعات.

المطلب الثالث: شروط نجاح التنويع الاقتصادي ومعوقاته

تعد سياسة التنويع الاقتصادي من السياسات المهمة التي تعتمدها البلدان، فالاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضه لعدة مخاطر، من بينها استمرار بعض الدول في الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات والإيرادات المالية العامة يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي، فهناك عوامل تساهم في إنجاح التنويع الاقتصادي وفي المقابل تصادفها العديد من العوائق التي تحد منه.

أولا: شروط نجاح التنويع الاقتصادي: تختلف أليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات

[1] هشام لبزة، حنان خافة، "**أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول " أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 15/14 أكتوبر 2017، ص10.

الاقتصـــادية الداخلية والخارجية[1]، وبالاعتماد على تجارب الدول الرائدة في مجال التنويع، يمكننا اســـتنتاج عوامل مشتركة يمكن اعتبارها كعوامل نجاح التنويع الاقتصادي، فعلى سبيل المثال[2]:

- التركيز على رفع مستوى جودة الصادرات وتنويعها، واعتبار ذلك من أولويات التنمية الرئيسية مما يسمح بتعزيز الإيرادات المالية العامة ومن ثم توســـيع نطاق الإنفاق الحكومي لتدعيم كل القطاعات الإنتاجية التي تؤثر مرة أخرى في تنويع الصادرات؛
- ضرورة اعتماد الحكومات على إدارات فعالة وذات مصداقية؛
- وضع سياسات واستراتيجيات مبنية على معلومات وبيانات دقيقة للتطورات والتغيرات الداخلية والخارجية الصنع القرارات المناسبة وفق القدرات المتوفرة؛
- إعطاء دور هام للقطاع الخاص التي من شأنه توسيع نطاق المنتجات السلعية والخدماتية وفتح الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء أمام الأفراد والمؤسسات الخاصة؛
- دعم مواد ولوازم الإنتاج من طرف الحكومات لغرض تخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز المنتجين والمســـتمرين على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية؛
- تحقيق انفتاح على الخارج من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب وتوفير الظروف المناسبة لهم؛
- تكثيف الاســـتمارات في مجال التعليم عموما بما في ذلك مجال العلوم والتكنولوجيا، والتعليم التقني والمهني، حيث أن ما هو ملموس في التجارب العالمية الرائدة هو الدور الكبير للابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة في نجاح التجارب الاقتصادية وتوسيع دائرة التنويع؛
- تشجيع روح المبادرة والابتكار، وزيادة الإنفاق على الجوانب البحثية والتنموية والتطويرية؛
- توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات الاتصالات وغيرها.

وفي الأخير يمكن القول إن التنويع الاقتصـادي هو عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد في نجاحها على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية من خلال القيام بإصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنى التحتية والتجارة الخارجية للتخلص من أحادية الاقتصاد والتحرر من التبعية لمورد واحدا.

[1] محمد كريم قروف، خالد بن جلول، " **دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل استراتيجية التويع الاقتصادي**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول " المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 25-26 أفريل 2017، ص3.

[2] هشام عياد، "**محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البدائل للفترة 2000-2013**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 و3 نوفمبر، 2016، ص4.

ثانيا: معوقات التنويع الاقتصادي: إن العوائق التي تعد من سرعة تطبيق ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، وتتمثل هذه العوائق فيما يلي[1]:

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين (استيعاب) التكنولوجيا،
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- عدم توفر الموارد البشرية المحلية المشرية والمؤهلة من جهة، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا)، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والافتقار إلى المناخ الملائم لهذا الاستثمار؛
- غيات الاستقرار السياسي في بعض الدول، وهو ما جعل صالة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- عدم وجود توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

المبحث الثالث: قراءة في بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي

من أجل تفادي تقلبات وتذبذب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، توجهت العديد من الدول لتغيير استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية وهذا بهدف تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ولكن قلة قليلة من هذه البلدان نجحت في تحقيق هذا الهدف، حيث تم تخصيص هذا المبحث لدراسة التجربة النرويجية وتجربة كوريا الجنوبية وتجربة اندونيسيا وكذلك التجربة الهندية والقطرية والتجربة الإماراتية كأمثلة عن التجارب الرائدة في التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة في التنويع الاقتصادي

من أجل ضمان اقتصاد متين قادر على مواجهة الصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية انتهجت العديد من الدول المتقدمة استراتيجيات بغية تنويع مصادر الدخل وهنالك من نجح في ذلك وهناك من فشل، وللنجاح في تنويع الاقتصاد يجب الاقتداء بمثل هذه التجارب الرائدة والاستفادة من عوامل نجاحها.

[1] أيمن تيطوم، السعيد سعادة، " **استراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطة –حالة الجزائر–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص ص15-16.

أولا: تجربة كوريا الجنوبية في تنويع اقتصـــادها: تعتبر تجربة كوريا الجنوبية فريدة من نوعها، بعد أن خرجت من الحروب كإحدى أفقر دول العالم بمتوسط دخل فردي يساوي ثمانين دولارا، وكانت من دمار اقتصادي سياسية، وبعد التقسيم ساءت الحالة الاقتصادية أكثر بسبب توقف النشاط الاقتصادي والتجاري الذي كان مترابطا بين الشـــطرين. وجاءت الحرب الكورية ســـنوات 1950-1953، لتلحق دمارا واســـعا شمل كل القطاعات بالجنوب وقدرت الأضـرار الناجمة عن الحرب بحوالي 69 مليار دولار أي ما يعادل خمس مرات الناتج المحلي الإجمالي حينها.

فعملت الحكومة الكورية على تنويع وترقية المنتجات من الصادرات وضمان محركات للتصدير من خلال اختيار المنتجات العالمية. ومن بين هذه المنتجات التي تم اختيارها في عام 2012، 143 منتجا، بما فيها رقائق الذاكرة الرقمية وشاشات العرض «إل سي دي تي إف تي »، ومنشآت تحلية مياه البحر، وناقلات الغاز الطبيعي المسال، والذاكرة الوميضية، كذلك قد احتلت كوريا المركز الأول من حيث نصيبها في الأسواق العالمية. ويستمر هذا العدد في الزيادة عاما بعد عام واستطاعت أن تتحول من دولة متلقية للمساعدات إلى دولة مانحة حيث بلغ حجم المساعدات التي قدمتها في عام 2010 حوالي مليار و200 مليون دولار[1].

1. **الهيكل الصـناعي لكوريا الجنوبية:** كانت استراتيجيات التنمية في الستينات تسعى للقضاء على الحلقة المفرغة للمستويات المنخفضة الادخار، الاستثمار، و النمو ،عن طريق تصميم العديد من السياسات الهادفة إلى تعزيز زيادة الادخار الكوري و رفع النفقات الرأسمالية الأجنبية، كما و أعطيت الأولوية إلى اســـتراتيجية قيادة الصادرات للتصنيع .(1973,Tae)و الجدير بالذكر أن استراتيجية التنمية في الستينات كانت قائمة على ترقية كلا من الصناعات الموجهة نحو التصدير و الصناعات الموجهة نحو إحلال الواردات، لذلك ،قامت كوريا بالحد من اعتمادها على المواد الخام ، البنية الصناعية غير المتكاملة و القوة العاملة الماهرة الحاصلة على أجور حقيقية منخفضة، وبالتالي عند هذه المرحلة من التنمية ،كان من الحتمي أن تعتمد الصادرات بشكل رئيسي على تجهيز المواد الخام والسلع الوسيطية ذات كثافة عنصر العمل. وقد تم استخدام تراكم رأس المال الناتج عن تلك العملية لتطوير القطاع الزراعي، وترقية الصناعات الثقيلة والكيماوية لتسريع عملية التصنيع.

ومع بداية السبعينات ومع الارتفاع المفاجئ للأجور اتجهت الحكومة الكورية من ترقية الصناعات المصدرة ذات كثافة عنصـــر العمل الى تطوير الصـــناعات الثقيلة والكيماوية وكذلك ســـعت الحكومة الى تمويل متطلبات الاســـتثمار الضـــخمة، وفي الثمانينات تجاوزت نســـبة الصـــناعات الكيماوية والثقيلة 50% من قطاع الصـــناعة التحويلة، وهذا الى غاية عام 2000، حيث نجحت تدابير الســـياســـات العامة المنتهجة في اســـتعادة الاقتصـــاد لتحقيقه معدلات نمو مرتفعة.

وفي الألفية الجديدة قامت الحكومة الكورية بإصلاحات هامة شملت المجالات التالية: القطاع العام، القطاع المالي، Chaebols، وسـوق العمل ،كما التزمت الحكومة بالانتقال إلى اقتصـاد يحركه الابتكار لتعزيز الإنتاجية الشـــاملة ، فبعد الأزمة المالية العام 1997 ، بذلت كوريا مجهودات كبيرة للحاق بركب الاقتصـــاديات الرائدة و ذلك من خلال تحريض موجات الترقية الصـــناعية مما مكنها من ريادة الصـــناعات ذات التكنولوجيا العالية ، و

[1] موسى منصوري حاج، بشرى عبد الغني، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 249،250.

تميزت هذه المرحلة بالإنفاق الكبير و المتزايد على البحث والتطوير (Research and Development, R&D) من قبل القطاعات العامة و الخاصة[1].

2. **العوامل المساعدة على تحقيق التنويع الاقتصادي الكوري:** ومن خلال ما سبق نستعرض أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق التنويع في كوريا الجنوبية والتي شملت الإجراءات الحكومية التالية[2]:

- الاهتمام بتمويل النشاط الصناعي منذ عام 1970؛ وكانت المدخرات المحلية الكورية منخفضة في ذلك الوقت، ولكن تم تعزيزها بسبب حصولها على المنح الخارجية والاقتراض والتحويلات المالية؛
- مكن التنويع السريع من تعزيز قدرة البلاد على زيادة تنافسيتها الدولية من خلال تفعيل مفهوم اقتصاد المعرفة، وقد تحقق ذلك من خلال تعميم التعليم وتحسين نوعيته بالإضافة غرس الرغبة في التعلم. وكانت القدرة والاستعداد للقيام بالعمل الشاق والالتزام والانضباط أيضا مفاتيح تحقيق هذا النجاح؛
- دفع الشركات إلى الاستفادة من الحوافز المقدمة لهم خاصة في التصدير، وإزالة العقبات، مما أدى إلى اعتماد تكنولوجيات جديدة وتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية؛
- تشجيع البحث وتطوير عمليات التصنيع وتعزيز حقوق الملكية الفكرية؛
- وضع نظام التقييم المستمر للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي أنشئت حديثا؛
- إعطاء برامج تعليمية وتدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من برامج تحسين الأداء؛
- إعداد وتجهيز وحدة استشارية الذي يقوم بإجراء الزيارات الميدانية لمشروع في محاولة لتحسين الإنتاجية.

الشكل (1-3): مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بكوريا الجنوبية خلال الفترة (2000-2017)

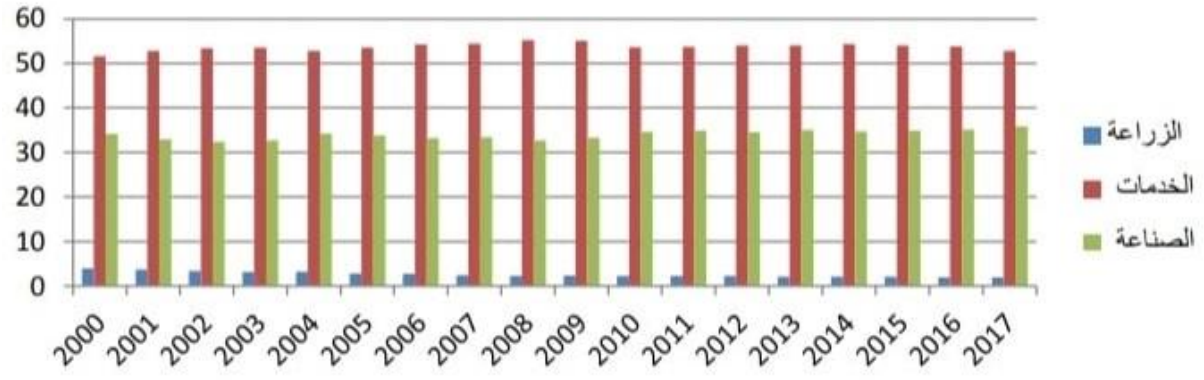

المصدر: آمنة بن حدو، " **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية-**"، أطروحة مقدمة من اجل نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وإدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2019-2020، ص 33.

[1] حفيظة عزازن، " **التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف الى اقتصاد صناعي متقدم**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد الخامس، العدد الرابع، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016، ص ص 120،119.

[2] آمنة بن حدو، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 34.

من خلال الشكل السابق (1-3) الذي يوضح مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بكوريا الجنوبية خلال الفترة (2000-2017)، وهو ما يشير الى ان السياسات التي اتبعتها حكومة كوريا الجنوبية نجحت في النهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر دخله، حيث نلاحظ ان الدولة لم تعد تعتمد على القطاع الصناعي فقط، بل أنها اصبحت تعتمد كذلك على قطاع الخدمات ف جميع معاملاتها وهذا راجع الى التطور والبحث والابتكار المتواصل في مجال الاتصالات والخدمات الحكومية ووسائل النقل حيث تساهم هذه الأنشطة بـــ 53% من اجمالي الناتج المحلي كما هو ملاحظ وهو ما يعني انها توفر العديد من مناصب الشغل فهي توظف حوالي 50% في حين يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية والذي يساهم في الإنتاج الصناعي بـــ 34% في اجمالي الناتج المحلي بحث انه يوفر مناصب شغل لما يقارب 30% من اجمالي الأيدي العاملة، ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأخيرة والذي كان يحتل المرتبة الأولى قبل أن تبدأ الحكومة في تنويع مصادر دخلها كما اصبح يساهم بحوالي 13% ويوظف حوالي 20%.

ثانيا: التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي: تعتبر النرويج دولة إسكندنافية صغيرة تقع في أقصى شمال غرب أوروبا، يبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة، وهي دولة نفطية يستأثر النفط فيها بحوالي ربع إجمالي الناتج المحلي للبلد، كما تتمتع باحتياطات كبيرة تمثل حوالي نصف مخزونات النفط الأوروبية و75% من احتياطاتها من الغاز الطبيعي و1% من احتياطات النفط العالمية، ومن حيث الإنتاج والتصدير تعتبر النرويج خلال (2014) سادس منتج وثالث مصدر عالمي للنفط بحوالي 3.5 مليون برميل يوميا، بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي الكلي المتميز للنرويج نتيجة تصرفها الحكيم في هذه الثروة النفطية بما جعلها بعيدة عن تداعيات "المرض الهولندي" فإنها تتربع أيضا على عرش التصنيف في بعض المؤشرات العالمية الشهيرة فهي الأولى عالميا في مؤشرات التنمية البشرية ومكافحة الفساد وكذا مؤشرات جودة إدارة الموارد والشفافية والمسائلة[1].

1. **إدارة الموارد النفطية النرويجية:** أكتشف النفط في النرويج منذ عام 1965، وبعد أربع سنوات من الاكتشافات الكبيرة قدمت الحكومة النرويجية تقريرا للبرلمان عبرت فيه عن مخاوف البلد من نقمة الموارد وذلك من حيث أن الدولة ليست على استعداد لهذه الثروة الضخمة، وعلى ضوء التقرير تمت مناقشة المخاوف في البرلمان، حيث تم التأكيد على ضرورة وضع أسس متينة لاتخاذ القرارات بالنسبة إلى سياسة منح الامتيازات وكيفية استعمال ريع النفط، والتحذير من التصعيد في الاكتشافات خوفا من العواقب المحتملة لاكتشاف النفط والتي من بينها انتقال المزيد من الطاقات المالية والبشرية من الصناعات التقليدية القائمة الى صناعة النفط التي من شأنها ان تضعف الصناعات التقليدية[2].

[1] تلجي بن حسين، **"البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل، 2017، ص ص 7،8.

[2] محمد ماضي، **"تسيير الموارد المالية لفوائض الإيرادات النفطية – دراسة مقارنة"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر، 2016، ص ص4،5.

ولقد رأت النرويج أنها بحاجة إلى أداة مالية بديلة تساعدها على الحد من التأثير السلبي لتدفق الإيرادات النفطية، ما قادها إلى فكرة إبداعية رائدة وهي تأسيس صندوق سيادي عام 1990 أسمته "صندوق النفط الحكومي" والذي غير اسمه سنة 2005 إلى "صندوق التقاعد الحكومي العالمي"[1].

2. **تقييم التجربة النرويجية:** تعتبر التجربة النرويجية من أنجح التجارب فيما يخص إدارة موجودات صندوق الثروة السيادي والتخلص من نقمة النفط، وإن المتمعن في هذه التجربة سوف يجد أن الشفافية والقيم الأخلاقية والتعاون والمساءلة وعدم الاعتماد على إيرادات النفط لتغطية عجز الميزانية كلها كانت ملامح هذه التجربة، حيث تمكنت النرويج بعد الجهود الجبارة والسياسات الواعية التي قامت بها من جعل إيرادات النفط لا تزيد عن 30% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وأن يشكل القطاع النفطي 23% فقط من الناتج المحلي الإجمالي وهذه الأرقام تعكس تنويع مصادر الدخل الوطني الحقيقي في هذا البلد وأن القطاعات غير النفطية ما زالت تؤدي دورها الرئيسي في الاقتصاد النرويجي[2].

ويمكن تلخيص أهم العوامل التي ساعدت النرويج على النجاح في العناصر التالية[3]:

- ✓ الاجماع السياسي المبكر على ضرورة السيطرة على اتجاه وزخم عملية النفط؛
- ✓ دعم وتشجيع الصناعات المحلية على المشاركة في عمليات النفط سواء كان ذلك مباشرة كمستثمر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تزويد عمليات النفط بالمعدات والخدمات؛
- ✓ التأني في منح التراخيص ريثما يتهيأ البلد اقتصاديا واجتماعيا لتصعيد وتوسيع عمليات النفط؛ الإجماع السياسي المبكر على ضرورة استعمال النفط كوسيلة لتنمية صناعات جديدة مستديمة غير معتمدة على استمرار عمليات النفط في النرويج؛
- ✓ قيام وزارة المالية بدور التخطيط الاقتصادي الشامل والمتكامل للبلد مما يساعد على تفادي المخاطر قبل وقوعها؛
- ✓ توفر إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة؛
- ✓ توفر قدر عالي من الشفافية وإتاحة المجال للرأي العام ووسائل الإعلام والباحثين للاطلاع على القوانين والتوجيهات المرتبطة بالصندوق، بالإضافة إلى إمكانية معرفة وتقييم أداء الصندوق عن طريق نشر تقارير فصلية ومتنوعة حول نتائج استثمارات الصندوق.

---

[1] آمال بن ناصر، وداد بورصاص، " **أساليب ادارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات – النرويج نموذجا**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل، 2017، ص 16.

[2] فاطمة الزهراء مهديد، مولود حواس، " **التجربة النرويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة السيادي الفرص، التحديات والدروس المستفادة للجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر، 2016، ص 14.

[3] عدنان الجنابي، " **الدولة الريعية والدكتاتورية**"، دراسات عراقية، العراق، 2013، ص 54.

المطلب الثاني: تجارب الدول النامية غير العربية في التنويع الاقتصادي

استطاعت بعض الدول غير العربية أن تنجح في اقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك عن طريق وضع استراتيجيات وسياسات وهياكل اقتصادية جديدة للتخلص من التبعية، ومن بين الدول التي حققت نجاحات باهرة نجد إندونيسيا والهند.

أولا: تجربة إندونيسيا في التنويع الاقتصادي: جمعت الحكومة الإندونيسية عند منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية بين التصنيع بهدف إحلال الواردات والتركيز على التنمية الزراعية والريفية حيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي من أجل تصديره خاصة إلى اليابان واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة والتي تم بيعها بأسعار مدعمة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. ما استغلت الإيرادات النفطية في بناء البنية التحتية من مدارس وطرق، واحتلت منها المناطق الريفية ربع الاستثمارات العامة[1].

وفي منتصف الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط تتراجع، وبعدما تمكنت من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار مخفضة، تحولت اندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج. وقد انتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة[2].

ومن المحددات الأساسية التي استندت عليها تجربة تنويع النشاط الاقتصادي في إندونيسيا تمثلت في خفض سعر الصرف بدرجة كبيرة، كذلك اعتمدت تجربتها على توظيف الإيرادات النفطية كاستثمارات في قطاعات أخرى وتدعيمها والنهوض بها. مثل الزراعة وصناعة الطائرات (على صعيدي الصيانة والتصنيع)[3].

وهذه أهم المجالات التي ركزت عليها لتعزيز التنويع الاقتصادي[4]:

- **تشجيع وتنشيط الصادرات:** في هذا الشأن حددت السياسة التجارية الخارجية لإندونيسيا في مرحلة أولى امتدت بين 2015-2019 أهدافا أهمها: بلوغ متوسط 11.6% نمو سنوي في المنتجات خارج النفط والغاز، بلوغ متوسط الصادرات 3% من الناتج المحلي الخام، تحقيق نسبة 65% كزيادة في حصص المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير. أما من حيث تنويع الأسواق فقط وضعت اندونيسيا استراتيجية مكونة من أربع أسس هي: الحفاظ على أسواقها التجارية من خلال صيانة وتعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة تحديد فرص التصدي الرئيسية، إنشاء أسواق جديدة عن طريق تعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة، تحديد فرص تصدير الخدمات والمنتجات المحتملة وتعزيز وتيسير التصدير والاستيراد لدعم القدرة

[1] حميد بن نية، مراد محفوظ، "**استراتيجيات وإجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 17، جامعة لونيسي علي -مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة البليدة2، الجزائر، 2017، ص263.

[2] هشام عياد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص9.

[3] موسى باهي، سعاد شعابنية، "**التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة "لعنة النفط "في البلدان العربية المصدرة للنفط-عرض تجارب رائدة-**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل2017، ص14.

[4] أحلام هواري، علي سدي، "**التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، أوت 2019، ص ص 222، 223.

التنافسية للمنتجات الوطنية، كما تدعم هذه الاستراتيجية قطاع الخدمات كقطاع السياحة والمقاولة والبناء، وكذا قطاعات التوزيع واللوجستيك والمالية لتسهيل التجارة والإنتاجية الصناعية.

- **تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي:** راهنت اندونيسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقرارها السياسي، حيث يتوفر الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار من خلال المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وتبسيط اجراءات ترخيص الاستثمار، تعديل قانون الاستثمار لملائمة قطاع الأعمال، وتوفير حوافز ضريبية للصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير حيث تركز على ثلاث أولويات هي: تطوير البنى التحتية، تعزيز الأمن الطاقوي، تعزيز الأمن الغذائي.
- **قطاع السياحة:** يمثل القطاع 9.5% من الناتج المحلي الاجمالي كما يوظف 1 من 11 عامل، جذب القطاع 9 ملايين سائح سنة 2014 وحقق 250 مليون دولار عوائد بينما نجحت ماليزيا في جذب 25 مليون سائح وهو ما تطمح اليه اندونيسيا في أفق 2025، وذلك بتطوير المرافق السياحية والخدمات الصحية، وتسهيل الحصول على التأشيرات والترويج لهذه الانجازات عبر القنوات الإعلامية.

وتظهر الأرقام أن السلع المصنعة أكبر نسبة 47%، تليها المواد الغذائية بنسبة 22%، والمحروقات في المرتبة الثالثة بنسبة 19%، الخام والمعادن والمواد الزراعية الخام 6% و5% على التوالي.

وفي تقرير التنافسية العالمي 2018 احتلت اندونيسيا المرتبة 36 ضمن 137 دولة، وتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 9 في حجم السوق و26 في محيط الاقتصاد الكلي، وتأخرت في كل من الصحة والتعليم الابتدائي برتبة 94 و96 في كفاءة سوق العمل، بينما كان الناتج المحلي الاجمالي 943550 مليون دولار بنسبة نمو 5.10%.

ثانيا: تجربة الهند في التنويع الاقتصادي: انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة استراتيجية لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالآتي[1]:

- إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار، تحرير التجارة الخارجية تدريجياً منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16% إلى 46%، بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات.

[1] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، **"استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي أمين العقال الحاج أق موسى أخموك لتامنغست – معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، الجزائر، 31 جانفي 2018، ص335.

المطلب الثالث: تجارب الدول النامية العربية في التنويع الاقتصادي

شهدت الدول العربية نجاحا في تحقيق التنويع لاقتصاداتها وتحولا اقتصاديا مهما، استطاعت من خلاله تنمية صناعتها النفطية ومشتقاتها، ومن أبرز هذه الدول تناولنا الإمارات وقطر.

أولا: تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي: حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، باعتمادها على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي وقد ساهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام1971 إلى حوالي30% عام 2012. بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات عبء ضريبي منخفض جدا كما أنها استثمرت، في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)[1].

1. **أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة:** تتمثل أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي[2]:

- تقليل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيدا للعملات الأجنبية والدخل من خلال إضافة قطاعات اقتصادية جديدة وتطوير كفاءة وإنتاجية القطاعات الحالية؛
- التركيز على معايير الاستدامة في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة؛
- تجنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية؛
- الحفاظ على احتياطيات نفطية كافية والحد من استنزافها في ظل ارتفاع الطلب العالمي عليها من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة؛
- تسريع التحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة، الابتكار والتكنولوجيا؛
- تنمية الموارد البشرية الوطنية وحسن استغلالها.

[1] بوحفص حاكمي، أمال خدادمية، **"التنويع الاقتصادي وفك الارتباط بالنفط: تجارب دولية وإمكانية استفادة الجزائر منها"**، مداخلة مقدمة ضمن المحور الثاني والتي تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية والمالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 15/14 أكتوبر 2017، ص8.

[2] وسيلة بوفنش، **"اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2017، ص ص، 216، 217.

2. **محاور سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة:** تتضمن سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة المحاور التالية:

- **تطوير القطاعات غير النفطية:** في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي عملت دولة الإمارات على تطوير القطاعات غير النفطية المتمثلة فيما يلي:

✓ **قطاع الصناعة:** اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

- إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية.
- إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الاقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله.
- تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز التي تضمنها قانون تنظيم شؤون الصناعة، كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها.
- تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.

✓ **قطاع الزراعة:** أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الزراعية اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها على أساس علمي، وإنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة، وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة.

✓ **قطاع الطاقة غير التقليدية:** تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب الموارد الهيدروكربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة، وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها، والتي تتضمن التوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

✓ **قطاع السياحة والطيران:** تسعى دولة الإمارات إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران في منظومة اقتصاد ما بعد النفط وزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى ودوره في توفير الوظائف وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى استراتيجية الابتكار والتطوير التي يرتكز عليها من جهة أخرى.

- **الاستثمار في اقتصاد المعرفة:** أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه الأخيرة تتناسب

والقدرات الاقتصادية والديموغرافية، مما أدى إلى تحسين قيمة كل من مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة اللذان قدرت قيمتهما بـ 6.94 و7.09 على الترتيب سنة 2014، وارتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشرا عالميا وفق تقرير التنافسية العالمية للعام 2015 -2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا[1].

- **الاستثمار في المشاريع الكبرى:** أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا لتطوير البنية التحتية عن طريق إنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية، وذلك بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية والسياحة الثقافية، الأمر الذي مكنها من امتلاك إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم[2].
- **تحسين بيئة الأعمال:** عملت الإمارات العربية المتحدة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الحاد في عملية التنمية عن طريق[3]:

✓ تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري، وتنويع النشاط الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021.

✓ اعتماد سعر صرف مربوط بالدولار، وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عب، ضريبي منخفض جدا).

✓ إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركزا لتجار التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

وقد أدت المجهودات المبذولة إلى تصنيف الإمارات في المرتبة 13 عالميا والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2015، حيث أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من 20% من الشركات الكبرى في العالم.

3. **عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة:** إن عوامل نجاح برامج التنمية في الدولة تحققت نتيجة سهولة الأعمال، إذ جاء ترتيب الدولة في هذا المؤشر الصادر عن البنك الدولي 23 عالميا، بينما جاء ترتيبها في مؤشر التنافسية العامية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة 12، مما يدل على قدرة الاقتصاد الاماراتي على مواجهة الصدمات الخارجية، أبرزها[4]:

- تأكيد صندوق النقد الدولي أن الدولة لديها احتياطي ضخم في شكل أصول أجنبية فأي عجز مالي محتمل لا يمثل أي مشكلة، كما أكد البنك الدولي أن أغلب دول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجي

---

[1] وسيلة بوفنش، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 217.

[2] وسيلة بوفنش، "**مرجع سبق ذكره**"، ص218.

[3] "**المرجع نفسه**"، ص218.

[4] سهيلة بوجاهم، عبير غاوير، "**آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر (دراسة تحليلية)**"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/2016، ص ص، 71،72.

لديها احتياطي مالي ضخم يمثل درعا واقيا من شأنه أن يساعدها على تحمل الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، من دون الحاجة إلى تعديلات كبيرة في مستويات الدين أو الانفاق على البنية التحتية.

- تمكنت دولة الامارات العربية من تحسين قدرتها التنافسية وتنويع اقتصادها تدريجيا في أغبية القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي نظر لطبيعة المناخ، فقد ساعدتها المداخيل النفطية الضخمة والتعداد السكاني الصغير والحوكمة الراشدة في بناء استراتيجية تنموية تهدف إلى تنويع وتنمية الاقتصاد على المدى الطويل والخروج من التبعية النفطية.
- كما قامت الامارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الامارات 2021 ورؤية أبو ظبي2030 وخطة دبي 2015، وتهدف الامارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير ادارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

ثانيا: تجربة دولة قطر في التنويع الاقتصادي: يعتبر اقتصاد دولة قطر اقتصادا ريعيا كباقي دول العالم العربي، يعتمد أساسا على النفط والغاز الطبيعي، فهي تمتلك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من روسيا وايران، والذي يقدر بنحو 872 تريليون قدم مكعب، أو ما يعادل 188 مليار برميل النفط المعادل، كما يقدر انتاجها من النفط بمليون برميل يوميا، وقد عرفت قطر طفرة في هذا المجال منذ منتصف الثمانينات عندما تم اكتشاف أكبر حقل بحري معروف في العالم للغاز في منطقة الشمال الساحلية بدولة قطرة ، فبدأت بالاستثمار على نطاق واسع في صناعة الغز الطبيعي المسال منذ سنة 1990،وصارت منذ سنة 2006 أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، كما اتجهت لتطوير موارد الغاز الطبيعي. فبالرغم من تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة والأزمة التي أصابت أغلب الدول النفطية، لم تتأثر قطر بذلك حيث واصل اقتصادها نموه وتقدمه على المستوى العربي والعالمي فقد حلت دولة قطر في المركز الثاني عالميا بين أكثر الاقتصاديات نموا في العالم لسنة 2015بمعدل نمو بلغ 7.1% حسب تصنيف لشبكة CNN الأمريكية وتقرير صندوق النقد الدولي لشهر أفريل 2015، ذلك أن دولة قطر يغلب فيها تصدير الغاز الطبيعي على النفط[1].

تمكنت قطر في ثلاثين عاما ان تصبح أحد الدول التي تواصل تحقيق نمو قوي، فهي تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية[2]، وتوفرها على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من اجل تصديره. العوائد الناتجة عن هذا القطاع يتم استغلالها

[1] محمد الساسي بالنور، " **سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2-3 نوفمبر، 2016، ص 4.

[2] شيماء حاكم، " **واقع وتحديات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للمحروقات – دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا–**"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2020-2021، ص 21.

وإعادة ضـــخها في قطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصـــاد في مجالات مختلفة كالصـــناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الحكومية، والتعليم، والرياضة. قطر تعتمد على هذا التنويع بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة[1].

كما يعتبر اقتصاد دولة قطر من بين أكثر اقتصادات الدول تنافسية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة عشر عالميا والثانية عربيا بعد الامارات العربية المتحدة حسب تقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية (IMD) بسويسرا، والذي ضم 61 دولة في العالم معظمها من الدول المتقدمة.

وبعد نجاح اســـتراتيجية دولة قطر في تطوير موارد الغاز الطبيعي، توجهت إلى تبني اســـتراتيجية التنويع الاقتصادي تتضمن تنفيذ برنامج واسع النطاق في الاستثمارات العامة لتعزيز التنويع الاقتصادي والاستعداد لكأس العالم لكرة القدم في ســنة 2022، ويشــتمل هذا البرنامج على اســتثمار عائدات النفط والغاز في مشــاريع البنية الرئيســية، والصــناعات التحويلية وتطوير الخدمات المالية والحكومية كالنقل والســياحة، وذلك لمســاهمة القطاعات الغير نفطية في النمو الاقتصادي لدولة قطر، فقد عرفت هذه الاخيرة زيادة كبيرة في معدلات نموها في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وفق النسب التي يوضحها الجدول التالي[2]:

الجدول (1-1): نسب نمو القطاعات خارج المحروقات في قطر لسنة 2013

القطاعات	النسب
قطاع الخدمات الحكومية والاسرية والاجتماعية	%18.5
الخدمات المالية والعقارية	%14.3
البناء	%13.6
التجارة والفندقة	%12.8

المصدر: محمد الساسي بالنور، " **سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2-3 نوفمبر، 2016، ص 5.

نلاحظ من الخلال الجدول تطور نسب النمو في عديد القطاعات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يعكسه تطور الناتج المحلي الاجمالي من 43.2% سنة 2012 إلى 45.6%خلال سنة 2013، فيما تقدر نسبة النمو في قطاع المحروقات لنفس الفترة بـــ0.1% فقط، وهو ما يفسره انخفاض حصة قطاع المحروقات في الناتج المحلي من 56.8%سنة 2012 إلى 54.4% سنة 2013، وهو ما يعكس اهتمام الحكومة القطرية بالاستثمار خارج قطاع المحروقات وبالتالي تطوير الاقتصاد القطري دون الاعتماد على مورد واحد، وقد نتج عن هذه الاستراتيجية استمرار

[1] أحلام هواري، " **تجرب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدراسات المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر 2017، ص 11.

[2] محمد الساسي بالنور، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 5.

النمو السريع للاقتصاد القطري وبمعدلات جد ايجابية، حيث بلغ الناتج الاجمالي المحلي سنة 2012 حوالي 6.1% ليرتفع سنة 2013 إلى 6.5% أي في حدود 200 مليار دولار سنة 2012و202.5 مليار دولار سنة 2013.

كما انعكس نمو الاقتصاد القطري خارج قطاع المحروقات ايجابيا على كل من الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، فقد قدر الفائض في الميزانية العامة في سنة 2014 بنحو من الناتج المحلي الاجمالي، كما بلغ الفائض في الميزان التجاري لدولة قطر لنفس الفترة بحوالي 52.1%، وبلغ معدل الادخار بنحو 58.4% من الناتج المحلي الاجمالي ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم[1].

[1] محمد الساسي بالنور **"مرجع سبق ذكره"**، ص 5.

خلاصة الفصل

تعتمد استراتيجية التنويع الاقتصادي من قبل الدول ذات اقتصاديات أحادية المورد وخاصة الدول النفطية ودفعها إلى الاهتمام بالتنويع عن طريق سياسات وآليات لتفعيل القطاعات الأخرى غير النفطية والاهتمام بالقطاع الخاص الذي يلعب دورا هاما في دعم النمو من خلال مساهمته في إنتاج السلع والخدمات، وكذا في التطوير والابتكار وأيضا توسيع قدرة الاقتصاد على خلق أنشطة اقتصادية جديدة .

فالتنويع الاقتصادي هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية لأنه يعطي الاقتصاد مرونة للتكيف مع تغير الظروف، كما يعتبر أهم داعم لاستدامة الاقتصاديات الوطنية وجعلها بعيدة عن الأزمات التي تضرب الاقتصاد العالمي بين الحين والأخر، ففي الوقت الراهن أصبح من الضروري تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أساسها الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية، فالاهتمام به يعد هدفا رئيسيا لبناء اقتصاد أكثر استدامة، وبالتالي تظهر أهمية التويع الاقتصادي لتفادي المخاطر وتحقيق التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

أساسيات عامة حول المحروقات

تمهيد:

تعد المحروقات مصدر الطاقة الرئيسي في العالم ومن أهم الموارد الطبيعية ذات الاستراتيجية الضرورية التي نحتاجها في عصرنا الحالي، وهي ذات أهمية كبيرة نظرا لحجم مساهمتها في التجارة الخارجية وفي تمويل الاقتصاد العالمي، ويلعب كل من النفط والغاز الطبيعي دورا رئيسيا في توفير الطاقة اللازمة لحياة الإنسان وتحريك عجلة النمو الاقتصادي، لأن اقتصاديات الدول الحديثة مرتبطة بهما في جميع جوانبها وقطاعاتها، وقد تميزت المحروقات بمزايا واستخدامات عدة استجابت في تلبية احتياجات النهضة الصناعية والخدماتية.

ولم يعد النفط والغاز مصدر للطاقة الرئيسي للمواصلات فحسب، ولا طليعة مصادر الطاقة المستهلكة في العالم لإقامة حياة صناعية واقتصادية حديثة، وليس مادتا خام أساسيتان في مختلف الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، بل ينبوع لمشتقات تبلغ الآلاف ويشكلان دعامة أساسية لأكثر من 60% من مختلف الصناعات والمهن الأساسية في العالم، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مدخل مفاهيمي للنفط من خلال المبحث الأول، ثم التعرض الى اقتصاديات النفط في العالم من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتم التطرق فيه الى الأسس النظرية للغاز الطبيعي.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنفط

تعتبر الطاقة من أهم المقومات والركائز التي تقوم عليها المجتمعات والأمم، فكل القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى الطاقة، فهي التي تستخدم في تشغيل المصانع وتحريك مختلف وسائل النقل، وتتمثل أهم مصادر الطاقة الغير متجددة في الفحم والثروة النفطية والغاز الطبيعي وغيرها من المصادر المختلفة.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنفط

إن النفط يحتل مكانة عالمية عالية باعتباره مورد استراتيجي تعتمد عله الدول في حياتها اليومية فهو يدخل في جميع المجالات فيعتبر بذلك أهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان في العقود الأخيرة.

أولا: نشأة النفط: مر النفط بالعديد من المراحل التاريخية والجدول التالي يلخص جل المراحل الأساسية:

الجدول رقم (2-1): نشأة النفط

السنة	الأحداث
6000-5000 ق م	بداية اكتشاف النفط لدى الانسان البدائي لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عنه، كما عرف من قبل التاريخ القديم أن النفط استخدم لدى المصريين القدامى في التحنيط وللإضاءة.
400 م	حفر أول بئر للنفط في الصين.
900 م	بداية انتاج النفط بطريقة اقتصادية لأول مرة في حقول باكو، أذربيجان للنفط.
1853 م	وهو التاريخ الحديث للنفط حيث تم اكتشاف عملية تقطير النفط واستخراج المشتقات الصناعية منه، وتم أيضا بناء أول معمل لتكرير النفط في يولازوفايز، كذلك بناء أول معمل تقطير في روسيا حقل الزيت الطبيعي في باكو عام1861.
1859 م	بداية صناعة النفط الأمريكية باكتشاف إيدوين راك للزيت، بالقرب من تيتوسفيل – بنسلفانيا.
1910 م	تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، إيرانو فينزويلا، المكسيك، وتم تطويرهم لاستخدامهم صناعياً.
1920 م	مع بداية عام 1920 استخدم النفط في تسيير الآلات والصناعات الثقيلة فأصبح بذلك الوقود الرئيسي الذي اعتمد عليه اقتصاد العالم في أوائل القرن العشرين، حيث استغرق الأمر بضعة عقود لكي يصل عصر النفط إلى النضوج.
1950 م	لم يكن استهلاك النفط العالمي يتجاوز سدس مستواه الحالي ونصفه يستخدم في أمريكا الشمالية وحدها، وبالتأكيد فإنه حتى ذلك الحين كان اقتصاد النفط قد مس قدرا ضئيلا جدا من الحياة الإنسانية، أما اليوم فإن النفط يشكل اقتصاديات العالم كله ويتشابك بعمق مختلف جوانب الحياة اليومية.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بومعزة آمنة، سمراني أميرة، " **التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل عدم استقرار أسعار النفط (2000-2016)**"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017-2018، ص 3.
- مهدي أحمد رشيد، " **جغرافيا النفط**"، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 7.
- سعيد خليفة الحموي، "**أساسيات انتاج الطاقة**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 92،91.
- كرستوفر فلافين، "**ما بعد عصر النفط**"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992، ص 13.

وبالإضافة لذلك أجريت الأبحاث والدراسات العديدة بالولايات المتحدة حول استخدام النفط لأغراض تجارية وأنشئ أول معمل لتكرير للنفط بمدينة تبسرج، وكانت الكميات المنخفضة في بادئ الأمر لا تفي بحاجات الاستهلاك نتيجة زيادة الطلب على زيوت الإضاءة والتشحيم[1]، وهذا بسبب معظم الاحتياطات التي كانت تمتلكها دول العالم الثالث ولا سيما في الشرق الأوسط[2].

ثانيا: النظريات المفسرة لنشأة النفط: وجدت العديد من النظريات التي حاولت تفسير نشأة النفط سنحاول إيجازها في العناصر التالية:

1. **النظرية العضوية:** تؤكد هذه النظرية على أن النفط يتكون من توحل المواد العضوية الحيوانية والنباتية[3]، التي تكون قد تجمعت مع بقايا كائنات أخرى في قاع البحار والمحيطات واختلاطها برمالها والرواسب المعدنية، حيث أن هذه المواد العضوية غنية بالكربون والهيدروجين وهما العنصران الأساسيان في تركيب النفط كما يحتوي على البورفيرين والنيتروجين[4].

هذه المواد العضوية لقد تحولت نتيجة للضغوط الهائلة والارتفاع الكبير لدرجة الحرارة في باطن الأرض وبفعل تحركات القشرة الأرضية إلى صخور رسوبية سميت بصخور المصدر، حيث أنه في ثنايا هذه الصخور الغنية بالبقايا العضوية تحولت إلى مواد هيدروكربونية تكون منها النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث أن النفط بفضل الضغط العالي والحرارة والتفاعلات الكيميائية يتقطر من الصخور الكربونية إلى المناطق الباردة بين الطبقات[5]، ومن الأدلة والبراهين التي تؤيد صحة هذه النظرية ما يلي[6]:

- وجود حقول النفط بالقرب من البحار أو في البحار؛
- لنفط له خواص ضوئية؛
- لم يعثر على وجود النفط في الصخور النارية إلا نادرا؛
- وجود مادة البروفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المادة المتبقية من المواد النباتية والحيوانية؛
- إن النفط لا يتكون إلا في الصخور الرسوبية وليست النارية لأن لأولى وحدها المسامية، وبالتالي فإن له طبيعة الانتقال أو الهجرة.

2. **النظرية غير العضوية:** يرى أنصار هذه النظرية أن أصل البترول راجع إلى تفاعل أحد مكونات القشرة الأرضية وهو كربيد الحديد مع الرطوبة (بخار الماء)، ونتج عن هذا التفاعل مادة تسمى الإستيلين تحولت إلى قطرات زيتية بمرور الزمن، وعليه فالبترول متواجد في مكامن الصخور النارية والمتحولة وليس في الصخور

---

[1] يسري محمد أبو العلا، **"نظرية البترول"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 423.

[2] Jean-Sébastien lalumiér, Alexis Richard,B.A, **"Le pétrole : l'or noir de XXe siècle"**, université du Québec à Montréal, 2002, page .

[3] كامل بكري وآخرون، **"الموارد واقتصادياتها"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986، ص 167.

[4] أمينة مخالفي، **"محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 6.

[5] نبيل جعفر عبد الرضا، **"اقتصاد النفط"**، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 16.

[6] عبد الحميد عبد المطلب، **"اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن، 2015، ص ص 20،21.

الرسوبية حسب النظرية العضوية[1]، ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرية لم تجد قبولا عند الكثير من العلماء، الذين قاموا بتنفيذها في ضوء مجموعة من الحجج والحقائق العلمية التي نلخصها فيما يلي[2]:

- وضوح قدرة النفط على إدارة حزمة من الضوء المستقطب شأنه في ذلك شأن جميع المواد العضوية؛
- إن النفط يضم أعداد ضخمة من المركبات الهيدروكربونية التي يصعب خلقها بطرق غير عضوية؛
- جود النفط في الصخور حديثة العمر نسبيا بنسبة تفوق وجوده في صخور العصور السحيقة القريبة من جوف الأرض؛
- وجود النفط في الصخور الرسوبية البحرية بصورة سائدة بينما يندر وجوده بالصخور النارية، وإن وجد فإن ذلك يكون نتيجة لتسربه إليها من خلال الشقوق والفجوات التي قد تكون موجودة بها.

ثالثا: مفهوم النفط: النفط (Petroleum)كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر، ويوجد عادة عند سطح الأرض أو في باطنها، وقد يأخذ النفط شكل سائل ويعرف بالزيت الخام[3] Crude oil، وهو سائل دهني له رائحة خاصة تميز، وتختلف الواله بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية، كذلك قد يأخذ النفط شكل غاز ويسمى الغاز الطبيعي Natural gas الذي يتكون من مجموعة غازات أهمها الميثين Methane والابنين Ethane والبروبين Propane والبيوتين[4]، كما يعتبر النفط مورد قابل للنفاذ أولا وقابل للاستبدال ثانيا[5]، ويوجد النفط عادة اما في الفراغات بين حبيبات أو بلورات الصخور الرسوبية أو في الشقوق وأنظمة الكسور المتصلة والتي تكونت بفعل العمليات اللاحقة لعمليات الترسيب[6].

وهنالك من يعرف النفط على أنه واحد من المصادر المتعددة للطاقة، لكنه ليس سلعة ككل السلع[7]، فهو سائل هيدروكربوني أسود أو مشوب بالبنية أو الصفرة أو الحمرة أو الخضرة غليظ القوام كريه الرائحة متعدد درجات اللزوجة يخرج من باطن الأرض ذاتيا أو صناعيا بواسطة حفر الآبار وآلات الضخ[8].

كما يمكن تعريف النفط على أنه الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية. ولكن الكلمة بمعناها التجاري الضيق تقتصر عادة على الترسبات السائلة أي الزيت الخام، بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي وعلى الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري[9].

---

[1] سفيان عمراني، "**أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حلة الجزائر الفترة بين 2000–2015–دراسة تحليلية وقياسية**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 21.

[2] إبراهيم طه عبد الوهاب، "**محاسبة البترول رفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 22.

[3] حمد بن محمد آل الشيخ، "**اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**"، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007، ص 70.

[4] حسين عبد الله، "**البترول العربي" دراسة سياسية اقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 1.

[5] صديق محمد عفيفي، "**تسويق البترول**"، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003، ص 39.

[6] عبد المقتدر عبد الحميد، "**البترول وطرق استكشافه**"، دار الفكر، عمان، 2008، ص 23.

[7] قصي عبد الكريم إبراهيم، "**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 27.

[8] أحمد محمد أحمد المنصوري، "**اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، شعبة الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 3.

[9] حافظ برجاس، "**الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، 2000، ص 22.

كما يعرف على أنه دهن معدني سريع الاحتراق توقد به النار ويتداوى به وقد وجدت مكامنه عند حفر الأراضي الرسوبية تحت البحار واليابسة على أعماق مختلفة[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ان النفط عبارة عن مادة طبيعية تستخرج من التكوينات والترسبات الجيولوجية في جوف الأرض، يختلف في مظهره ولونه وتركيبه بشكل كبير وذلك يكون باختلاف أماكن تواجده واستخراجه وهذا يكون راجع للخصائص الجيولوجية التي تتميز بها كل منطقة، حتى في الحقل الواحد قد يتواجد العديد من الأنواع فبترول الدول الأوروبية يختلف عن بترول الدول الافريقية وكذلك العربية والأسيوية.

ومع التقدم المستمر وتطور التكنولوجيا في العديد من الدول تمكن الانسان من الوصول الى والتعرف على التركيب الكيماوي الدقيق للنفط ونسبه وهي تتكون من **الكربون**: (84-87) %؛ **الهيدروجين**: (11-14) %؛ **الكبريت**: (0،4-0،5) %؛ **النتروجين**: (0،1-0،2) %؛ **الأكسجين**: (0،1-0،2) %.[2]

والنفط كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكريره بتحويله إلى منتجات سلعية نفطية، إذ يستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها، ويمكن توضيح أهم هذه المنتجات المشتقة من النفط في الجدول التالي[3]:

الجدول رقم(2-2): المنتجات النفطية

المنتجات الخفيفة	
غاز النفط	Petroleum
بنزين الطائرات	Avaition gas oil
بنزين السيارات	Motor gas oil
كيروسين	Kerosene
المنتجات المتوسطة	
زيت الغاز	Gas oil
زيت الديزل	Disel oil
زيت التشحيم	Lubricant
المنتجات الثقيلة	
زيت الوقود	Fuel oil
الإسفلت	Bitumen
الشمع	Wax

المصدر: أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، **"تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول"**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص7.

[1] صلاح يحياوي، الصوفي فاروق، **"أساسيات في تصنيع النفط"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 1.

[2] أميرة دريس، **"تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص 87،88.

[3] أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، **"تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول"**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص7.

رابعا: خصـــائص النفط: للنفط العديد من المميزات التي تميزه عن غيره من الســـلع والخدمات التي يتم تداولها بين الدول ويمكننا تلخيصها فيما يلي[1]:

- يتسم النفط بالطبيعة الدولية وله أهمية خاصة كونه مادة استراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛
- يوجد النفط بكميات وفيرة في الدول النامية والتي تستهلك منه كميات قليلة بينما يوجد بكميات ضئيلة في الدول الصناعية والتي تستهلكه بكميات وفيرة؛
- إن الطلب على النفط يعتبر طلبا مشتقا من الطلب على منتجات النفط؛
- يتميز النفط بتركيبه الكيماوي الخاص، وذلك راجع لامتزاج الهيدروجين مع الكربون الأمر الذي يعطيه خواص لا توجد في الموارد الأخرى؛
- يتميز النفط بعدم التجانس، حيث تختلف أنواع النفط المنتج من حيث الكثافة أو الشوائب مما يؤدي إلى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع لآخر؛
- يعتبر النفط موردا ناضبا حيث يوجد في الأرض بكميات محدودة تقل بزيادة الاستخدام؛
- خضـــع النفط لعدة اعتبارات جيولوجية مما يؤدي إلى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع لآخر حســـب طبيعة مكامن النفط وموقعها، كما تختلف النفقات من وقت لآخر في نفس الموقع نتيجة لتغيرات طبيعية مثل انخفاض الضغط الجوفي والحاجة إلى استخدام وسائل استخراج واستخلاص؛
- تعتبر تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى؛
- تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا؛ يشكل النفط حوالي أكثر من 40% من استهلاك مصادر الطاقة الرئيسية، ويعتمد عليه في النشاط الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

المطلب الثاني: أهمية النفط

للنفط أهمية بالغة في الاقتصـــاديات المعاصـــرة وذلك نظرا للدور الكبير الذي يلعبه، وهذه الأهمية منها ما هو طاقوي ومنها ما هو اقتصادي وأيضا يملك النفط أهمية سياسية كبيرة، سنشرحه تباعا في هذا المطلب.

أولا: الأهمية الطاقوية للنفط: النفط كمصـــدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصـــادر الناجمة عن اســـباب فنية واقتصـــادي عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالي وارتفاع معامله احراري، فالطن الواحد من الديزل (أحد المنتجات النفطية) يعطي حرارة تتراوح بين 1،5-8 أطنان[2]، حيث يعتبر النفط أهم مصـــدر للطاقة في الاقتصاد الحديث ويرجع ذلك للأسباب التالية[3]:

- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى؛
- تكلفة انتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، **"اقتصاد النفط"**، الطبعة الثامنة، خوارزم العلمية، جدة، 2014، ص ص 168،169.

[2] محمد أزهر السماك، زكرياء عبد الحميد باشا، **"دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"**، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1997، ص 26.

[3] نعيمة حمادي، **"تقلبات أســـعار النفط وانعكاســـاتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"**، مذكرة مقدمة لنيل شـــهادة الماجســـتير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 8.

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للنفط: يحظى النفط بأهمية بالغة في العديد من المجالات الاقتصادية والتي يمكن ذكرها كالتالي:

1. **دور النفط في القطاع الصناعي:** يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل، فجميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة تحتاج إلى كميات ضخمة من النفط، وعليه يمكن القول ان العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط[1].
2. **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل النفط ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات النفطية الغربية حوالي 27 مليار دولار.

وخلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات النفطية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات النفطية في الخارج كما حولت الشركات النفطية البريطانية و الهولندية و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات، إذن يعتبر النفط الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات ، تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات الثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة و غير المنتجة، و بلدان الشركات النفطية الكبرى و بينها بلاد غير منتجة للنفط لكنها تعمل عبر الدول و الشركات المتعددة الجنسيات[2].

ثالثا: الأهمية السياسية للنفط: أجمع خبراء الطاقة والاقتصاد على أن النفط سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة[3]، حيث استعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات التي أممت نفطها، أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة كما استخدمته الدول المنتجة للنفط لبلوغ أهداف سياسية ولتحسين أوضاعها الاقتصادية، واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي[4].

المطلب الثالث: الصناعة النفطية

تحظى الصناعة النفطية بمكانة كبيرة في اقتصاديات العالم فهي من أهم الصناعات التي يقف عليها العديد من اقتصاديات الدول في العالم وذلك بالنظر الأهمية البالغة التي يتميز بها النفط في السوق الدولية، إذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الصناعة النفطية ومراحلها وخصائصها.

---

[1] هاني عمارة، **"الطاقة وعصر القوة"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 174.

[2] بوجمعة قويدري قويشح ، **"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 34.

[3] محمد طاقة، **"مأزق العولمة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 75.

[4] بوجمعة قويدري قويشح ، **"مرجع سبق ذكره"**، ص ص36،37.

أولا: تعريف الصناعة النفطية: أصبح مصطلح صناعات النفط لا يعني فقط عملية تكرير النفط أو تقطيره، ولكنه الصبح أيضا تضم مجموعة من الصناعات البتروكيميائية، والتي أصبحت تحتل مكانة مهمة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين[1]، اذن يمكننا تعريف الصناعة النفطية على أنها مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الانسان.

ثانيا: خصائص الصناعة النفطية: تتميز الصناعات النفطية بمجموعة من المميزات التي تميزها عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن أهم هذه المميزات ما يلي[2]:

- يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركب، أي العمل متطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي؛
- تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة تصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل؛
- تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا، إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها، مما يعني تغير عناصر الإنتاج، المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة بسبب اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج؛
- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية؛
- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب، وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عالي وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التأكد من وجود الثروة النفطية أم لا؛
- إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة ومعلومة، وعليه فإن الصناعة النفطية تتوقف على مدى تطور نسبة تقديرات الاحتياطي النفطي؛
- تتميز الصناعة النفطية بطول فترات الإنتاج، مما يزيد من آثار سرعة تغير التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج، وتغير طبيعة سوق النفط؛
- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها الذي يمتد ليشمل السوق الدولية، فنجد أن إنتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على الشركات العالمية، كما أن تعدد مراحل إنتاجه يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على

[1] أحمد عبد الموجود عبد اللطيف، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 5.

[2] أمينة مخلفي، **"مرجع سبق ذكره"**، ص ص 22-24.

عدد كبير من الدول مما يعني تباين النفقات في المراحل المختلفة حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وأسعار الصرف.

ثالثا: مراحل الصناعة النفطية: تمر الصناعة النفطية بالعديد من المراحل نذكرها فيما يلي:

1. **مرحلة البحث والتنقيب:** وهي المرحلة المتضمنة عل مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية الهادفة الى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية، سواء كانت من ناحية كمياتها وانواعها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية[1].
2. **مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي:** تبدأ العمليات الاساسية للنفط باستخراج النفط من الابار ثم نقله خلال أنابيب الى موانٍ، لتصديره عبر ناقلات النفط في البحر أو نقله بالمركبات في البر (موقع الحقل)[2]، وهذه المرحلة تتضمن النقاط المتعلقة بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء أكان من الجوانب الحية أو التكنولوجية أو الانشائية لاستكمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وانشاء مختلف المعدات الميكانيكية والأمنية وتنقية وصهاريج تنقية وتجميع... إلخ[3].
3. **مرحلة النقل النفطي:** وهي المرحلة التي يتم فيها نقل النفط الخام من مناطق انتاجه الى مناطق تصديره، وذلك بتوفير جميع الوسائل والمعدات والآلات اللازمة لهذه المرحلة[4].
4. **مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:** تتمثل هذه المرحلة في عملية تحويل النفط من صورته الخام إلى منتجات مختلفة عن طريق مروره بعدة عمليات، وتختلف كمية المنتجات بحسب العمليات التي تجري على البرميل الخام، بالإضافة إلى خصائص النفط الخام وتركيبته والمحتوى الكبريتي فيه[5].
5. **مرحلة التسويق والتوزيع:** وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق واماكن است[6]عماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الاقليمي أو العالمي.
6. **مرحلة التصنيع البتروكيماوي:** بعد الانتهاء من عملية التكرير أو التصفية نحصل على المواد الأساسية التالية[7]: الأثيلان؛ البروبيلان؛ البوتان... الخ من المواد الكيميائية وبإضافة عناصر أخرى الى هذه العناصر كالأكسجين والنتروجين والكلور... الخ[8]، ومن أهم المواد البتر وكيميائية الأساسية الإثيلين والبروبلين والبيوتلين، وعن طريق تصنيع هذه المنتجات يمكن الحصول على عديد من المنتجات الصناعية الأخرى

---

[1] بوجمعة قويدري قويشح، **"مرجع سبق ذكره"**، ص ص 9،10.

[2] بيوار خنسي، **"البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته"**، دار آراس للطباعة والنشر، العراق، 2006، ص 16.

[3] محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 4.

[4] حسين القاصي، سمير الشيشاني، **"محاسبة البترول"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص10.

[5] خالد أمين عبد الله، **"محاسبة النفط"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 24.

[6] محمد أحمد الدوري، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 5.

[7] سفيان عمراني، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 28.

[8] بيوار خنسي، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 16.

كالمواد البلاستيكية والألياف التركيبية والمطاط الصناعي والمنظفات والأصباغ والعطريات وغيرها من المنتجات الكيماوية الأخرى، حيث بدأت صناعة البتر وكيماويات في العشرينات من القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك باستخدام البروبيلين الناتج من عمليات التكسر (للنافثا) لإنتاج بنزين السيارات، وبعدها تم الحصول على الأسيتون، واعتمدت بعض الدول على الفحم ومشتقاته لإنتاج المواد الكيماوية[1].

المبحث الثاني: اقتصاديات النفط في العالم

يشكل النفط مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والمصدرة على حد سواء، لاعتباره من أهم موارد الثروة الاقتصادية، مما جعله أحد أسباب الصراع الدائم بين الدول الكبرى والدول المنتجة، أما أسواقه فهي متميزة عن باقي الأسواق نظرا للأهمية التي يمتلكها النفط على جميع الأصعدة والتي جعلته سلعة استراتيجية هامة.

المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في صناعة النفط في العالم

تعددت الأطراف المتدخلة في السوق النفطية وتتمثل فيما يلي:

أولا: منظمة الأوبك: تعتبر منظمة الأوبك من بين الأطراف المهمة في الصناعة النفطية وتجارتها فهي تعمل على زيادة العائدات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط في السوق العالمية.

1. **نشأة الأوبك:** مرت الأوبك بالعديد من المراحل التاريخية ونلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): نشأة الأوبك

السنة	الأحداث
1960م	تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في مؤتمر عقد في بغداد (العراق) كان مقرها بجنيف، سويسرا.
1962-1961م	انضمام كل من العراق، إيران، الكويت، السعودية، وفنزويلا في 1961، وفي 1962 انضمت إندونيسيا وليبيا إلى منظمة الأوبك.
1965م	نقل مقر أوبك إلى فيينا، النمسا.
1969-1967م	انضمام الإمارات العربية المتحدة في 1967، والجزائر في 1969 إلى منظمة الأوبك
1975-1971م	انضمام نيجيريا في 1971، الإكوادور في 1973، وفي 1975 انضمت الغابون إلى الأوبك.
2007م	انضمت أنغولا إلى منظمة الدول المقدرة للبترول.
2018-2017م	انضمام كل من غينيا الاستوائية في 2017، والكونغو في 2018.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- روبرت سليتر، ترجمة محمد فتحي خضر، " **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة للنشر، القاهرة، مصر، 2016، ص59.
- OPEC: brief history: http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm (consulter le 03/03/2022 à 16:41).
- علي أحمد عتيقة، "**الاعتماد المتبادل على جسر النفط: المخاطر والفرص**"، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991، ص35.
- جون بيرت، ترجمة جلال البنا، "**الاتجاهات الاستثمارية العالمية في مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة**"، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 2015، ص161.

[1] هاني عمارة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 151.

وقد شهد العقد الجديد بداية غير مسبوقة مع تفشي وباء COVID-19 الذي انتشر تقريبًا في كل جانب من جوانب الحياة اليومية. كان للوباء تأثير ضارا على كل من الاقتصاد العالمي وقطاع الطاقة، مما ضغط على الدول لاتخاذ التدابير اللازمة لإبطاء انتشار الفيروس ومواجهة آثاره. كما شهد سوق النفط طلبًا في السقوط الحر، وملء التخزين العالمي بسرعة وتقلبات واسعة النطاق، دفع منظمة أوبك وشركائها في إعلان التعاون إلى تكثيف جهودهم التعاونية لاستعادة الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه، مما أدى إلى أكبر تعديلات طوعية للإنتاج في تاريخ سوق النفط[1].

نشأت "الأوبك" إذن كمنظمة تهتم بحماية العائدات الضريبية من الشركات النفطية مالكة الامتيازات وكقوة موازية لتلك الشركات. ورغم أن الأوبك فشلت في الفترة الأولى في تطبيق قراراتها بإرجاع الأسعار إلى مستويات ما قبل 1960 إلا أنها أدخلت مفهوم العمل الجماعي للمنتجين كوسيلة وحيدة للتأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية[2].

2. **تعريف الأوبك**: تستمد هذه المنظمة اسمها من الأحرف اللاتينية الأولى للكلمات الأربع التي تطلق على هذه المنظمة Organization of Petroleum Exporting Countries، وهي منظمة من المنظمات القائمة ما بين الحكومات ذات الكيان الدولي، تضم الأقطار المصدرة للنفط الخام بغض النظر عن قومية أعضائها وعليه فهي تشمل على دول عربية وغير عربية وأعضائها هما المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، قطر، إندونيسيا، الامارات العربية المتحدة، الجزائر نيجيريا، الاكوادور واليابان بصفته عضوا مشاركا[3]، وتتكون المنظمة من[4]:

- **المؤتمر**: وهو السلطة العليا في المنظمة ويتألف من وفود تمثل الأقطار الأعضاء، ويمكن أن يضم الوفد مندوبا واحدا أو أكثر مع مستشارين ومراقبين.
- **مجلس المحافظين**: يتألف من محافظين تسميهم البلدان الأعضاء ويصادق المؤتمر على ذلك، حيث:
  - ✓ يوجه إدارة شؤون المنظمة وتنفيذ قرارات المؤتمر؛
  - ✓ ينظر ويبث في أي تقرير يقدمه الأمين العام؛
  - ✓ يقدم التقارير والتوصيات إلى المؤتمر حول شؤون المنظمة؛
  - ✓ يعد ميزانية المنظمة لكل سنة ويقدمها إلى المؤتمر للمصادقة عليها؛
  - ✓ يسمي مدقق حسابات المنظمة لمدة سنة واحدة؛
- **الأمانة العامة**: تتألف من أمين عام ونائب له وما يلزم من موظفين وتعمل في مقر المنظمة، تضطلع بالمهام التنفيذية في المنظمة طبقا لأحكام الدستور وبتوجيه مجلس المحافظين.

[1] OPEC: brief history: http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm (consulté le 03/03/2022 à 16:56)

[2] سمير التنير، **"التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا"**، دار المنهل اللبناني للنشر، مكتبة رأس المنبع للتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص149.

[3] محمد أزهر سعيد السماك، عبد المنعم عبد الوهاب، محمد أمين ازاد، **"جغرافية النفط والطاقة"**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للنشر، العراق، 1981، ص273.

[4] نواف الرومي، **" منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000، ص ص 320، 326.

3. أهداف الأوبك: إن الغرض الأساسي من تكوين المنظمة هو أن تكون جهازاً يعمل على تحقيق الآتي[1]:

- تحقيق الاستقرار في أسعار تصدير النفط الخام إلى الأسواق الدولية والحد من تقلباتها؛
- تحسين شروط عقود الامتياز التي تحكم العلاقات بين الحكومات والشركات المنتجة؛
- توحيد السياسة النفطية للدول الأعضاء؛
- إتباع أفضل الطرق لحماية المصالح الفردية والجماعية للدول الأعضاء؛
- ضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت؛
- توفير إمدادات اقتصادية منتظمة من النفط للدول المستهلكة؛
- تحقيق عائد عادل على رأس المال المستثمر في الصناعة النفطية.

4. أبرز المحطات في مسيرة الأوبك:

مرت منظمة أوبك بعدد من المحطات الأساسية بين ستينات وتسعينات القرن الماضي نبرزها كما يلي[2]:

الجدول رقم (2-4): أهم الأحداث في مسيرة الأوبك

العقود	التطورات
عقد الستينات	تشكيل المنظمة من دول نامية الديها نفس التوجهات والتطلعات لمواجهة الشركات النفطية العالمية، كما تم تشكيل سكرتارية المنظمة التي نقلت مقرها عام 1965 من جنيف إلى فيينا.
عقد السبعينات	تحولت المنظمة إلى لاعب أساسي على الساحة العالمية، وقد تميزت هذه الفترة بأزمتين أساسيتين، الأولى تمثلت في الحظر النفطي الذي فرضته المنظمة عام 1973 على صادرات النفط، والثانية في الثورة الإيرانية عام 1979، التي أدت إلى توقف بعض الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ليصل 40 دولارا للبرميل.
عقد الثمانينات	شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، ما لثبت أن تراجعت بشكل حاد عام 1986، وقد اعتبرت أنداك الأزمة النفطية الثالثة، ففي شهر مارس 1982 تم تحديد أول سقف للإنتاج، وفي عام 1984 تم تقليص نصيب كل دولة منتجة من دول أوبك، وفي عام 1988 أصبح من الضروري أخذ موقف جماعي من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار.
عقد التسعينات	شهد هذا العقد الأزمة النقطية الرابعة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط نزاعات عديدة أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد مما حدا بالمنظمة إلى رفع سقف الإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار أزمة دول شرق آسيا مما نجم عنه انهيار الأسعار عام 1998.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-"**أسواق النفط العالمية**"، تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والخمسون، 2005، ص ص 14، 15.

[1] أحمد محمد أحمد المنصوري، "**اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، شعبة الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1991، ص ص 208،209.

ثانيا: وكالة الطاقة الدولية IEA (International Energy Agency): تعتبر وكالة الطاقة هي الأخرى من بين الأطراف الفاعلة في صناعة النفط وذلك بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في تسيير وتسهيل المبادلات الخاصة بهذه السلعة الاستراتيجية.

1. نبذة تاريخية عن وكالة الطاقة الدولية: يمكن تلخيص المراحل التاريخية التي مرت عليها هذه الوكالة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-5): نشأة وكالة الطاقة الدولية IEA

السنة	التطورات
15نوفمبر 1974م	إنشاء وكالة الطاقة الدولية استجابة لأوجه القصور في الحوكمة التي تم الكشف عنها فجأة من خلال صدمات أسعار النفط في أوائل السبعينيات.
16 أكتوبر 1973م	اجتمعت ست دول عربية في المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (الأوابك) وقررت رفع أسعار النفط من3,01 دولار إلى 5,12 دولار، تخفيض إنتاج النفط وحظر تصديره إلى الدول المتعاونة مع العدو الإسرائيلي من طرف المملكة العربية السعودية.
23 و24 ديسمبر 1973 م	اجتمعت دول الأوبك في طهران، وقررت رفع أسعار النفط إلى 11.65 دولار للبرميل، وكانت هذه هديتهم إلى العالم في عيد الميلاد والسنة الجديدة
خريف عام 1973 م	فقد بلغت النسبة التي ساهمت بها عائدات النفط في إجمالي الإيرادات العامة عام 1975: 69% في العراق، 97% في كل من الكويت وليبيا، 93% في قطر و81% في السعودية.
1975م	بلغ نصيب صادرات النفط من جملة قيمة صادرات الدول العربية النفطية 1975 النسب التالية: 93٪ في الجزائر، 94% في الكويت، 97 ٪ في قطر، 98 ٪ في دولة الإمارات العربية، 98.6% في العراق، وحوالي 100% في حالة كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Ann Florini, **"the International Energy Agency in global energy governance"**, Global Policy, volume 2, issue suppl 1, Institutional Knowledge at Singapore Management University, Singapore, september 2011, page2.

- حازم الببلاوي، " **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص ص 83،84.

- عبد الفضيل محمود، " **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، دار المعرفة، الكويت، 1979، ص70.

تضم وكالة الطاقة الدولية 30 بلدا عضوا، هي: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة[1].

2. أهداف وكالة الطاقة الدولية: تتمثل الأهداف الأساسية لوكالة الطاقة الدولية في[2]:

- إبقاء وتطوير الأنظمة لكي تتماشى مع استنزاف النفط؛
- تعزيز سياسات الطاقة الحكيمة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء، والصناعات والمنظمات الدولية؛

[1] International Energy Agency, **" World Energy Outlook 2020",** IEA Publications, Franch, November 2020, page11.

[2] كريستان بيسون وآخرون، ترجمة مظهر بايرلي، " **ادخار الموارد – تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية–**"، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة، الرياض، 2013، ص5.

- تشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط الدولي؛
- تحسين عملية تزويد الطاقة العالمية والبناء المطلوب عن طريق تطوير موارد طاقة بديلة وزيادة كفاءة الطاقة المستخدمة؛
- المساهمة في تكامل السياسات البيئية والطاقية.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

3. **مهام الوكالة:** إن برنامج الوكالة الذي تمت صياغته يرتكز على[1]:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ، وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطية العالمي؛
- وضع برنامج طويل المدى، يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستورة؛
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛
- العمل على تقسيم البترول في حالة وجود ندرة أو مقاطعة محتملة لإمداد النفط، حيث تم وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديها.

ولتحقيق هذه المهام تم وضع هياكل لهذه الوكالة، الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة:

[1] ميلود بورحلة، "**الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973–2015–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص54.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للوكالة

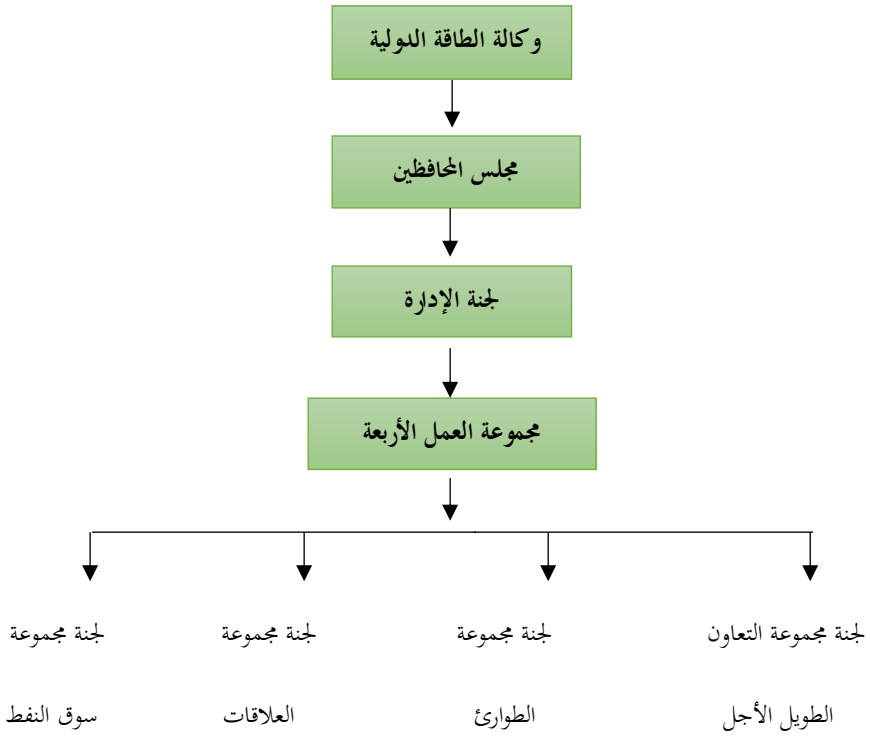

المصدر: ميلود بورحلة، "**الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص54.

ثالثا: شركات النفط العالمية: تتمثل في:

1. **تعريف شركات النفط العالمية**: هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال النفط .حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة النفطية (منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) من بداية مرحلة نشاط الصناعة النفطية (مرحلة البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير، النقل والتوزيع ... إلى آخر المرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيماوية)، وتعد شركة ستاندر أويل أوف المملوكة من طرف ركفيلر والشركة النفطية البريطانية (BP) والشركة الهولندية (Shell) أولى الشركات النفطية العالمية. وقد تعددت الشركات النفطية العالمية في طابعها، حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية شركات نفطية وطنية وشركات نفطية مستقلة التي أخذت بمرور الزمن صفة العالمية[1].

إن أكبر هذه الشركات النفطية الأمريكية هي[2]:

- **ستاندر أويل أوف نيوجرسي(Standard Oil of New Jersey)** : وهي معروفة في العالم باسم "أسو" وفي الولايات المتحدة باسم هاميل أوي (Humble Oil)، وتعني بالعربية "المتواضعة" وفي سنة 1972

[1] علي دبية، " **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (2001-2011)**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص4.

[2] محمد الرميحي، " **النفط والعلاقات الدولية**"، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص ص 14، 15.

اتخذت الشـركة قرارا بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة وأسمـــت نفسـها (Exxon Mobil)؛

- **ستاندر أو يل أوف كاليفورنيا(Standard Oil of California)** : والتي عملت سنوات طويلة في خارج الولايات المتحدة مع شركات أخرى؛
- **جولف أويل(Gulf Oil) :** ظهرت هذه الشـركة سـنة 1985 عندما اندمجت صـناعة النفط الخليجية مع شركة "شيفرون" وجزء أصغر أصبح ضمن BP و"شركة مزارع كمبرلاند"، وكان هذا في ذلك الوقت أكبر عمليات الاندماج في تاريخ العالم؛
- **ثم شركة تكساسو(Texaco Oil Company)**: والتي يدل اسمها على أنها أنشئت ولاية تكساس إلا أن لها مصـالح ضـخمة في جزر البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، وتملك كذلك أسـهما في الشـركات النفطية العاملة في الوطن العربي؛
- **ثم هناك شـركة موبيل أويل(Mobil Oil)**: التي تملكها أسـاسـا الشـركة الأم وهي **سـتاندر أويل أوف نيويورك(Standard Oil of New York)** ؛
- **شركة رويال دوتش شل (Royal Dutch Shell):** الهولندية الملكية كما تسمى وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية؛
- **وشركة النفط البريطاني (British Petroleum)**: التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسـهمها ويملك الباقي مسـاهمون غربيون في بريطانيا وخارجها، وقد تأرجحت ملكية هذه الشـركة بين القطاع العام والخاص في بريطانيا، هذه هي الشركات النفطية العالمية الكبرى المتحكمة في صناعة النفط اليوم.

اتجهت الشـــركات العالمية الكبرى في الآونة الأخيرة إلى الاندماج لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شـركات كبرى، وصـارت تعرف بالشـقيقات الخمس "Five Sisters" أو العمالقة الكبار "Super majors" وهي : (BP Amoco, Chevron, Texaco, Shell, Exxon Mobil, Total Fina Elf).

وسـيطرت هذه الشـركات حتى عام 2000 على مبيعات 29 مليون من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقرب من 40% من الاستهلاك العالمي من النفط، كذلك سيطرت على مبيعات نحو 400 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، وهو ما يعادل 17% من الاستهلاك العالمي من الغاز[1].

وسـنتطرق لأكبر خمس شـركات وطنية في الشـرق الأوسـط وشمال إفريقيا فاعلة في السـوق البترولية العالمية وهذا باعتبارها من أهم الأطراف التي تشـكل السـوق النفطية على المسـتوى الدولي في الوقت الراهن وتتمثل هذه الشركات في[2]:

✓ شركة سعودي أرامكو السعودية؛

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 72.

[2] وحيد خير الدين، **"أهمية الثروة النفطية في الاقتصـاد الدولي والاسـتراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسـة حالة الجزائر–"**، رسـالة مقدمة ضـمن متطلبات نيل شـهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 102، 103.

- ✓ شركة النفط الوطنية الإيرانية (Niok)؛
- ✓ شركة سوناطراك الجزائرية (Sonatrach)؛
- ✓ شركة البترول الكويتية (kpc)؛
- ✓ شركة نفط أبو ظبي الوطنية (Adnoc) .

ساعدت عملية إنشاء شركات النفط الوطنية الدول المنتجة على تأميم النفط، إذا قدمت لها الوسائل التقنية والتنظيمية الكافية، لتولى تسير قطاع، ومن ثم تصبح الدولة هي المشرفة الوحيدة على حقولها النفطية.

الجدول رقم(2-6): فئات شركات النفط الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

درجة نضج شركات النفط الوطنية	أمثلة	أبرز الخصائص
شركات عالمية رائدة وناضجة	قطر البترول، أرامكو السعودية، أدنوك (الإمارات العربية المتحدة).	هياكل تنظيمية ناضجة، وشبكات عالمية قوية وانتشار عالمي كبير وتكامل رأسي جزئي أو كلي. تتمتع أرامكو السعودية وقطر للبترول أيضا بميزات هيكلية أو بهيمنة في شريحة محددة من السوق وتسجل أداءا مشابها لأداء شركات النفط الدولية الرائدة أو أفضل منه.
شركات قائمة من المستوى المتوسط	مؤسسة الكويت البترولية، سوناطراك (الجزائر)، أوكيو/ شركة تنمية نفط عمان.	قدرات متنوعة تتيح لهذه الشركات التنافس في السوق، ونقاط قوة أحياناً في أسواق متخصصة محددة. قوة مالية معتدلة وكفاءات عالية في مجالات معينة، لكنها بحاجة إلى إقامة شراكات لملء الثغرات. غالباً ما يكون لهذه الشركات حضور إقليمي يتعدى حدود دولها.
شركات ناشئة	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (تونس)، شركة نفط البصرة (العراق)، الهيئة المصرية العامة للبترول (مصر).	قدرات ناشئة واعتماد كبير على الشركاء وقدرة محدودة على التفاوض مع شركات النفط الدولية. ميزانية عمومية وخيارات اقتراض محدودة.غالباً ما تعمل هذه الشركات ضمن حدود دولها ويمكن أن تعتمد إلى حد كبير على عدد صغير من الأصول الجيولوجية لكنها تطمح عادة إلى النمو.

المصدر: لوري هايتيان وآخرون، **"موجز حول شركات النفط الوطنية والانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"**، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2021، ص4.

2. **المراحل التي مرت بها شركات النفط العالمية:** مرت أغلب هذه الشركات بخمسة مراحل حتى وصلت لوضعها الراهن، نختصرها فيما يلي[1]:

- **المرحلة التجارية (1500–1850)**: وهي مرحلة الاستكشاف وقبل دخول الثورة الصناعية الأوروبية وحركة الإدارة العلمية بأمريكا، حيث كان الإنتاج البترولي يتم تلقائيا بتدفق بعض الآبار دون إنتاج أو تنقيب علمي؛
- **المرحلة الاقتصادية (1850–1910)**: حيث بدأ التشغيل الاقتصادي للنفط للاستهلاك المحلي بأمريكا؛
- **مرحلة حقوق الامتياز بين الحربين العالميتين (1910–1940)**: حيث انتقل التنقيب المحلي الأمريكي إلى النطاق الدولي عن طريق الحصول على حقوق امتياز في السعودية، الخليج، الجزائر، ليبيا، مصر، أمريكا اللاتينية، إندونيسيا ونيجيريا، وكانت على رأسها: شركة شل، بريتيش بريطانيا، توتال في إيران، الخليج، العراق والجزائر؛
- **مرحلة الشركات الوطنية (1940–1970)**: والتي بدأت مع الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول النفطية المصدرة والدخول بشراء حصص الامتياز أو المشاركة في رؤوس الأموال والاتجاه نحو إنشاء شركات وطنية؛
- **مرحلة تدويل الشركات (1970 حتى الآن)**: وهي قد تمتد للقرن الحادي والعشرين وتضم الشركات الدولية النفطية الضخمة والتي تشترك فيها كل الدول المنتظمة للنفط والدول أو الشركات المستوردة، وهي تتميز بالخصائص الآتية: هيكل ضخم لرأس المال، وهيكل متنوع من القوى العاملة.

المطلب الثاني: تطورات تسعير النفط عالميا

يتحدد سعر السلع النفطية بموجب تفاعل قوى العرض والطلب السائدة في السوق ويعرف بالسعر التوازني ويتوقف على طبيعة السوق النفطية.

أولا: ماهية أسعار النفط: يلعب هذا النوع من الأسعار دورا هاما في الاقتصاد العالمي فهو يخضع لتقلبات دائمة بسبب طبيعة السوق النفطية العالمية ومن هذا المنطلق سوف نتطرق الى تعريفه ذكر أنواعه والعوامل المتحكمة فيه.

1. **تعريف أسعار النفط:** هو قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية...الخ[2]، ويتم احتساب سعر النفط عكسيا كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة كالنقل، التكرير والتوزيع المتضمنة في تحويل برميل النفط إلى سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات[3].

---

[1] رشيد سالمي، "**مسؤولية شركات الصناعة البترولية اتجاه البيئة**"، المجلة العلمية، المجلد 5، العدد2، كلية العلوم، دمياط، مصر، 2015، ص ص101، 102.

[2] مصطفى جاب الله، " **تقلبات أسعار النفط وعلاقاتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد التاسع، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2016، ص3.

[3] Masseron, J, **" L'économie des hydrocarbures",** 2eme edition, France, 1975, page 43.

2. **أنواع أسعار النفط:** توجد العديد من الأنواع التي وضعت لتحديد أسعار النفط، نلخصها في العناصر التالية:

- **السعر المعلن:** هو سعر البترول المعلن عنه في السوق البترولية من قبل الشركات البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880، من قبل شركةStandard Oil ، وأصبح معمولا بهذا السعر داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية كانت الأسعار المعلنة من قبل الشركات البترولية الكبرى تعبر فعليا عن قيمة البترول وعن الأطراف المعلنة عنها[1]. فبعد أن شهدت صناعة النفط الأمريكية مرحلة من التنافس الشديد والتفتت التي أدت إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في أسعار النفط، وزوال العديد من الشركات، استطاعت شركة ستاندرد أويل السيطرة على الصناعة النفطية في السوق الأمريكية من خلال امتلاكها لمعظم الطاقة التكريرية وشبكات النقل والتوزيع في تلك السوق، وأصبحت مع حلول عام 1879 أكبر شركة نفطية بلا منافس في الولايات المتحدة[2].
- **السعر المحقق:** هو عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات أو الخصم النقدي أو التسهيلات المتنوعة التي يتفق عليها الطرفين أو الأطراف المتبادلة لقيمة السلعة النفطية موضع للبيع والشراء، تحسب بموجبها كميات الأسعار النفطية المتبادلة بين أطراف معنية بذلك ويعبر عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية[3].
- **سعر الكلفة الضريبية:** إن هذا السعر يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى مقابل برميل النفط الخام المنتج بمقتضى الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الدول المضيفة وتعد هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، يحتسب هذا السعر كالآتي[4]:
  - **سعر الكلفة الضريبة = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة المضيفة (الريع +الضريبة) .**
- **السعر الفوري (الأني) والآجل:** هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2 أو3 أسابيع وهي السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة[5]. أما السعر الآجل فيعبر عن السعر الذي يتم دفعه بتاريخ محدد مستقبلا مقابل الخام الذي يسلم بشكل فوري ويكون عموما أعلى من السعر الفوري محل التعاقد[6].

---

[1] أمير صفية، " **أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف (حالة الجزائر 1986-2016)**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص103.

[2] علي رجب، " **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 141، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، ربيع2012، ص 11.

[3] أمال رحمان، " **مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة –حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص23.

[4] عباس فاضل رسن التميمي، " **تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم –دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام–**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص34.

[5] وهيبة عمراني، "**مرجع سبق ذكره**"، ص48.

[6] عباس فاضل رسن التميمي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص34.

- **سعر الإشارة أو المعمول عليه:** هو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق[1].
- **السعر الترجيعي:** يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة النفطية على أساس متوسط أسعار المنتجات المتفق عليها مطروحا من كلفة التكرير وهامش ربح التكرير[2].

3. **محددات سعر النفط:** تتحدد أسعار النفط بالعديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يرون أن سعر أي سلعة يتحدد غالبا نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، من بين هذه العوامل التي تؤثر على أسعار النفط نذكر:

- **العوامل الاقتصادية:** وتتمثل عموما في الطلب على النفط والعرض النفطي.

✓ **الطلب على النفط:** عرفت الوكالة الدولية للطاقة الطلب النفطي على أنه: "مجموعة الخامات الموجهة للتوزيع المباشر بالإضافة إلى التزامات الموزعين من مصانع التكرير (المخزونات الأولية)". ويتأثر بعدة عوامل منها: معدل النمو الاقتصادي العالمي، الاستقرار السياسي في العالم، المناخ، النمو السكاني، أسعار السلع البديلة. وينقسم الطلب على النفط إلى نوعين: الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة.

✓ **العرض النفطي:** يقصد به تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين، ويتأثر العرض النفطي بـ: مقدار الطلب على النفط، مقدار السعر للسلعة النفطية، السياسة النفطية (سياسة الإنتاج)، سعر السلعة البديلة، المنافسة بين المنتجين النفطيين[3].

- **العوامل غير الاقتصادية:** وتتمثل في جملة من العناصر ظاهرها غير اقتصادي ولكنها تؤثر بشكل أو بآخر على أحد العاملين الاقتصاديين المذكورين سابقا (العرض أو الطلب) ونوجز هذه العوامل في[4]:

✓ **العوامل الجيوسياسية:** تلعب التوترات والاضطرابات عبر العالم دورا هاما ومؤثرا في تقلبات أسعار النفط كأحداث 22 سبتمبر 2001.

✓ **العوامل المناخية:** وهي أسباب مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير مثل مخاوف زيادة قوة الإعصار وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية.

---

[1] خولة عدناني، حسناء أقاسم، عبد الجليل مقدم، " **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، أوت 2019، ص251.

[2] سليني دنيا زاد، " **دور منظمة الأوبك في ضبط أسعار النفط في السوق الدولية خلال 1971-2017**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 13.

[3] لطيفة لمطوش، فاطمة بوادو، "**أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1965-2016)**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 31 ديسمبر 2018، ص ص 171، 172.

[4] عبد الكريم دبار، رحيمة بوصبيع صالح، " **أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020**"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائري، ديسمبر 2021، ص ص 4، 5.

- ✓ **عوامل نفسية:** وهي لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى كالخوف من تدني قيمة الدولار مقابل اليورو مما يدفع بالمستثمرين إلى استخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار .
- ✓ **العوامل الفنية:** تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشاكل فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة.
- ✓ **عامل الندرة:** كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في تقلبات الأسعار أمر طبيعي.
- ✓ **العوامل البيئية:** إن للسياسات البيئية المنتهجة من طرف الدول أثر كبير في تقلب أسعار النفط ومشتقات.

ثانيا: تطور أسعار النفط قبل أوبك: مرت أسعار النفط قبل إنشاء منظمة أوبك بمراحل تاريخية مختلفة تبعا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم، لهذا سيتم تقسيمها وفقا للمراحل التالية:

1. **تطور أسعار النفط قبل 1970:** سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار، وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول[1].
2. **تطور أسعار النفط للفترة (2000-1986):** شهد متوسط تلك الأسعار انخفاض من خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين (1986-1996)، عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الإنتاج ، وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، وأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفضت معدل النمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8% عام 1998، وبداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل[2].
3. **تطور أسعار النفط خلال الفترة (2017-2000):** مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة جسدت تقلص قوتها، وذلك رغم كل الضغوط التي فرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل[3].

---

[1] سمية موري، عبد الحميد الخديمي، " **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مقاربة تحليلية وقياسية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجلد 22، العدد 71، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015، ص147.

[2] وهيبة عمراني، " **تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي أمحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 44،45.

[3] عماد الدين زبيري، كريم حسين، " **دور منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، في استقرار أسعار النفط العالمي**"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019، ص37.

ثالثا: الأزمات النفطية: إن الأزمة النفطية هي عبارة عن اختلال مفاجئ لأسعار النفط في السوق النقطية إما بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، وهذا نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بالعوامل الداخلية المتعلقة بصناعة النفط، أو العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بصناعة النقط كالعوامل الجيوسياسية[1]، وقد عرف العالم العديد من الأزمات النفطية والتي تزامنت مع نشأة أوبك.

1. **الأزمة النفطية الأولى 1973-1974:** كانت أزمة النفط في 1973 و1974 حدثا ملحوظا للغاية هز العديد من الأسواق إلى حد كبير. بدأت الصدمة عندما أعلن الأعضاء العرب في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) خلال حرب يوم الغفران أنهم لن يزودون بالنفط الدول التي دعمت إسرائيل في الصراع المعارض لها مع سوريا، ولمصر، وبالتحديد للولايات المتحدة وحلفائها من أوروبا الغربية، وظهرت آثار الحصار على الفور أجبرت منظمة أوبك شركات النفط على زيادة مدفوعاتها بحلول عام 1974[2]، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل. كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية[3].
2. **الأزمة النفطية الثانية 1979-1980:** بدأتها الثورة الإيرانية عام 1979 واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، لها طابع جيوسياسية. صدمة مماثلة لتلك التي حدثت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعائدات أوبك النفطية، بالدولار الحالي مضروبة في أكثر من 36. تسببت الزيادة في تكلفة النفط نفس تأثير التباطؤ الاقتصادي الذي لوحظ خلال أزمة عام 1973. ومن عام 1979 جرت المفاوضات حول السوق الحرة وأصبح السعر الفوري الذي يحدده ميزان العرض والطلب هو السعر الرسمي. من هذا التاريخ، أصبح سعر النفط شديد التقلب صعودا وهبوطا. ولما كان الأمر كذلك، فإن سوء التفاهم بين أعضاء أوبك في مواجهة انخفاض الطلب العالمي هو أصل الصدمة المضادة عام 1986 التي ألغت آثار الأزمة النفطية الثانية[4].
3. **الأزمة النفطية العكسية 1986:** في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم

---

[1] خليدة بن عوالي، "**الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة 2014)**"، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05، العدد 07، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عين تموشنت، الجزائر، 22 جوان 2020، ص4.

[2] Toufik Rajhi et autres, " Impact des chocs pétroliers sur les economies africaines: une enquéte empirique", Banque Africaine de Développement, Houston, fevrier2005, page15.

[3] حياة عناب، " **انعكاسات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)**"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة مايستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص60.

[4] Céline Antonin, **" Aprés le choc pétrolier d'octobre 1973, l'économie mondiale à l'épreuve du pétrole cher",** revue international et stratégique, num 91, paris, France, 2013, page 143,144.

27.5 دولار سنة 1985 وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك.

وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة 1982-1985، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة 1982 -1986 حيث بلغت 134 مليار دولار، كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي نفس الوقت عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي[1].

4. **الأزمة النفطية لسنة 2014:** عرفت أسعار النفط تراجعا حادا في السوق الدولية في النصف الثاني من سنة 2014 هذا التراجع التاريخي وضع حدا لفترة استقرار دامت لأربع سنوات حول معدل سعر 105 دولار للبرميل، هذا التراجع القوي في الأسعار تعادى تقلبات أسعار الكثير من السلع والبضائع غير النفطية مقارنة بالطفرة التي عرفها صلة 2011، ما جعل الكثيرين ينظرون إليه على أنه إشارة النهاية عهد السعر العالي للبرميل النفط، وأشارت التقديرات إلى بقاء سعر خام النفط متدنية[2].
5. **الأزمة النفطية سنة 2020:** مع نهاية سنة2019 وبالضبط في شهر نوفمبر انتشر وباء خطير عرف بكوفيد 19 في مدينة ووهان الصينية وبسرعة تفشي ليصل إلى مناطق واسعة في الصين مما جعل الحكومة الصينية تباشر باتخاذ خطوات صارمة لاحتواء الوباء ومنع انتشاره، ونتيجة لذلك توقع خبراء تراجع استهلاك النفط بواقع 25 %، لكن الأمر لم يتوقف على هذا الحد، فقد تطور الأمر بسرعة ليصبح عالميا، وهذا ما انعكس على الاقتصاديات العالمية من جهة وعلى المحرك الرئيسي لها(النفط) سلبا من جهة أخرى، ليستيقظ العالم بعد هذا الإعلان على "زلزال اقتصادي"، حيث انهارت أسعار النفط بصورة لم يسبق أن تم تسجيلها من قبل مطلقا في تاريخنا الحديث، فقد تراجعت الأسعار خلال دقائق معدودة بأكثر من 30%، وذلك بعد عدة أيام من الخسائر المتواصلة التي أدت به إلى أن يهوي إلى مستويات لم نعرفها منذ سنوات[3].

المطلب الثالث: الأسواق النفطية

يتم تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والمستهلكة، وتتميز بتنوع وتعدد المتعاملين فيها من منظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات تحمي مصالح الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

---

[1] عبد الرحمان بروكي، عبد الرحمان عبد القادر، " **الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول " إدارة الأزمات في الوطن العربي –الواقع والتحديات–، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، يومي 10/9 ديسمبر 2015، ص ص 2، 3.

[2] بوتوهامي زينب، " **أزمة انهيار أسعار النفط 2014 وتداعيتها على بعض الدول العربية المصدرة للنقط**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص ص31، 32.

[3] عبد الكريم دبار، رحيمة بوصبيع صالح، " **مرجع سبق ذكره**"، ص6.

أولا: ماهية الأسواق النفطية: تحتل هذه الأسواق مكانة مرموقة ي الاقتصاد العالمي كونها يتم فيها تداول أكثر سلعة تحظى بالاهتمام الدولي لدى الدول المصدرة والمنتجة للنفط، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة بالسوق النفطية.

1. **تعريف الأسواق النفطية:** هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام هي منها بين الأطراف المتبادلة[1]. ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية[2]، وتتكون من ثلاثة أطراف رئيسية هي: الشركات العالمية للبترول، الدول المصدرة للبترول والدول المنتجة للبترول ويمكن وصفها بأنها سوق احتكار القلة[3].
2. **خصائص الأسواق النفطية:** تتضمن الأسواق النفطية جملة من الخصائص التالية:

– **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:** أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية. وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية. أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، حيث استوردت ما يقارب من 62.4% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010[4].

– **سوق التكامل الرأسي والأفقي:** تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي الذي يكون بتكامل الشركات النفطية العالمية والوطنية خلال ممارسة نشاطات الصناعة النفطية في مرحلتي المنبع والمصب إذ لا يمكن الفصل فيما بينها، كما تتميز بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فينا بين نشاطات هذه المرحلة.

– **سوق التكتل (الكارتل والمنظمات):** تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها فيما يخص الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول النفط ومشتقاته إلى السوق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي ثم المنظمات الدولية[5].

– **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن. حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع

---

[1] محمد أحمد الدوري، **"مرجع سبق ذكره"**، ص142.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **" ثورة أسعار النفط 2004"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص29.

[3] علي لطفي، **"الطاقة والتنمية في الدول العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص70.

[4] فطيمة لبعل، **" انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 72، 73.

[5] فتيحة خويمجة، **" أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر–دراسة حالة الفترة (2000–2016)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 17، 18.

شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية[1].

3. أنواع الأسواق النفطية: تحتوي الأسواق النفطية على العديد من الأسواق التالية:

- **الأسواق الفورية:** عرفت صناعة النفط في الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر، ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل[2].
- **العقود الآجلة للنفط:** تسمى السوق المستقبلية، ظهرت بسبب التقلب الكبير في أسعار النفط وتعد من أكثر الأسواق نشاطا في العالم سواء التعاملات قصَيرة أم طويلة الأجل، إذ تكون على أساس اتفاق ثنائي بين المشتري والبائع على توفير كمية محدودة من النفط الخام أو المشتقات بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة في السوق وقت التسليم وفي وقت محدد في المستقبل[3]، يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين[4]:

✓ **السوق البترولية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15يوما.

✓ **السوق البترولية المالية الآجلة:** هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

ثانيا: محددات السوق النفطية: تتمثل في:

1. الطلب العالمي على النفط: يعرف الطلب على النفط على أنه الحاجة إلى الإشباع في جانبها الكمي والنوعي للنفط سواء كان خام أو منتجات نفطية، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة،

---

[1] خالدية ين عوالي، " **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، الجزائر، 2016، ص23.

[2] حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006، ص247.

[3] Nicolas carnot, Caterine Hagege, **" Le Marché Pétrolier"**, la direction de la prevision et de l'analyse économique,ministère de l'économie des finances et de l'industrie, November 2004,page 5.

[4] موري سمية، " **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص ص90.

ويستعمل إما لأغراض استهلاكية كالبنزين أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية والتي تعتبر من مدخلات الصناعة البتروكيمياوية[1]، يتأثر الطلب على النفط بمجموعة من العوامل نلخصها فيما يلي[2]:

- ✓ **متوسط دخل الفرد**: يؤثر مستوي دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في كل من الدول الصناعية.
- ✓ **أسعار الطاقة**: يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع سعر الطاقة، إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين: بدائل الطاقة، ومرونة الطلب السعرية، ويلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة حيث يصعب في الفترة القصيرة إحلال مصدر للطاقة محل آخر.
- ✓ **هيكل الناتج القومي**: سبق القول إن الدول الصناعية تستهلك نحو عشرة أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا إلى احتلال الصناعة مركز هاما في هيكل الناتج له هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة صناعة الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات ومواد البناء، بالمقارنة هيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز بسيطرة القطاعات الأولية عليه، مثل الزراعة والاستخراج التي ينخفض استهلاكها للطاقة.
- ✓ **النمو الاقتصادي العالمي**: إن زيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، وهذا كله من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، وبهذا فإن العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر.
- ✓ **المناخ**: يعتبر عامل المناخ عاملا ثانويا لكون تأثيره على الطلب البترولي قليل نسبيا وينجم هذا التأثير عن مقدار تغير درجة الحرارة على مدار السنة، يرتفع استهلاك الطاقة في البلاد التي يزداد فيها البرد في الشتاء بطبيعة الحال عن البلاد معتدلة المناخ وفي حالة الكوارث الطبيعية كإعصار كاترين الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 كان له الأثر الكبير على الطلب العالمي من البترول.

2. **العرض العالمي على النفط**: هو تلك الكميات من السلع النفطية التي تعرض في السوق من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين[3]، وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر في العرض العالمي للنفط نذكر منها[4]:

---

[1] Jean-Pierre olsem, **" l'énergie dans le monde strategies face à la crise "**, 2eme édition, HATIER, Paris, France, 1984, page52.

[2] عبد الرؤوف عبادة، **" محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي: دراسة تحليلية وقياسية 1970–2008"**، مجلة رؤي اقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 30 سبتمبر 2011، ص ص 123، 124.

[3] علي العمري، **" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970–2006)"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007–2008، ص33.

[4] عبد المالك مباني، **"الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي: دراسة استشرافية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص61.

- ✓ **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية؛
- ✓ **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني؛
- ✓ **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول؛
- ✓ **المصـــادر البديلة للنفط وأســـعارها:** تلعب أســـعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة؛
- ✓ **السياسات النفطية للدول المنتجة:** تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط.

المبحث الثالث: الأسس النظرية للغاز الطبيعي

يعد الغاز الطبيعي واحدا من أهم مصادر الطاقة المحركة لعملية النمو الاقتصادي في العالم، خاصة وأنه يلبي في الوقت الحاضـر أكثر من 20 %من احتياجات الطاقة الأولية في العالم، فهو في الطبيعة إما مصـاحبا للبترول أو مستبل عنه في مكامنه الخاصة

المطلب الأول: ماهية الغاز الطبيعي

يعتبر الغاز الطبيعي مصدرا مهما من مصادر الطاقة المحركة للاقتصاد العالمي، حيث أصبح يلبي في الوقت الحاضر ما يقارب من ربع احتياجات الطاقة الأولية في العالم.

أولا: مفهوم الغاز الطبيعي: الغاز الطبيعي عبارة عن هيدروكربون غازي موجود في الطبيعة، تتكون بشـكل رئيسـي من الميثان. يتشـكل عندما تتعرض طبقات من المواد النباتية والحيوانية المتحللة للحرارة الشـديدة والضـغط العميق داخل الأرض لملايين السنين[1].

وهو طاقة أولية موجودة في الطبيعة قابلة للاسـتخدام بشـكل مباشـر، ولا تتطلب التحويل، ويعتبر هذا المنتج أنظف وقود أحفوري والأكثر احترامًا للبيئة، ويسـتخدم في مجموعة متنوعة من المجالات: المسـتلزمات المنزلية،

[1] ACCP, "**Introduction au Gaz Naturel",** canada**,** juin 2018**.**

والصـــناعات الكيماوية، والبتروكيماويات، والتكرير على وجه الخصـــوص، والصـــناعة الســـيارات كوقود، لكن استخدامها في توليد الكهرباء هو الأكثر شيوعًا[1].

يتكون الغاز الطبيعي من خليط من الهيدروكربونات الخفيفة بما في ذلك الميثان (حوالي 83٪)، الإيثان (7.1%)، البروبان (2.25%)، البيوتان (0.6%) والايزوبيوتان (10.4%)، يمكن أيضًـا العثور على مركبات أخرى مثل ثاني أكســـيد الكربون (0.21%) والهيليوم وكبريتيد الهيدروجين والنيتروجين، يمكن القول ان الميثان هو المكون الرئيسي لا يحتوي على أي كبريت تقريبا ولا ينتج عنه فعليا ثاني أكسيد الكبريت[2].

ثانيا: التطور التاريخي للغاز الطبيعي: حيث مر بالعديد من الراجل التاريخية والتي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): التطور التاريخي للغاز الطبيعي

السنة	الأحداث
940 ق م	بداية معرفة الغاز الطبيعي من قبل الانسان، فكثيرا ما كان يتصاعد عن طريق الشقوق ولكنه غير معروف ولكنه لم يعرف قيمته وفوائده، ويحدثنا التاريخ أن أهل الصين كانوا من الأوائل الذين استعملوا الغاز كوقود كما تمكنوا أيضا من نقله عبر أنابيب مصنوعة من البامبو من مصادره الأرضية إلى شاطئ البحر، حيث استخدموا اشتعاله في تبخير ماء البحر للحصول على الملح.
1820 م	بدأ استخدام الغاز الطبيعي كوقود في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه لم يصبح منافساً قوياً للغازات الأخرى المصنعة من الفحم والبترول
1821 م– 1826 م	تم حفر أول بئر للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بجوار فري دونيا بنيويورك، وكانت هذه البئر سطحية إذ كان عمقها لا يزيد على ثمانية أمتار، تم حفر بئر أخرى للغاز الطبيعي على ضفاف بحيرة إيرى سنة 1826م
1840 م	استخدم الغاز الطبيعي بالولايات المتحدة لتبخير مياه البحر للحصول على ملح الطعام.
1858 م	قامت بالولايات المتحدة مؤسسة خاصة لتوزيع هذا الغاز على المنازل وعلى بعض المؤسسات التجارية الأخرى
1918 م	مع نهاية الحرب العالمية الأولى لم يشهد العالم الاستفادة من الغاز الطبيعي، الذي كان يحرق بالكامل في مناطق إنتاجه دون الاستفادة منه.
1945 م	حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الغاز الطبيعي يعد منتجا ثانويا للنفط، ومن ثم لم تهتم اغلب الدول بالبحث عنه بشكل مستقل عن النفط الخام.
1956 م	كان الغاز الطبيعي يمثل حوالي ربع الطاقة المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تمثل أكثر من 90 % من الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي، كما تم اكتشاف أول حقل غازي في الشمال الإفريقي بمنطقة حاسي الرمل في الجزائر، الذي اعتبر حينها من أضخم حقول العالم من حيث حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي
1967–1969 م	تم اكتشاف أول حقل بري للغاز في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل، وتبعه اكتشاف حقل أبو قير البحري في البحر المتوسط.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/EKtesad8/Petrol/sec09.doc_cvt.htm (consulté le 19/03/2022 à 17:15).
- أحمد جاسم جبار، " **تطورات صناعة الغاز الطبيعي وآثارها في سوق النفط العالمية**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص77.
- https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/gas-and-petrol/discovery-search_production/pages/gas.aspx (consulté le 17/03/2022 à 20:28).

[1] Brahimi Meriem, Benlaib Boubakeur, **"Impact du gaz schiste sur la cointégration entre les prix du gaz naturel et du pétrol brut",** revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion, volume 05, numéro 02, université Ammar Telji, laghouat, Faculté des Science économiques, commmerciales et de Gestion, algerie, 2021, page 270.

[2] Bessam Siham, "**Etude des propriétés thermodynamiques, structurales et de transport du méthane liquide et des mélanges d'hydrocarbures par Dynamique Moléculaire de corps flexibles**", mémoire pour obtenir le diplôme de Magister, spécialité:chemie physique, faculté des sciences, université d'Oran, Algérie,2008,page26.

يعتبر الغاز الطبيعي في الوقت الراهن، الوقود المثالي في الاستعمال، لما يتصف به من خصائص، حيث يتوفر بكميات كبيرة مع سهولة استخراجه ونقله، كما يتمتع بتركيبة كيميائية بسيطة نسبيا وبطاقة حرارية عالية، وهذا بسبب خاصية الاحتراق السهل والكامل له[1].

المطلب الثاني: الجغرافيا الاقتصادية للثروة الغازية

تتمثل وضعية الغاز الطبيعي في العالم في ثلاث متغيرات أساسية (الاحتياطي، الاستهلاك والإنتاج)، وتتوزع توزيعا غير متوازن على مختلف مناطق العالم.

أولا: خريطة الاحتياطات العالمية: إن الاحتياطيات الكبيرة التي يتمتع بها الغاز الطبيعي التي تم تثبيتها على مدى الأعوام الخمسين الماضية تعطيه القدرة على تلبية الطلب المحتمل في الكثير من مناطق العالم. اذ تعد الطاقة الإنتاجية الممكنة من استغلال هذه الاحتياطيات أكبر بكثير من مستوى الإنتاج الحالي[2].

الجدول رقم (2-8): تطور الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة (2010-2020) "مليار متر مكعب"

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي العالم	191893	191042	192367	198864	195877	196747
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	-
اجمالي العالم	195388	197196	201651	205022	205580	-

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

منظمة الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2014، ص14.

منظمة الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2021، ص11.

من خلال الجدول أعلاه نرى أنه حدثت العديد من التطورات في احتياطي الغاز الطبيعي لدى دول العالم، فنلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة (2018-2020) عرف الاحتياطي العالمي ارتفاعا يقدر ب 205580 مليار متر مكعب، وهذا راجع إلى الطلب المتزايد على الغاز باعتباره طاقة نظيفة، وكذلك الاكتشافات الحديثة للآبار النفطية التي تقوم بها الشركات النفطية في مختلف أرجاء العالم نتيجة تطور تكنولوجيا استخراج وإنتاج النفط. وقد حدث هذا التطور بعدما كانت الاحتياطات العالمية في تذبذب في الفترة ما بين (2010-2016)، واستمرت في التزايد من نهاية سنة 2017 إلى غاية 2020.

ثانيا: الإنتاج والاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي: أصبح الغاز الطبيعي محل اهتمام العديد من الدول سواء المنتجة أو المستهلكة للغاز الطبيعي، ومنه سوف نتطرق إلى الإنتاج والاستهلاك العالمي ونرى الكميات المنتجة والمستهلكة منه عالميا.

[1] أمينة مخلفي، " **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**"، مجلة الباحث، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص222.

[2] أحمد جاسم جبار، "**مرجع سبق ذكره**"، ص80.

1. الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي: الجدول الموالي يوضح الانتاج العالمي للغاز الطبيعي:

الجدول رقم(2-9): تطور الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي خلال الفترة (2010-2020) "مليار متر مكعب"

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي العالم	3150.8	3258	3326.8	3366.1	3437.9	3511.7
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	-
اجمالي العالم	3552.1	3676.2	3852.9	3976.2	3853.7	-

Source : BP, "**Statistical Review of world Energy**", july, 2021, page 36.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج الغاز الطبيعي تطور بشكل كبير في السنوات الماضية، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، حيث أن هذا التطور ارتفع باستمرار من سنة 2010 إلى 2020 وهو ما يبين أهميته البالغة لدى مختلف شعوب العالم، وأصبح يمثل المورد الطاقوي المفضل لدى دول العالم.

2. **الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي:** الجدول الموالي يوضح لنا الكميات المستهلكة من الغاز الطبيعي عالميا:

الجدول رقم (2-10): تطور الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي من (2010-2020) "مليار متر مكعب"

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي العالم	3160.5	3235.7	3320.5	3374.6	3400.1	3478.2
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	-
اجمالي العالم	3558.6	3635.7	3837.9	3903.9	3822.8	-

Source : BP," **Statistical Review of world Energy"**, july, 2021, page38.

نلاحظ من خلال الجدول أن حصة الغاز الطبيعي من الاستهلاك العالمي قد ارتفعت من 3160.5 مليار متر مكعب سنة 2010 إلى 3903.9 مليار متر مكعب سنة 2019، نتيجة إلى اتجاه الشركات النفطية الكبرى إلى الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي بسبب المزايا البيئية والاقتصادية والطاقوية وكذلك الاضطرابات في سوق النقط، كما انخفض استهلاك الغاز الطبيعي سنة 2020 إلى 3822.8 مليار متر مكعب وهذا راجع لانتشار فيروس كورونا.

ثالثا: هيكل الصادرات والواردات العالمية من الغاز: نظرا لمكانة الغاز الطبيعي في التجارة العالمية للمحروقات، يتم تداوله بكثرة وبكميات هائلة في العقد الأخير، لذا فمن الضروري تحليل الصادرات والواردات العالمية للغاز الطبيعي.

1. هيكل الصادرات العالمية من الغاز: والجدول الموالي يوضح الصادرات الغازية العالمية:

الجدول رقم (2-11): هيكل الصادرات العالمية من الغاز خلال الفترة 2010-2020 "مليار متر مكعب"

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي العالم	737.7	794.6	784.9	785.9	769.1	781.7
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	-
اجمالي العالم	836.9	902	939.9	990.1	940.1	-

Source : BP, "**Statistical Review of world Energy**", july, 2021, page42.

من خلال بيانات هذا الجدول نلاحظ تذبذب في حجم صادرات الغاز من سنة 2010 إلى غاية 2014، يليها ارتفاع مستمر في الصادرات من سنة 2015 إلى 2019 حيث حققت أعلى كمية قدرت ب 990.1 مليار متر مكعب، ثم انخفضت هذه الأخيرة سنة 2020 إلى 940.1 مليار متر مكعب بسبب وباء كورونا.

2. هيكل الواردات العالمية من الغاز

الجدول رقم (2-12): هيكل الواردات العالمية من الغاز خلال الفترة (2010-2020) "مليار متر مكعب"

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي العالم	302.4	328.3	324.9	326.8	333.6	337.1
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	-
اجمالي العالم	358.3	393.3	430.6	483.8	487.9	-

Source : BP, "**Statistical Review of world Energy**", july, 2021, page43.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن واردات الغاز الطبيعي في السوق العالمي كانت على شكل غاز مسال حيث شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2010 (302.4 مليار متر مكعب) إلى غاية سنة 2020 (487.9 مليار متر مكعب)، وهذا راجع للأهمية البالغة التي يحظى بها الغاز الطبيعي على مستوى الأقطار الدولية.

المطلب الثالث: التجارة الدولية للغاز الطبيعي

بدأت العلامات الأولى لتجارة الغاز الدولية منذ ما يقرب من قرن من الزمان، عندما تم إنشاء أول خط أنابيب لتصدير الغاز من كندا إلى الولايات المتحدة، تبعه العديد من خطوط أنابيب تصدير الغاز إلى دول حول العالم، حيث قام الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا الآن) بتزويد أوروبا الشرقية بكل احتياجاتها من الغاز[1].

أولا: واقع التجارة الدولية للغاز الطبيعي: على مدى العقدين الماضيين، شهد العالم اهتمامًا متزايدًا بحماية البيئة، وشهدت صناعة الغاز العديد من التطورات التقنية في مجال الاستخراج والإنتاج والإسالة، ومع مرور عدة أزمات نفطية أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وتذبذبها من وقت لآخر، كل هذه التغيرات أعطت دفعة قوية للتجارة الدولية في الغاز، سواء المسال أو المنقول عبر خطوط أنابيب الغاز ، وبالتالي ارتفعت أسعار الصرف لهذه التجارة بسبب

[1] Ferdinand E. Banks, The political economy of natural gas, Groom Ltd, Buckingham, Kent, U.K, 1987 PP.13,14,32 .

زيادة الطلب العالمي على الغاز.، فقد ارتفع الطلب على هذا الأخير من 2068 مليار م^3 سنة 1990، إلى 3590 مليار م^3 سنة 2010، ويتوقع له أن يرتفع إلى أكثر من 3800 مليار م^3 سنة 2020[1].

ويتميز هيكل التجارة الدولية للغاز باحتكار دول معينة لتصدير هذا الأخير، وتتمثل في كل من: روسيا، كندا، هولندا، النرويج، الجزائر، قطر، ماليزيا، بحيث تمثل صادرات هذه الدول مجتمعة أكثر من 90% من صادرات الغاز العالمية، بينما يتجه نحو 80% من الواردات إلى 09 دول هي: " الو.م.أ، اليابان، ألمانيا، ايطاليا، أوكرانيا، فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، كوريا الجنوبية"[2].

ومع ذلك ، فإن التركيز على التصدير لم يستفد بعد من التنسيق السياسي ويقتصر على تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول المصدرة ، من خلال إنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) في عام 2001 في طهران (إيران) ، و تم الإعلان عنه رسميًا في موسكو في 23 ديسمبر 2008 ، وكان ذلك خلال الدورة الوزارية السابعة للمنتدى ، حيث تمت الموافقة على نظامه الأساسي واتفاقية العمل ، وتم اختيار العاصمة القطرية الدوحة لاستضافة المقر الرئيسي لهذا المنتدى. ، والأخيرة تضم 11 دولة عضو: الجزائر وليبيا وروسيا ومصر وقطر وغينيا الاستوائية ونيجيريا وترينيداد وتوباغو وفنزويلا وبوليفيا وأخيراً إيران والنرويج وكازاخستان لديها أيضًا صفة مراقب[3].

ثانيا: التحديات التي تواجهها تجارة الغاز الطبيعي: تعترض صناعة الغاز وتجارته الدولية العديد من الصعوبات والتحديات الاقتصادية، التقنية والجغرافية، التي ساهمت بشكل كبير في الوقوف كعائق أمام إنشاء سوق دولية له، ويمكن أن نوجزها فيما يلي[4]:

- بعد أماكن الاستهلاك عن أماكن الإنتاج، وتركز احتياطاته في أقاليم جغرافية معينة، ساهم في جعل سوق الغاز إقليمية بدرجة كبيرة؛
- صعوبة نقل الغاز عن طريق الأنابيب وتكاليف تسييله الباهظة، والصعوبات التقنية في مجال تخزينه، جعل من تجارته الدولية صعبة ومكلفة جدا، فالعائق الأساسي أمام تجارة الغاز الدولية يتمثل أساسا في صعوبة النقل والتخزين وكلفتهما الباهظة؛
- لمنافسة القائمة بين الغاز ومصادر الطاقة البديلة الأخرى ساهم أيضا في عرقلة قيام سوق واضحة المعالم للغاز، بسبب اعتبار صناع القرار أن الغاز يعتبر مصدرا إحلاليا للطاقة في حالة ما إذا ارتفعت أسعار البدائل الأخرى، خاصة النفط والفحم؛
- سيطرت النفط على سوق الطاقة العالمية لمدة سنوات طويلة بسبب انخفاض تكاليفه وسهولة نقله، جعل من التفكير في إنشاء سوق دولية للغاز أمرا ثانويا بالنسبة لصانعي القرار؛

[1] chabrelie.F. L'industrie gazière à l'horizon 2020, Cedigaz, Panorama 2006, Paris, 2006, P 3.

[2] حسين عبد الله، **"مرجع سبق ذكره"**، 2000، ص 79.

[3] نصر الدين ساري، **"استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في اطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية على قطاع الغاز الجزائري"**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 46.

[4] **"نفس المرجع السابق"**، ص ص 49،50.

- ارتفاع تكاليف الاستثمار في الصناعة الغازية، خاصة فيما يتعلق بمجال تسييل الغاز الطبيعي بالنسبة للطرف المصدر والمستورد معا، يعتبر تحديا كبيرا في مجال قيام سوف عالمية للغاز، بالرغم من تجاوز بعض الدول لمثل هذا التحدي.

كما تواجه إنشاء سوق عالمية للغاز أيضا الكثير من الصعوبات والرهانات السياسية، والمتعلقة أساسا بمعارضة الدول الصناعية الكبرى للنشوء منظمة دولية للغاز، تنظم سوق الغاز العالمي، بسبب أن ذلك قد يؤثر في أمنها الطاقوي على المديين المتوسط والبعيد، فالدول الصناعية الكبرى اليوم هي المتحكمة في سوق الطاقة والمسيطرة عليه، وإنشاء منظمة دولية للغاز يساهم في الحد من مثل هذه التطلعات والسيطرة الجيوسياسية للدول الكبرى على المصادر الطاقوية ومن بينها الغاز، وبالتالي فهي تضع الكثير من العوائق السياسية أمام نشوء مثل هذه المنظمة التي من الممكن تنظم سوق الغاز مستقبلا.

ثالثا: تسعير الغاز عالميا: فيما يخص أسعار الغاز فهي اقل بكثير من أسعار النفط وذلك لعدم خضوعها لنفس العوامل، فالغاز ال يخضع للعرض والطلب لغياب سوق تشبه سوق النفط، ويرتكز سعر الغاز على التفاوض بين الدول المصدرة والمنتجة، حيث تلعب الأولى على مسالة التمويل والتسويق والتكنلوجيا المستخدمة، أما الدول المصدرة فتعول على ضغوطات حماية البيئة التي تمارس على الدول المصنعة، وفي كثير من العقود المبرمة يتم إدراج أسعار الغاز ضمن بنود سرية غير قابلة للكشف عنها بسبب العقود طويلة الأجل[1].

تختلف أسعار الغاز الطبيعي من سوق إلى آخر نتيجة الى اعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها أسلوب التسعيرة المعتمد في السوق ونوع الغاز الطبيعي المستورد (أنابيب أو مسيل) وبعد المستهلك عن أسواق الانتاج وأخيرا القيمة الحرارية له، ومن وجهة نظر المنتج فإن سعر الغاز الطبيعي يفترض أن يشمل المكونات الأتية[2]:

- التكاليف الكلية (الرأسمالية والتشغيلية): لمراحل الإنتاج والمعالجة والنقل بالنسبة لغاز الأنابيب وتكاليف التسييل بالنسبة للغاز الطبيعي المسيل؛
- المردود الاقتصادي العامل للاستثمار في مشاريع الغاز الطبيعي؛
- علاوة النضوب، وهي جزء من السعر يفترض أن يعوض عن نضوب الاحتياطات الغازية لكونه مصدرا للطاقة وغير متجدد؛
- الخصائص البيئية، إن الاهتمام العالمي المتزايد بالبيئة يفترض أن ينعكس إيجابا على تسعير الغاز الطبيعي على شكل (رسوم بيئة) للميزات التي يتمتع بها الغاز الطبيعي، لأن استهلاكه يؤدي إلى انبعاث مستويات أقل من الملوثات البيئية قياسا بالنفط والفحم، الا أن واقع الأمر يشير إلى أن أسعار الغاز لا تشملّ ذلك الرسم، بل يتم تسعيره عن طريق الربط مع أسعار الطاقة الأخرى فضلا عن القيمة الحرارية للغاز المصدر.

ويمكن تلخيص أهم طرق ومبادئ تسعير الغاز فيما يلي:

---

[1] نوح غريب، "**أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقاتها بالدول الكبرى**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019-2020، ص 79.

[2] علي رجب، "**أساسيات تسعير الغاز في الاسواق العالمية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 10، العدد 905، ص 11.

- ✓ **التسعير المبني على استرجاع التكاليف:** وفق هذه الطريقة يتم التوصل إلى سعر غاز التسليم (CIF) للمستهلك بعد إضافة التكاليف في جميع سلسلة الإنتاج لحين تصديره فضال عن الضرائب[1].
- ✓ **التسعير الترجيحي التنافسي:** ويتم تحديد السعر الابتدائي الذي يمكن أن يدفع للغاز ويعادل سعر أرخص و قود بديل متوافر للمستهلك، أي على أساس مفهوم المنافسة بين بدائل مصادر الطاقة ويعدل السعر بعد الأخذ بنظر الاعتبار عوامل إضافية مثل : ضرائب للسوق و الفروقات في كفاءة الاستخدام بين مصادر الطاقة البديلة أو تكاليف الإبقاء على المعايير البيئية المطلوبة ، على سبيل المثال في حالة الغاز الطبيعي المسيل LNG تطرح تكاليف إعادة التعويض وتكاليف التخزين للمستورد لغرض التوصل إلى سعر التسليم CIF لبلد الاستيراد، أما بالنسبة لغاز الأنابيب يتم بيعه على أساس FOB ولحسابه تطرح أجور النقل بالأنابيب من الحدود إلى مكانّ الاستهلاك النهائي و تطبق هذه الطريقة في السوق الأوروبية[2].
- ✓ **تسعير الغاز بأسلوب المعادلة:** نظرا لمساوئ الطرق السابقة في تسعير الغاز، وعدم كفاءتها الاقتصادية في هذا المجال، وبالأخذ بعين الاعتبار صعوبة الاتفاق على سعر ثابت يتم التفاوض عليه بشكل دوري خلال مدة العقد التي تكون في غالب الأحيان طويلة المدى، ولأسباب ناتجة عن طبيعة العرض والطلب على الغاز، وتأثر أسعاره بالمنافسة المفروضة عليه من مصادر الطاقة البديلة الأخرى، أصبح التسعير بأسلوب المعادلة هو الأكثر شيوعا في العالم[3].

[1] نصر الدين ساري، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 52

[2] علي رجب، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 49

[3] نصر الدين ساري، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 53.

خلاصة الفصل:

إن الأهمية الاقتصادية للمحروقات تنعكس وتتجسم في جوانب رئيسية هي أنها مصدر رئيسي وحيوي للطاقة ومادة أولية أساسية لأي نشاط صناعي، وتعتبر سلعة رئيسية للتبادل التجاري، حيث أن الثروة النفطية تعتبر من أبرز المواد الأولية في الاقتصاد العالمي وفي اقتصاديات العديد من بلدان العالم، وممول أساسي للاقتصاد، فالنفط ذو أهمية ومنفعة مادية عالية غير محدودة تشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية الحديثة والمعاصرة منها بصورة خاصة.

ومن جهة أخرى فإن الغاز الطبيعي أصبح من حيث استخداماته في مجال استخدام الطاقة أكثر جاذبية للمستثمرين وأصبح يمثل وقودا مثاليا من الناحية البيئية ومنافسا قويا للنفط والفحم والطاقة المتجددة، لذا نجد أسعار هذه المنتجات الاستراتيجية تتسم بالتذبذب وذلك لاعتماد كل دولة سياسات معينة والتي خدمها هي فقط، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاديات العديد من الدول اتي تعتمد على هذه الموارد الطاقوية.

الفصل الثالث:

الجزائر بين ريعية الاقتصاد وحتمية التنويع: دراسة تحليلية

تمهيد:

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصـــاد الجزائري في توفير وتغطية احتياجات الدولة وتحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، حيث منحت الجزائر اهتماما خاصـا لهذا القطاع منذ الاسـتقلال ليصـبح المحرك الرئيسـي للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة لها في هذا المجال.

إذا يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لاعتماده بالأساس على النفط والغاز ونتيجة الارتباط الوثيق بهذا القطاع أصبح الاقتصـاد يتعرض لأزمات خارجية والتي تؤثر على موازين اقتصـاديات الدولة، وهذا راجع الى أسـعار المحروقات التي دائما ما تشهد تقلبات في الأسواق العالمية، مما ينتج عنه خطر عدم الاستقرار الذي تتأثر منه الدول التي تعتمد على الصـناعة النفطية، وهذا ما اسـتوجب على الجزائر تبني سـياسـات وآليات جديدة لتنويع اقتصـادها وهذا بغية الانتقال من اقتصاد ريعي خالي من الصناعات خارج نطاق المحروقات الى اقتصاد متطور تنافسي ومنتج.

ومن هذا المنطلق سـيتم التطرق في هذا الفصـل الى مكانة المحروقات في الاقتصـاد الجزائري من خلال المبحث الأول ثم تطورات أسـعار المحروقات في الجزائر من خلال المبحث الثاني، بينما سـنتناول في المبحث الثالث البدائل الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تتميز الجزائر عن غيرها من الدول النامية بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بأداء وفعالية قطاع المحروقات، فالصناعة النفطية والغازية تمثل عصب النشاط الاقتصادي الجزائري، وهذا راجع لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير ما جعل مجمل الصادرات الجزائرية هي فقط محروقات.

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على عائدات متأتية من قطاع واحد، وهو قطاع المحروقات الذي يمثل 97% من مجمل الصادرات الجزائرية، وتبقى ما يقل عن 3% تساهم بها القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، ما جعل بنية الاقتصاد الجزائري تعاني من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب نسبة صرف حقيقية، وعدم قابلية تحويل الدينار...إلخ [1].

فقطاع المحروقات له مكانة مهيمنة ما جعل الاقتصاد الجزائري معرض لهزات عنيفة بفعل انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، خاصة وأن قطاع المحروقات يساهم في تحقيق نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقية، لكنه يمكن أن يؤثر فيه أيضا بصورة كبيرة الأسعار السائدة في السوق الدولي[2]، ولتحليل بنية وهيكل الاقتصاد الجزائري سيتم التطرق الى تحليل كل من البنية الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي والبنية الهيكلية للصادرات والإيرادات العامة.

أولا: البنية الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي: يدخل في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي العديد من القطاعات التي تنشط فيها الدولة ومنه يمكننا معرفة مدى فعالية النسيج الاقتصادي الجزائري وعلى أي قطاع يعتمد عيه بالأساس، ويمكن توضيح البنية الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

[1] ليندة اوخالد، كاهنة حجاز، "**أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري دراسة مقارنة لأزمتي 1986-2014**"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015-2016، ص 31.

[2] ليندة اوخالد، كاهنة حجاز، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 31.

الجدول رقم (3-1): البنية الهيكلية للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2010-2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	المحروقات	القطاعات الأخرى						الرسوم والضرائب على الواردات
			الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارات العمومية	إجمالي القطاعات الأخرى	
2010	12049.5	4180.4	1015.2	597.9	1257.4	2638.7	1620.8	7130	793.1
2011	14384.8	5281.4	1173.4	619.9	1239.7	2961.0	2309.6	8303.6	799.4
2012	16209.6	5536.4	1421.7	729.5	1491.2	3305.2	2648.1	9595.7	1077.5
2013	16569.3	10440	1640	771.8	1627.4	3849.6	2551.2	10440	1242.2
2014	17228.6	4657.8	1772.2	837.7	1794	4186.4	2738.4	11328.7	1242.1
2015	16591.9	3134.3	1936.4	900.9	1908.1	4549.9	2853.7	12149	1308.6
2016	17406.8	3025.6	2140.4	975.7	2069.3	4837.8	3018.9	13042	1395.6
2017	18575.8	3699.7	2219.1	1044.9	2203.7	4858.9	3072	13398.6	1477.5
2018	20259.1	4547.8	2426.9	1128	2346.5	5305.4	3006.5	14213.3	1498
2019	20201.1	3991	2529.1	1162.4	2192.1	5527.5	3179.7	14590.8	1619.3
2020	18383.8	2575.1	2598.5	1153.5	2338.1	4822.9	3359	14332	1476.7
بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي									
2010	%100	%34.7	%8.4	%5	%10.4	%21.9	%13.5	%59.17	%6.13
2011	%100	%35.9	%8.1	%4.6	%9.1	%20.1	%16.3	%58.2	%5.9
2012	%100	%34.2	%8.8	%4.5	%9.2	%20.4	%16.3	%59.2	%6.6
2013	%100	%30	%9.8	%4.6	%9.8	%23.1	%15.2	%62.6	%7.4
2014	%100	%27	%10.6	%5	%10.8	%25.1	%16.4	%68	%5
2015	%100	%18.8	%11.6	%5.5	%11.5	%27.2	%14.8	%73.1	%8.1
2016	%100	%17.3	%12.3	%5.6	%11.9	%27.8	%17.3	%74.9	%7.8
2017	%100	%19.9	%11.9	%5.6	%11.9	%26.2	%16.5	%72.1	%8
2018	%100	%22.44	%12	%5.6	%11.6	%26.2	%14.8	%70.2	%7.4
2019	%100	%19.76	%12.51	%5.75	%10.85	%27.36	%15.74	%72.22	%8.01
2020	%100	%14	%14.13	%6.27	%12.71	%26.23	%18.27	%77.96	%8.03

المصدر: من إعداد الطلاب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي**"، 2011، ص 214.
- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي**"، 2012، ص 238.
- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي**"، 2015، ص 154.
- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي**"، 2017، ص 139.
- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي**"، 2018، ص 150.
- ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS, -3 ème trimester 2021, page 12,13.

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات على تركيب الناتج المحلي الإجمالي، حيث يحتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى من حيث مساهمته بنسبة تقدر بـــ 34,7% و27% وبمتوسط قدره 32,36% خلال الفترة (2010-2014) في حين أن هذه الهيمنة والسيطرة بدأت نسبتها في الانخفاض من سنة 2014 و2016 الى 27% و17,3% على التوالي وهذا بسبب الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي والتي تزامنت مع انهيار أسعار النفط في تلك الفترة، ثم ما لبثت هذه الأسعار في الارتفاع ولو بصورة طفيفة في سنة 2018 بنسبة 22,44%، ثم عادت الى الانخفاض مجددا سنتي 2019 و2020 الى 19,79% و14% على التوالي وهذا بسبب الوباء العالمي (كوفيد 19) الذي أثر بصورة كارثية على الاقتصاديات العالمية، غير أن هذه النسب تعتبر مرتفعة مقارنة بالنسب المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى خاصة قطاع الصناعة وقطاع الزراعة، كما تعتبر مساهمة كل من هذه القطاعات متدنية جدا، اذ لم تتعدى نسبة الصناعات خارج نطاق المحروقات 6%، بينما لم تتعدى حصة الزراعة 14% وهي نسب متواضعة جدا مقارنة مع النسب التي تحققها الصناعات النفطية (أنظر الشكل رقم 3-1).

وعليه يتضح لنا من خلال الإحصائيات السابقة أن الاقتصاد الجزائري غير متجانس وغير فعال وأن النمو خارج نطاق المحروقات شبه معدوم ولا يمكن الاعتماد عليه اطلاقا لأنه يعتبر اقتصاد معرض للصدمات التي تمس أسعار النفط المتذبذبة لأنه يعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات، وبالتالي أصبح تنويع اقتصاد الجزائر ضرورة حتمية لا مهرب منها.

الشكل رقم (3-1): تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2020)

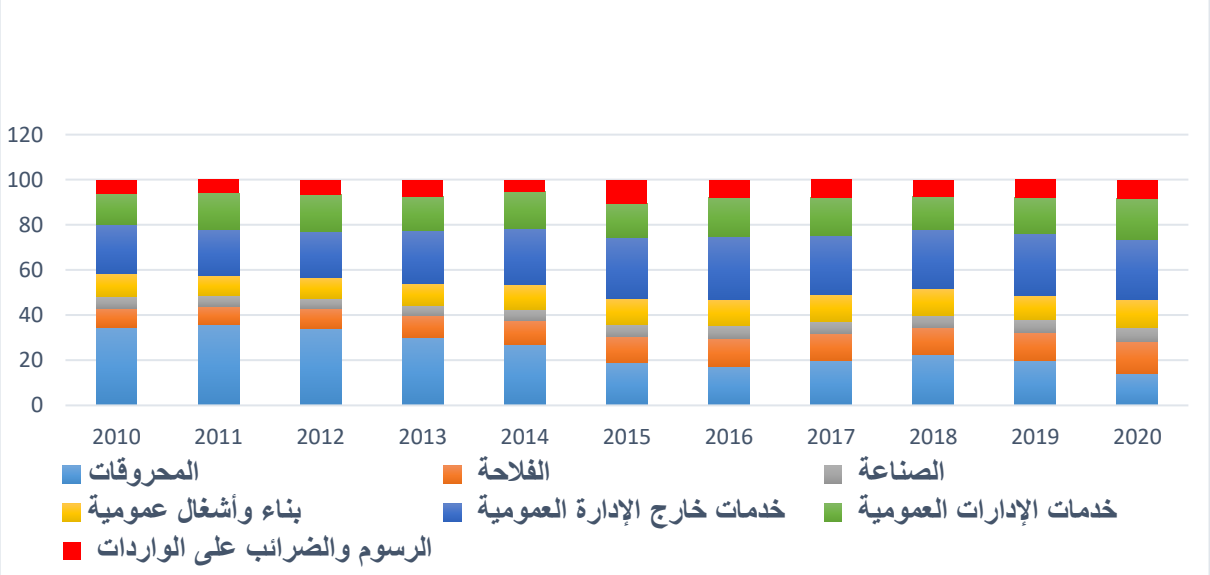

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

ثانيا: البنية الهيكلية للصادرات: إن جميع دول العالم تكون صادراتها عبارة عن منتجات تامة الصنع أو مواد نصف مصنعة مثلا: النفط، الغاز، الحديد، الملابس، السيارات، قطع السيارات...الخ، بمعنى أن جميع الدول

تتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي تمتلك وتتمتع فيها بميزة تنافسية، والجزائر من بين الدول التي تعتمد على صناعة وحيدة تملك فيها هذه الميزة، ويمكننا توضيح البنية الهيكلية للصادرات الجزائرية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): تطور هيكل الصادرات النفطية وغير النفطية للفترة (2010-2020)

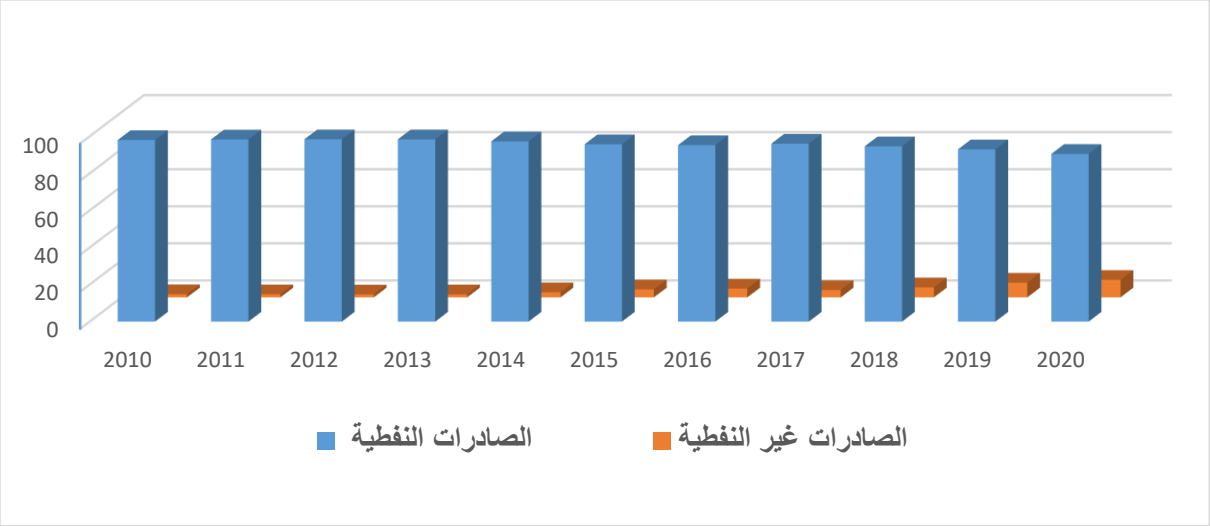

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)

من خلال الشكل أعلاه وبالاعتماد على معطيات الملحق رقم (1) يتضح لنا أن اقتصاد الجزائر يعتبر من أكبر الاقتصاديات التي تعتمد على المورد الناضب والواحد، والتي تكون أقل تنويعا في مصادر دخلها فهي تعتمد عليه اعتمادا كليا، فالملاحظ هنا هو أن الصادرات النفطية تساهم بنسبة كبيرة جدا في الصادرات الكلية للدولة، حيث أنه يلاحظ أيضا ان هيكل الإيرادات يعتمد بشكل كبير على المحروقات طيلة فترة الدراسة بنسبة تراوحت بين 90,52% و98% من اجمالي الصادرات وهو ما يؤكد لنا ضعف الصناعات خارج نطاق المحروقات، اذ لم تصل نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية 10% في العشر سنين المدروسة حيث نرى أنه من سنة 2010 الى سنة 2013 كانت تتروح نسبة قطاع المحروقات ما بين 98% و98,36% ثم بدأت بالانخفاض بمعدل طفيف لتصل سنة 2016 الى 95,25% وهذا بسبب تقلبات الأسعار التي شاهدتها الأسواق الدولية للنفط من سنة 2014 الى سنة 2016، والتي أدت الى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد وهو السبب في تدهور نسبة الصادرات من قطاع المحروقات، كما تواصلت في الانخفاض الى أن وصلت سنة 2020 الى 90,52% وهذا راجع للوباء العالمي الذي مس جميع البلدان بما في ذلك اقتصادياتها وعلى جميع الأصعدة.

وبالتالي نقول إن الاقتصاد الجزائري بعيد كل البعد عن مفهوم التنويع الاقتصادي والدال على ذلك هو عدم تحقيق أي نتيجة فيما يخص الحد من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات.

ثالثا: البنية الهيكلية للإيرادات العامة: يمكن توضيح البنية الهيكلية للإيرادات العامة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور هيكل الإيرادات العامة للفترة (2010-2020)

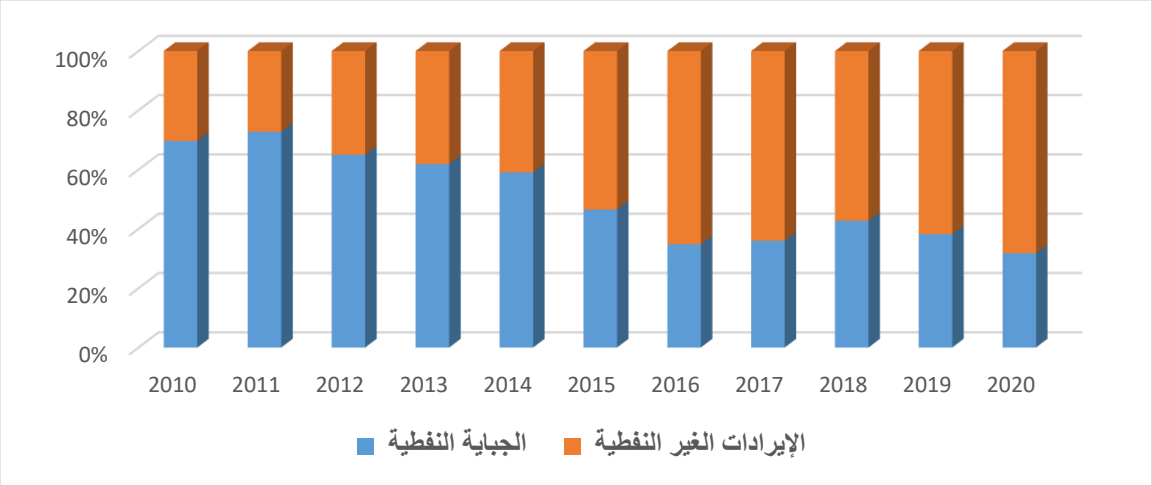

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد عل الملحق رقم (2).

من خلال الشكل أعلاه وبالاعتماد على معطيات الملحق (2) نلاحظ أن الجباية النفطية وفي السنوات الأولى بالأخص من سنة 2010 الى 2014 كانت تشكل المورد الأساسي للإيرادات العامة، حيث تسيطر على الحصة الأكبر بحيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 59,04% و66.12% بمتوسط قدره 64,35% في حين كانت العائدات المتأتية من القطاعات الأخرى تساهم بنسبة ضئيلة تراوحت بين 28,75% و40,95%، ثم بدأت مساهمة الجباية النفطية في التراجع من سنة 2014 الى غاية سنة 2016 حيث وصلت الى 34,85% وهذا بسبب الانخفاض الشديد الذي شهدته الأسعار آن ذاك، ثم بعد ذلك ارتفعت قليلا الى 42,82% سنة 2018 وهذ راجع للانتعاش الطفيف الذي مس الأسعار ما بين السنتين، ثم عادت الى الانخفاض مجددا الى ان وصلت سنة 2020 الى 31,77% وهذا بسبب الوباء، وفي ظل هذا التذبذب الحاصل في هذه السنوات عرفت القطاعات الأخرى نموا معتبرا اذ ارتفعت من 40,95% سنة 2014 الى 68,22% سنة 2020، الى أن هذه النسب تبقى متواضعة جدا الأمر الذي يحتم على الدولة الجزائرية أن تبدأ في تنويع اقتصادها بهدف تفادي مثل هذه الأزمات وكذلك الحد من التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الثاني: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

يلعب قطاع المحروقات دور هام في بناء قواعد الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الصحراء الجزائرية تستحوذ على 85% من المساحة الإجمالية نظرا لثرائها بالثروات الطبيعية، والتي بدأ استغلالها ابتداء من القرن 20، حيث برزت أهميتها كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة مع بداية الحرب العالمية الثانية مما جعلها مستغلة من طرف الاستعمار الفرنسي.

أولا: تطور النفط في الجزائر: يمكن تقسيم تطور النفط في الجزائر إلى ثلاث مراحل نبرزها فيما يلي:

1. **مرحلة فترة الاستعمار**: بعد الحرب العالمية الثانية وظهور النفط كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية، بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب في الجزائر، بالإضافة إلى استغلال بعض الآبار

التي تم اكتشافها من قبل، وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية للنفط – الجزائر-(CFPA) والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر[1].

وشهدت سنة 1956 اكتشاف أول حقل نفطي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل " عجيلة" تليها بعد تلك اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان1956، وهي السنة التي شهدت بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر وكانت الأداة الأساسية لذلك هو قانون النفط الصحراوي وهو عبارة عن توافق مبدئي بين التقاليد المنجمية الفرنسية والنظم المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط[2].

2. مرحلة بعد الاستقلال: مرت بالمراحل التالية:

- **مرحلة نظام الامتيازات 1962 –1971**: في هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى الموارد النفطية خاصة التي كانت خاضعة للسيطرة الفرنسية فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات، استجابت فرنسا لبعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965 وأسست شركة سوناطراك بموجب القانون 401/63، وهي شركة النفط والغاز في الجزائر وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي، وقد جسدت بالفعل عملية السيطرة التدريجية على قطاع المحروقات[3].
- **مرحلة تأميم المحروقات 1971**: ساهم الاتفاق الجزائري الأمريكي "سوناطراك جيتي" في تحضير الأرضية المناسبة لعملية تأميم المحروقات، وهو ما قام به الرئيس الراحل "هواري بومدين" في خطابه الذي كان أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين في يوم 24 فيفري1971، ومن أهم المسائل النفطية التي جاء بها نجد[4]:
  - زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51% ؛
  - تأميم الغاز الجزائري؛
  - تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

أصبحت الجزائر بقرار التأميم تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الأجنبية، التي تستغل النفط الجزائري بعقود طويلة الأجل لاستغلال 04 مليارات طن من النفط الاحتياطي الجزائري المقدر ب05 مليارات طن، كما تتحكم الجزائر في 4 آلاف متر مكعب من الغاز، و600 مليون طن من الأنابيب الممتدة، في 08 شبكات لخطوط أنابيب الغاز Guzoducs، و3500 كلم من أنابيب النفطOLéducs، كما

---

[1] عبد الهادي حاج قويدر، " **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986 –2009**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص18.

[2] عبد الهادي حاج قويدر، **"مرجع سبق ذكره"**، ص18.

[3] سهيلة زناد، **"استراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية النظرية واحتياجات السوق الدولية (دراسة حالة قطاع البترول الجزائري)"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة اعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص166.

[4] فتيحة خويمجة، "مرجع سبق ذكره"، ص142.

وضع قرار تأميم النفط الجزائري إطارات البتروكيماويات بالجزائر أنها مسؤولية تاريخية في إنجاح خطط الحكومة ومن ورائهـا شـركة سوناطراك، التي تريد أن تبني سمعة دولية بأنها واحدة من أكبر الشركات الوطنية النفطية العملاقة في العالم، على غرار شركة أرامكو السعودية، أو شركة PDVSA الفنزويلية، وبالفعل توصـلت شـركة سوناطراك إلى امتلاك عقود مشاريع في ليبيا وكوريا الجنوبية ونيجيريا ومصر[1].

3. **مرحلة الإصـلاحات في قطاع المحروقات:** شـهدت الجزائر بعد الاسـتقلال عدة تغيرات في التشـريع الخاص بقطاع المحروقات، وكان كل قانون جديد يختلف عن المرحلة السابقة، ويمكن ذكرها فيما يلي:

أ. **القانون رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19:** سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة لعام 1986، إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث ألغت القانون السـابق وأصـدرت قانونا جديدا، وقد أرسـى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسـم الإنتاج، وعلى فتح القطاع بشـكل غير مسـبوق أمام الاسـتثمار الأجنبي المباشر[2]، وأصدر قانون 14/86 بتاريخ 19 أوت 1986 المنشور في الجريدة الرسمية، يعتبر اول قانون لإصـــلاح قطاع المحروقات بالجزائر، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واســـتغلالها ونقلها بالأنابيب[3].

وكانت أهداف الجزائر من تشريع هذا القانون ما يلي[4]:

- توسيع المجال الجغرافي للاكتشاف حيث أنه بموجب هذا القانون امتد نشاط الاستكشاف إلى كامل التراب الوطني والبحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وهي مناطق لم تكتشف بعد وهناك احتمالات قوية بوجود النفط بها خاصة في سواحل الشرق الجزائري؛
- تنظيم الاستثمار في المحروقات بداية من العملية الأولى والتي تتمثل في الاستكشاف، ثم البحث فالاستغلال، فالنقل وحتى التسويق عكس الأمر رقم 22/71 الذي لم يتعرض إلى هذه المراحل واكتفى بمرحلتي الاستغلال والنقل؛
- إقامة نظام مرن يتلاءم مع الظروف الجديدة للسوق الدولية بحيث يسمح للأجانب الاختيار بين المشاركة بالمساهمة أو آلية عقود اقتسام الإنتاج.

ب. **القانون رقم 21/91 المؤرخ في 1991/12/4:** يعد هذا القانون معدل ومتمم للقانون 14/86، وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون في[5]:

- توسيع نطاق القانون بحيث لم يقيد النشاط في النفط فقط بل امتد إلى النشاطات المتعلقة بالغاز الطبيعي؛

---

[1] عصام ين الشيخ، " **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 – دراسة للسياق والمضامين والدلالات–**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي2012، ص194.

[2] بالقاسم سرايري، " **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص97.

[3] "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (35)** المؤرخة في**21 ذي الحجة 1406 الموافق لـ27 أوت 1986، ص ص 14،15**، بتصرف.

[4] فتيحة خويمجة، " **مرجع سبق ذكره**"، ص 143.

[5] "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (63)**" المؤرخة في 30 جمادى الأولى 1412 الموافق لـ 7 ديسمبر1991، ص23، بتصرف.

- السماح للأجانب بالمشاركة في مختلف مراحل المحروقات من التنقيب، البحث، الاستغلال والنقل، وفيما يتعلق بهذه الأخيرة فلم تعد حكرا على المؤسسة الوطنية" سوناطراك" وإنما يستطيع الطرف الأجنبي أن يمول ويستغل القنوات والمنشآت المرتبطة بنقل المحروقات وذلك لحساب المؤسسة الوطنية "سوناطراك"؛
- تعديل دور الدولة في اتفاقيات المشاركة حيث تم إلغاء البروتوكول الذي كان يعقد بموجب القانون السابق، وبقي دورها يتمثل في ترسيم عقد المشاركة عن طريق مرسوم تنفيذي؛
- لا يستفيد الشريك الأجنبي من أي انتفاع إلا في حال اكتشاف حقل قابل للاستغلال؛
- يتحدد انتفاع الشريك الأجنبي تبعا للتكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملتها المؤسسة الوطنية "سوناطراك" من أجل اكتشاف الحقل محل الاشتراك واستغلاله، وكذا حسب الجهد المالي والتكنولوجي المقدم من قبله من أجل استغلال هذا الحقل وكذا تحسين الاسترجاع؛
- إقامة نظام جبائي محفز للمستثمرين للأجانب حيث أصبحت نسبة الإتاوة تقدر بـ 10 %، والضرائب على الإنتاج خفضت إلى 42%؛
- تخضع المنازعات التي تنشأ بين الدولة وأحد أطراف المشاركة إلى الجهات القضائية الجزائرية، في حين تخضع المنازعات التي تنشأ بين المؤسسة الوطنية " سوناطراك" والشريك الأجنبي إلى التحكيم الدولي في حال فشل عملية المصالحة؛
- إلغاء المادة 23 من القانون 14/86 القاضية برد مختلف المصاريف التي أنفقها الشريك الأجنبي في سبيل اكتشاف الحقل القابل للاستغلال تجاريا، ومنحه علاوات وفق الكيفيات المتفق عليها في عقد المشاركة؛
- إلغاء المادة 65 من القانون 14/86 من أجل توسيع مجال المشاركة التي تشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون سنة 1986.

ج. **القانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28**: يعتبر القانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات أهم قانون أصدرته الجزائر في هذا المجال وذلك بالنظر إلى المعطيات التي جاء بها والتي كانت تهدف من ورائه جذب المزيد من المستثمرين، وتتمثل المستجدات التي جاء بها في[1]:

- رفع احتكار موارد المحروقات عن الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك، وإرجاع هذا الحلق للدولة؛
- استحداث وكالتني جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، توكل إليهما صلاحيات سوناطراك فيما خيص تسيير ومراقبة الموارد، وكل عقود الاشتراك وهما: الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط) والوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، وتدعى (سلطة ضبط المحروقات) ؛
- انسحاب الدولة بالكامل من التسيير المباشر لسوناطراك، وتتفرع هذه الأخيرة لدورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية لها أهداف تجارية؛

[1] "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (50)**" المؤرخة في 12 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 19 جويلية 2005، ص ص 8،28، بتصرف.

- منح للشراكة الأجنبية مبدأ تساوي الفرص بين سوناطراك والأطراف الأجنبية عن طريق المنافسة الحرة في مناقصات إبرام عقود البحث والاستغلال؛
- إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أي شراكة، مع ترك الخيار يتراوح ما بين 30% على الأكثر و % 20على الأقل لشركة سوناطراك، وهو نظام تعاقدي جديد يشبه نظام الامتياز السائد قديما.

د. **القانون رقم 01/13 المؤرخ في 2013/02/20**: اضطرت الحكومة إلى تعديل القانون رقم 07/05 مرة أخرى في سنة 2013، بعدما سجلت مجموعة من النقائص ساهمت في تراجع مردودية القطاع، ومن أهم ما جاء به نذكر[1]:

- عدم تفوق الجزائر في إعلان مناقصات دولية للاستكشاف منذ سنة2010؛
- المشاركة المتواضعة في المناقصات التي أطلقتها سلطة الضبط من طرف الشركات الأجنبية؛
- تنامي عدد قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية التي نشبت بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل ريبسول وأناداركو أثبت على وجود بعض الاختلالات في قانون07/05؛
- منذ سنة 2006 لوحظ تراجع في إنتاج المحروقات، ويمكن اكتشاف ذلك بغض النظر على أثر السعر وحصص الأوبك، ويعود تراجع الإنتاج في الجزائر إلى موقف الشركات الأجنبية اليت كانت بإمكانها لوحدها الاستكشاف في الطبقات الثانوية وفي حقول الغاز الصخري.

هـ. **القانون 13/19 المؤرخ في 2019/11/14**: صادق نواب المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية على مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات. وينص القانون الجديد للمحروقات على[2]:

- منح إعفاءات ضريبية وجمركية للشركات الأجنبية، بهدف تشجيعها على العودة للاستثمار في السوق الجزائرية؛
- إعفاء هذه الشركات من دفع الرسوم والضرائب على واردات السلع والتجهيزات، وكل المواد المستخدمة في أنشطة الاستكشاف واستغلال حقول النفط، والخدمات المرتبطة بذلك؛
- تمديد آجال الرخص الخاصة بالاستكشاف الغازي والنفطي من عامين إلى 7 أعوام قابلة للتمديد عامين إضافيين؛
- تحديد المدة القصوى لاستغلال الحقول بـ 30 عاما، باحتساب سنوات مرحلة الاستكشاف، مع إمكانية تمديدها 10 أعوام أخرى كحد أقصى؛
- كل عمليات استغلال المواقع الآبار والمواقع البترولية تخضع للقوانين الجزائرية مع احترام كل معايير الحفاظ على المحيط؛

[1] "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**"، **رقم (11)** الصادرة في 24 فيفري14/2013ربيع الثاني 1434، والمتضمنة قانون رقم 01/13، والمؤرخة في 20فيفري 2013، ص ص5، 17، بتصرف.

[2] نسرين محفوف على الموقع: https://www.ennaharonline.com أطلع عليه يوم 2022/04/26 على 22:47.

- تخضع كل أنشطة الفصل، والتجزئة، والضغط والجمع والخدمة، والتخزين في الموقع، ومرافق التخلص من المواد الهيدروكربونية لقوانين وسلطات جزائرية وستشرف الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات "النفط"، والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات بصفتها السلطة الوحيدة على تطبيق هذه القوانين؛
- تم التشديد على استرجاع كل المواد الكيميائية المستخدمة في باطن الأرض أثناء عملية الاستخراج.

ثانيا: تطور الغاز الطبيعي في الجزائر: أما الغاز الطبيعي الذي دخل مرحلة الإنتاج الصناعي سنة 1960 بكميات متواضعة في السنوات الأولى مقارنة بمستوى الاحتياطات الغازية الهائلة، فقد انتقل إنتاجه من 1.32 مليار متر مكعب في 1964 إلى 1.75 مليار متر مكعب في 1965، ثم 2.11 مليار متر مكعب في 1966، ليتجاوز 2.6 مليار متر مكعب في 1967، وقدر إنتاجه سنة 2010 ب 14.8 مليار متر مكعب[1]، وتعتبر الجزائر اليوم من أهم البلدان من حيث إنتاج الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع وذلك لامتلاكها أكبر وحدة للتمييع على المستوى العالمي[2].

المطلب الثالث: الإمكانات النفطية الجزائرية

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط أو في إطار السوق العالمية غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية تجعل الأطراف المتعاملين يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقيدون المكاسب التي ستعود عليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو مدى أهمية الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية[3].

أولا: بالنسبة للنفط: تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها مكانة كبيرة في السوق العالمية لامتلاكها ثروة نفطية هائلة، والجدول الموالي يوضح تطور الاحتياطات والطاقة الإنتاجية خلال الفترة (2010-2020):

[1] وزارة الطاقة والمناجم، **"حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962 –2010): خمسون سنة من التاريخ والإنجازات الكبرى"**، الجزائر، ص33.

[2] جليل عبد المنعم، بنعمر بودربالة، **" آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر –دراسة تحليلية–"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص ص80،81.

[3] حياة عناب، **" مرجع سبق ذكره"**، ص37.

الجدول رقم (3-2): مكانة النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنة	الاحتياطات النفطية المؤكدة (مليار برميل)	الطاقة الإنتاجية للنفط (ألف برميل/ اليوم)
2010	12.2	1190.0
2011	12.2	1162.0
2012	12.2	1203.0
2013	12.2	1203.0
2014	12.2	1193.0
2015	12.2	1157.0
2016	12.2	1020.3
2017	12.2	993.0
2018	12.2	970.0
2019	12.2	954.2
2020	12.2	838.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

1. منظمة الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2011، ص ص 8-66.
2. منظمة الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2016، ص ص 8-66.
3. منظمة الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2021، ص ص 8-37.

- **تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة:** تمتلك الجزائر احتياطيات ضـــخمة من النفط، ما أهلها لأن تحتل مكانة هامة في السوق النفطية، حيث قدرت مجمل الاحتياطات بحوالي 12.2 مليار برميل سنة 2020، والجدول رقم (3-2) يوضـــح تطور الاحتياطات خلال الفترة (2010-2020)، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياطات خلال مدار العشـر سـنوات الأخيرة عرفت اسـتقرارا حيث قدرت 12.2 مليار برميل وهذا راجع إلى أن ما تم اكتشـافه وجه للاسـتهلاك، حيث احتلت الجزائر حسـب احصـائيات منظمة أقطار الدول العربية المصـــدرة للنفط (الأوابك) المرتبة الثالثة افريقيا والســـابعة عربيا من حيث حجم الاحتياطات وقدر معدل الاحتياط العالمي 1% حسب الشركة البريطانية للنفط.
- **الطاقة الإنتاجية النفطية:** تعتبر الجزائر أحد أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، ذلك أن إنتاجها يتميز بالتنوع، هذا ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذا المورد الطبيعي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فمن خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ انخفاض في الانتاج خلال ســـنتي 2010 و2011 وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى نقص الطلب على النفط، ثم اســتقر خلال الســنتين المواليتين حيث عرف 1203 ألف برميل يوميا نتيجة اكتشـاف عدة آبار نفطية، وبعدها بدأ في التراجع ابتداء من سنة 2014 وهذا بسبب أزمة الأسعار وانخفاض الطلب على النفط وأيضا تخفيض الإنتاج من قبل منظمة الأوبك للحد من انخفاض أسعار النفط، حيث بلغ الإنتاج أدنى نقطة وهي 838.5 ألف برميل يوميا سنة 2020 بسبب فيروس كورونا.

ثانيا: بالنسبة للغاز الطبيعي: يعتبر الغاز الطبيعي أساس المحروقات في الجزائر، حيث أن الاحتياطات تتكون من 57 % من الغاز الطبيعي، 6 % من غاز النفط المميع و28 % من النفط و9 % من المكثفات، والجدول التالي يوضح إمكانيات الجزائر من الغاز الطبيعي:

الجدول رقم (3-3): مكانة الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنة	احتياطات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	استهلاك الغاز الطبيعي (ألف برميل مكافئ نفط/يوم)
2010	4504	83.8	455.2
2011	4504	82.6	517.0
2012	4504	85.7	575.6
2013	4504	81.5	595.2
2014	4504	83.3	655.1
2015	4504	84.6	707.8
2016	4504	95.0	706.3
2017	4504	96.6	734.0
2018	4504	97.5	790.4
2019	4504	90.0	813.5
2020	4504	84.8	781.7

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- منظمة الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2015، ص14، ص34، ص68.
- منظمة الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2018، ص14، ص34، ص68.
- منظمة الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2021، ص11، ض21، ص38.

- **احتياطي الغاز الطبيعي:** للجزائر احتياطيات ضخمة من الغاز، ما جعلها تحتل المركز العاشر عالميا في هذا الجانب[1]، حيث تنصب سياسة الجزائر في مجال الغاز الطبيعي على تثمين الاحتياطات بتكثيف جهود الاستكشاف والاستغلال، وتطوير الحقول المكتشفة[2]، إذا نظرنا من خلال الجدول رقم (3-3) إلى تطور احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي خلال هذه العشر سنوات نلاحظ استقرار في الاحتياطات عند حجم 4504 مليار متر مكعب، وهذا راجع إلى تزايد الاهتمام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وكمادة خام للصناعات التحويلية والاستخراجية، حيث تقدر احتياطات الجزائر ب 2.5 % من الاحتياطي العالمي في حين تساهم ب 3.2 % من الإنتاج العالمي.
- **إنتاج الغاز الطبيعي:** لقد خضع تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر دائما لتغيرات الاستهلاك الداخلي ومتطلبات الوفاء بتعهدات العقود المبرمة مع المستهلكين، لأن هذه الشروط هي التي تحدد مستويات الإنتاج، وتعتبر الجزائر من أهم البلدان من حيث إنتاج الغاز الطبيعي[3]، يتضح لنا من خلال الجدول رقم (3-3)

[1] Opec, "**World Oil Outlook**", 2009, p44.

[2] حسناء بوشارب، " **التجارة العالمية للغاز الطبيعي –دراسة حالة الجزائر–**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2003، ص3.

[3] **Rapport annuel de sonatrach,** les années 2005, 2006, 2007, OP. cit.

تذبذب في الإنتاج خلال 2010 و2014 نتيجة عدم استقرار الإنتاج، وهذا راجع لعدم ثباته وانخفاض الطلب على الغاز، ليرتفع من سنة 2015 ويعود للانخفاض في سنة 2020 نتيجة الأزمة العالمية لفيروس كورونا ليصل إلى 84.8 مليار متر مكعب بعدما ارتفع إلى 97.5 مليار متر مكعب سنة 2018 بسبب زيادة الطلب على الغاز نتيجة الزيادة السكانية التي عرفت تطورا في الوقود، التدفئة...إلخ

- **استهلاك الغاز الطبيعي**: بعد القيام بالعملية الإنتاجية للغاز الطبيعي ونقل هذا المنتج تأتي عملية استهلاكه من طرف مختلف القطاعات، ولقد نمى استهلاك الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة وذلك بفضل التطور التكنولوجي الذي ساعد في التغلب على مشاكل عديدة في صناعة الغاز الطبيعي خاصة في مجال نقله وفي توسيع استعماله، ونقصد باستهلاك الغاز الطبيعي كل كميات الإنتاج الموجه للاستهلاك في مختلف فروع الصناعات وأهمها إنتاج الطاقة الكهربائية، الصناعة البتروكيماوية إلى جانب الاستهلاك المنزلي والقطاعات الأخرى[1]، من خلال الجدول رقم (3-3) يتضح لنا زيادات مستمرة في استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر، حيث ارتفع من سنة 2010 إلى 2019 ليصل إلى 813.5 ألف برميل مكافئ نفط يوميا، نتيجة التزايد المستمر في عدد السكان وأيضا زيادة مشاريع الدولة في البنى التحتية التي تتطلب الغاز الطبيعي وأيضا الزيادة في الفروع الصناعية، ليعرف انخفاضا سنة 2020.

المبحث الثاني: تطورات أسعار المحروقات في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع المحروقات اعتماد شبه كلي ونظرا للتبعية الحادة لهذا القطاع يصبح الاقتصاد الجزائري عرضة للتغيرات الحاصلة في أسعار هذه الأخيرة، لذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث الى انعكاسات التغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات على أهم المتغيرات التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أثر التقلبات في أسعار المحروقات على المتغيرات الاقتصادية

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للمحروقات من خلال اعتمادها الكبير على عوائدها، ولدراسة أثر تقلبات أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية التي سنبرزها فيما يلي:

أولا: أثر تقلبات أسعار المحروقات على الميزان التجاري: يعتبر التقلب في رصيد الميزان التجاري حوصلة التغيرات الحاصلة في المبادلات التجارية الدولية، والجدول الموالي يوضح تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي على الميزان التجاري:

[1] آمال فوضيل، " **التحكيم بين الاستهلاك الداخلي والصادرات للغاز الطبيعي على المدى المتوسط والطويل**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009، ص64.

الجدول رقم (3-4): تطور أسعار المحروقات والميزان التجاري في الجزائر للفترة (2010-2020)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل سعر الغاز: دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عناصر الميزان التجاري: مليار دولار

السنوات	أسعار النفط	أسعار الغاز	الصادرات			الواردات	رصيد الميزان التجاري
			إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات		
2010	80.15	8.4	57.09	56.12	0.97	38.89	18.21
2011	112.94	10.5	72.88	71.66	1.22	44.94	27.94
2012	111.04	11.3	71.73	70.58	1.15	51.56	20.17
2013	108.97	10.5	64.86	63.81	1.05	54.98	9.88
2014	100.23	10	60.12	58.46	1.66	59.67	0.45
2015	53.06	6.5	34.56	33.08	1.48	52.64	-18.08
2016	45	4.3	29.31	27.91	1.39	49.43	-20.12
2017	54.05	5,1	34.56	33.20	1.36	48.98	-14.41
2018	71.27	6.4	41.11	38.89	2.21	48.57	-7.45
2019	67.93	2.57	35.82	33.02	2.8	41.93	-6.11
2020	50.78	2.05	23.79	21.37	2.6	34.39	-10.6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2010، ص 221.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2013، ص 228.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2016، ص 163.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2018، ص 164.
- المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف، **"الأرصدة الجارية حسب وحدات الاستخدام"**، ص ص 7-8.
- وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية،على الموقع: https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/Pages/international-petrol-prices.aspx، اطلع عليه يوم: 6-5-2022 على 16:12.
- U.S. Energy Information administration, on the site: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=42455#:~:text=Natural%20gas%20prices%20in%202019%20were%20the%20lowest%20in%20the%20past%20three%20years&text=In%202019%2C%20natural%20gas%20spot,annual%20average%20price%20since%202016, see in 5-5-2022 at 10:11, 2019-2020.

يبين لنا الجدول أعلاه انعكاسات تغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية على الميزان التجاري، حيث يتضح لنا وجود علاقة طردية قوية بين هذه الأسعار ورصيد الميزان التجاري الذي يتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار هذه الأخيرة، حيث حقق فائضا سنة 2010 الذي قدر بـــ 18.21 مليار دولار مقابل 80.15 دولار لبرميل النفط الواحد، و8.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية واستمر هذا الارتفاع الى سنة 2012 ليسجل أعلى قيمة له والمقدرة بـــــ 20.17 مليار دولار مقابل 111.04 دولار لبرميل النفط و11.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويرجع ذلك إلى الانتعاش الذي مس أسعار المحروقات في هذه الفترة والذي أدى إلى ارتفاع عوائد صادرات المحروقات، ثم ما لبث وأن عاد إلى الانخفاض سنة 2013 ليصل إلى 9.88 مليار دولار ويواصل انخفاضه ليصل سنة 2016 إلى 20.12- مليار دولار ليحقق رصيد سالب أين تجاوزت قيمة الواردات حصيلة الصادرات والتي ارتفعت إلى 49.43 مليار دولار والذي يقابلها انهيار واضح في أسعار النفط التي انخفضت الى

45 مليون دولار للبرميل وكذلك سعر الغاز الطبيعي الذي وصل إلى 4.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، والسبب في ذلك الأزمة التي مست الاقتصاد العالمي آن ذاك مما أدى إلى انهيار أسعار المحروقات في تلك الفترة.

وبعد تعافي الاقتصاد العالمي وزوال الأزمة ارتفع رصيد الميزان التجاري بشكل طفيف سنة 2017 ليصل إلى 14.41-مليار دولار ليستمر في الارتفاع إلى غاية 2019 ليحقق 6.11- مليار دولار والذي يرافقها تحسن في أسعار النفط لتصل إلى 67.93 مليون دولار للبرميل وأسعار الغاز الطبيعي التي استمرت في الانخفاض إلى 2.57 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي سنة 2020 ضرب العالم وباء غير متوقع والذي أصبح أزمة عانت منها اقتصاديات الدول الصناعية وكذلك الدول السائرة في طريق النمو وبسبب هذه الأزمة عاد رصيد الميزان التجاري الجزائري إلى الانخفاض مجددا ليحقق 10.6- مليار دولار، وهو الأمر الذي يعكس ارتفاع حصيلة الواردات على الصادرات والتي وصلت إلى 34.39 مليار دولار في هذه السنة والذي يصاحبه انخفاض في أسعار المحروقات التي وصلت الى 50.78 مليون دولار لبرميل النفط وإلى 2.05 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، والشكل التالي يوضح التحليل السابق:

الشكل رقم (3-4): تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري للفترة (2010-2020)

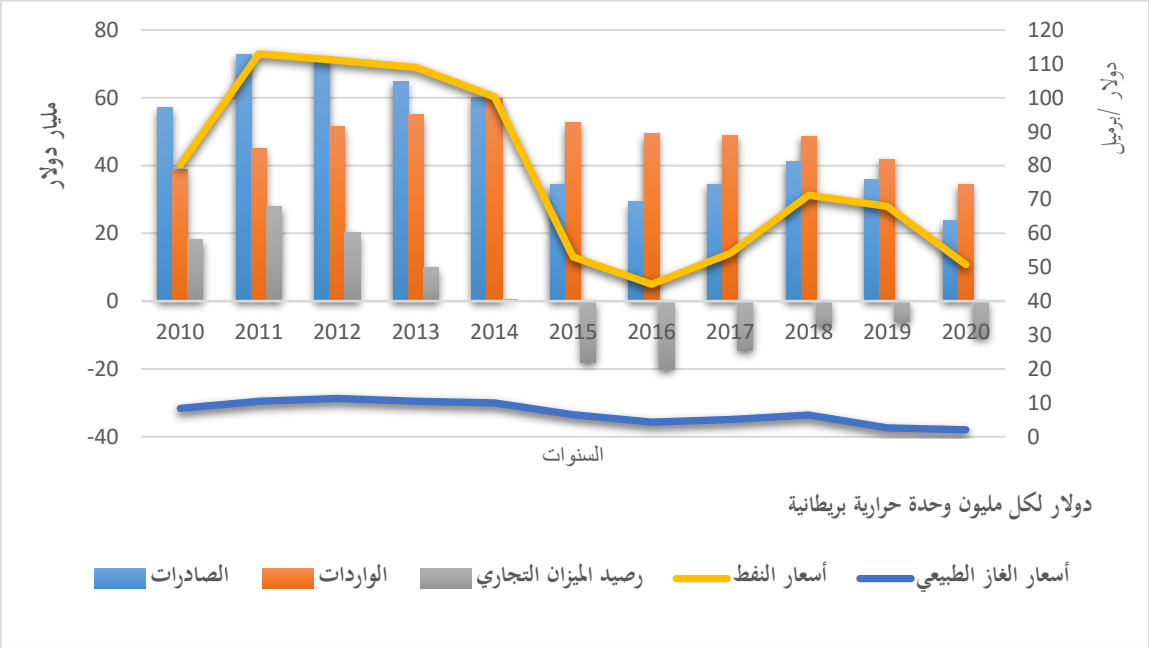

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

ثانيا: انعكاس تقلبات أسعار المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي: يؤثر التغير الدائم في أسعار المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-5): تطور أسعار المحروقات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2020)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل سعر الغاز: دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية الناتج المحلي الإجمالي: مليار دينار

السنة	أسعار النفط	أسعار الغاز الطبيعي	الناتج المحلي الجمالي
2010	80.15	8.4	12049.5
2011	112.94	10.5	14384.8
2012	111.04	11.3	16209.6
2013	108.97	10.5	16569.3
2014	100.23	10	17228.6
2015	53.06	6.5	16591.9
2016	45	4.3	17406.8
2017	54.05	5,1	18575.8
2018	71.27	6.4	20259.1
2019	67.93	2.57	20201.1
2020	50.78	2.05	18383.8

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2010، ص ص 204،221.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2013، ص 231.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2016، ص ص 146،163.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2018، ص ص 150،167.
- ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS, -3 ème trimester 2021-, page 12,13.
- وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، على الموقع: https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/Pages/international-petrol-prices.aspx، اطلع عليه يوم: 6-5-2022 على 16:12.
- U.S. Energy Information administration, on the site: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=42455#:~:text=Natural%20gas%20prices%20in%202019%20were%20the%20lowest%20in%20the%20past%20three%20years&text=In%202019%2C%20natural%20gas%20spot,annual%20average%20price%20since%202016, see in 5-5-2022 at 10:11, 2019-2020.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه شدة تأثير تقلبات أسعار المحروقات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث نلاحظ وجود علاقة بين تطورات أسعار المحروقات وتطورات الناتج الإجمالي المحلي، حيث أنه مع مطلع سنة 2010 ارتفعت أسعار المحروقات والذي يصاحبها ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الذي حقق 16569.3 مليار دينار سنة 2013 مقابل 108.97 مليون دولار لبرميل النفط و10.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أما في الفترة (2014-2016) انخفضت أسعار المحروقات لتصل الى 45 مليون دولار لبرميل النفط و 4.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، الا أن الناتج المحلي الإجمالي استمر في الارتفاع الذي حقق 17406.8 مليار دينار وهذا راجع الى انتهاج الدولة الجزائرية سياسة تخفيض الواردات وأيضا زيادة مداخيل الصناعات خارج نطاق المحروقات حيث سجلت 13042 مليار دينار.

وفي سـنتي (2017-2018) نلاحظ عودة ارتفاع أسـعار المحروقات التي حققت 71.27 مليون دولار لبرميل النفط و6.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع استمرار ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى 20259.1 مليار دينار، اما في سـنتي (2019-2020) حدث انخفاض في أسـعار المحروقات حيث وصـلت الى 50.78 مليون دولار و2.05 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ويرافقها انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الذي يسجل 18383.8 مليار دينار وهذا بسبب الوباء العالمي (كوفيد 19)، أنظر الشكل رقم (3-5).

الشكل رقم (3-5): تغيرات أسعار المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2020)

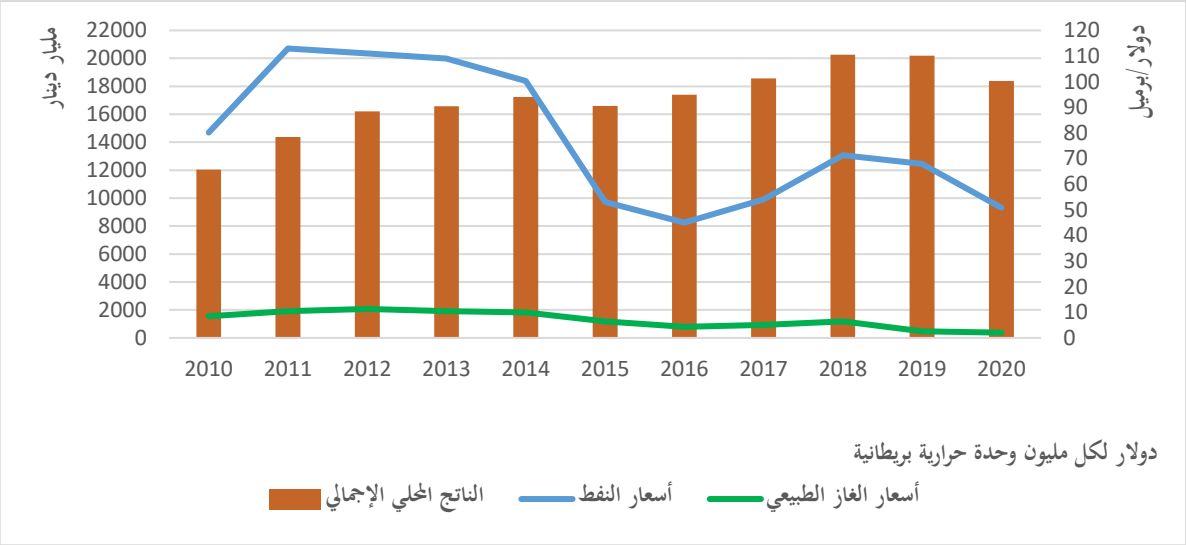

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-5).

المطلب الثاني: آثار تغيرات أسعار المحروقات على الميزانية العامة

يسـاهم قطاع المحروقات في تطوير الميزانية العامة للبلد من خلال الجباية النفطية التي تعمل على تمويل الميزانية العامة والجدول التالي يوضح تطور نفقات وإيرادات الميزانية الجزائرية خلال الفترة (2010-2020):

الجدول رقم (3-6): تطور أسعار المحروقات والميزانية العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل سعر الغاز: دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عناصر الميزانية: مليار دينار

السنة	سعر النفط	سعر الغاز	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2010	80.15	8.4	4392.9	4466.9	-74
2011	112.94	10.5	5790.1	5853.6	-63.5
2012	111.04	11.3	6339.3	7058.1	-718.8
2013	108.97	10.5	5940.9	6092.1	-151.2
2014	100.23	10	5738.5	6965.7	-1257.2
2015	53.06	6.5	5103	7656.3	-2553.3
2016	45	4.3	5110.1	7297.5	-2187.4
2017	54.05	5,1	6047.9	7282.7	-1234.8
2018	71.27	6.4	6741.4	7726.3	-974.9
2019	67.93	2.57	6586.5	8557.2	-1964.6
2020	50.78	2.05	4388.9	7804	-1753.6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2010، ص ص 204،221.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2013، ص 219.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2018، ص 155.
- وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، على الموقع: https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/Pages/international-petrol-prices.aspx، اطلع عليه يوم: 6-5-2022 على 16:12.
- وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor، شوهد بتاريخ 5-5-2022 على 12.03.
- U.S. Energy Information administration, on the site: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=42455#:~:text=Natural%20gas%20prices%20in%202019%20were%20the%20lowest%20in%20the%20past%20three%20years&text=In%202019%2C%20natural%20gas%20spot,annual%20average%20price%20since%202016, see in 5-5-2022 at 10:11, 2019-2020.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزانية العامة قد سجلت رصيدا سالبا طيلة فترة الدراسة (2010-2020) حيث سجلت قيمة الإيرادات العامة 4392.9 مليار دينار وتصاحبها النفقات العامة بقيمة 4466.9 مليار دينار بمعنى عدم تغطية الدولة لنفقاتها وهو ما أدى الى تحقيق عجز في رصيد الميزانية بقيمة 74مليار دينار سنة 2010 وذلك نتيجة استمرار تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبحلول سنة 2013 انخفضت الإيرادات العامة تزامنا مع انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي التي وصلت الى 100.23 دولار للبرميل و10 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية سنة 2014، في حين أن النفقات العامة ظلت في تصاعد مستمر على الرغم من انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والايرادات العامة بسبب انتهاج الدولة لبرنامج التنمية الخماسي خلال الفترة (2011-2014) ثم استمر رصيد الميزانية العامة في التذبذب ليحقق عجز قدره 1257.2مليار دينار سنة 2014، حيث واصلت الميزانية العامة في تحقيق العجز في أرصدتها طيلة الفترة (2015-2017) حيث وصل العجز إلى 2553.3 مليار دينار سنة 2015 ، وهذا راجع الى انهيار أسعار المحروقات التي لعبت دور كبير في التأثير على رصيد الميزانية العامة للدولة كما وصلت الايرادات العامة خلال هذه الفترة في

الانخفاض حيث سجلت 5110.1 مليار دينار، كما تأثرت النفقات العامة بانهيار أسعار المحروقات حيث سجلت 7297.5 مليار دينار بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة الجزائرية آنذاك.

ومع مطلع سنة 2018 ارتفعت أسعار المحروقات الى 71.27 مليون دولار لبرميل النفط و6.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية والتي يصاحبها ارتفاع في الإيرادات الحكومية التي سجلت أعلى قيمة بـ 6741.4 مليار دينار، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات الحكومية وأسعار المحروقات، غير أن هذا الارتفاع لم يغطي نفقات الدولة التي وصلت الى 7726.3 مليار دينار مع تحسن طفيف في رصيد الميزانية والتي حققت عجز قدره 974.9 مليار دينار.

أما في الفترة الممتدة من (2019-2020) عرفت أسعار المحروقات انخفاضا ملحوظا قدره 50.78 مليون دولار لبرميل النفط و2.05 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وهو الأمر الذي أثر سلبا على رصيد الميزانية الذي سجل عجزا قدره 1753.6 مليار دينار سنة 2020 بسبب وباء كورونا.

وانطلاقا مما سبق نستنتج ان استقرار الموازنة العامة للجزائر يبقى رهين لأسعار المحروقات نتيجة اعتماد اقتصاد الجزائر على مورد وحيد الا وهو النفط والغاز الطبيعي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-6): تغيرات أسعار المحروقات على الميزانية العامة للفترة (2010-2020)

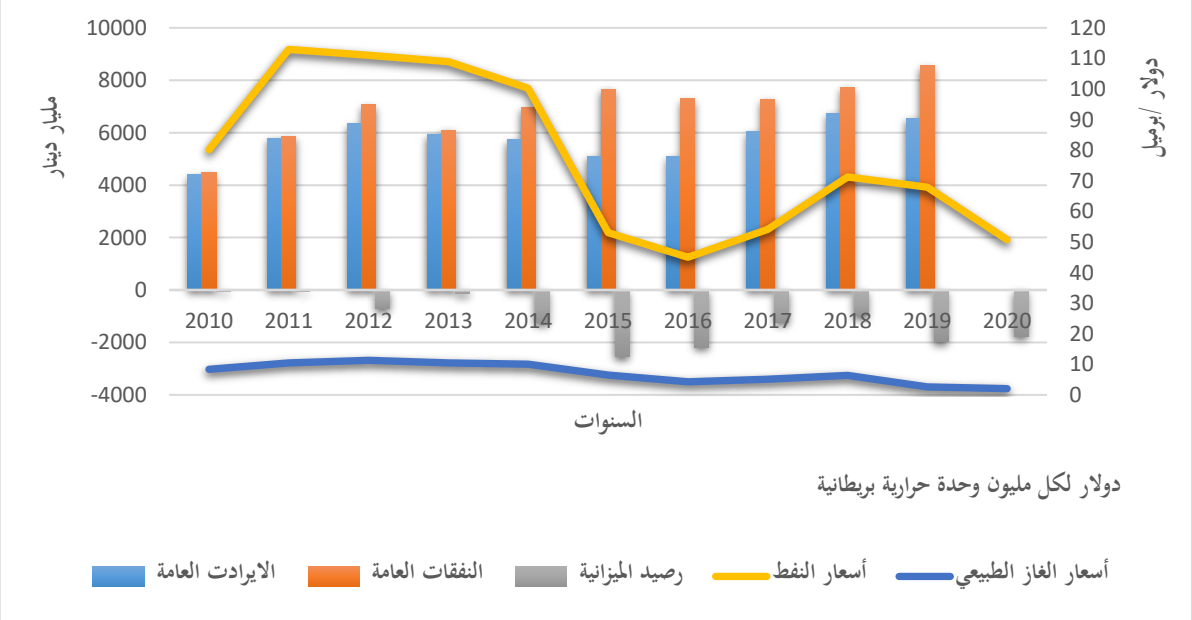

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار المحروقات على السياسة الاجتماعية

تعتبر السياسة الاجتماعية مهمة للغاية لنجاح السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة فهي تقوم بتوفير تكافؤ الفرص بين جميع شرائح المجتمع والجدول الموالي يوضح المتغيرات الاجتماعية ومدى تأثرها بأسعار المحروقات، والجدول الموالي يوضح مدى تأثر المتغيرات الاجتماعية بتقلبات أسعار المحروقات:

الجدول رقم (3-7): انعكاس تقلبات أسعار المحروقات على متغيرات السياسة الاجتماعية للفترة (2010-2020)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل سعر الغاز: دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نصيب الفرد من الناتج: الدولار

السنوات	أسعار النفط	أسعار الغاز الطبيعي	البطالة	التضخم	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي
2010	80.15	8.4	%14.2	%3.90	4480.8
2011	112.94	10.5	%11.4	%4.5	5455.7
2012	111.04	11.3	%11.7	%8.9	5592.2
2013	108.97	10.5	%11.7	%3.3	5499.6
2014	100.23	10	%10.5	%3	5493.1
2015	53.06	6.5	%11.2	%4.8	4177.7
2016	45	4.3	%10.6	%6.4	3946.5
2017	54.05	5,1	%9.8	%5.6	4109.7
2018	71.27	6.4	%11	%4.3	4142
2019	67.93	2.57	%10	%2	3989.7
2020	50.78	2.05	%10	%2.4	3306.9

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي**"، 2010، ص 221.
- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي**"، 2016، ص 163.
- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي**"، 2018، ص 155.
- وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، على الموقع: https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/Pages/international-petrol-prices.aspx، اطلع عليه يوم: 6-5-2022 على 16:12.
- U.S. Energy Information administration, on the site: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=42455#:~:text=Natural%20gas%20prices%20in%202019%20were%20the%20lowest%20in%20the%20past%20three%20years&text=In%202019%2C%20natural%20gas%20spot,annual%20average%20price%20since%202016, see in 5-5-2022 at 10:11, 2019-2020.
- على الموقع: https://www.google.com/amp/ar.knoema.com/atlas/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AC%25D8%25B2%25D8%25A7%25D8%25A6%25D8%25B1/%25D9%2585%25D8%25B9%25D8%25AF%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D8%25B7%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A9%3fmode=amp، اطلع عليه في: 7-6-2020، على الساعة: 13:39.
- الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن خلال الفترة (2010-2013) ارتفاع في أسعار المحروقات الى 108.97 مليون دولار لبرميل النفط و10.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية فنلاحظ تراجع طفيف لمستويات البطالة والتي وصلت الى 11.7% نتيجة تطبيق الدولة لبرامج الإنعاش الاقتصادي في فترة البحبوحة

المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات ويصاحبها ارتفاع في معدلات التضخم الذي بلغ أعلى نسبة له سنة 2012 بـــ 8.9% نتيجة تطبيق المخطط الخماسي (2010-2014)، أما في الفترة (2014-2017) انخفضت أسعار المحروقات نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014 حيث وصلت الأسعار الى 54.05 مليون دولار لبرميل النفط و5.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ووصـــلت معدلات البطالة خلال هذه الفترة الى 9.8% ، وهذا راجع لتجميد الدولة للعديد من المشاريع الاقتصادية نتيجة ازمة انهيار الأسعار سنة 2014 وأيضا نتيجة لقيام الدولة بتخفيض نفقاتها العامة وتقليص عدد الموظفين المؤقتين، حيث يصاحبها ارتفاع في معدلات التضخم لتصل الى 5.6% وهذا نتيجة تراجع القدرة الشرائية الداخلية مما انعكس على الأوضاع الاقتصادية العامة.

أما في الفترة الممتدة من (2018-2020) نلاحظ تراجع ملحوظ في أسعار المحروقات التي وصلت الى 50.78 مليون دولار لبرميل النفط و2.05 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، اذ وصلت معدلات البطالة الى10% نتيجة اغلاق جميع المرافق العمومية والخاصة بهدف كبح الوباء العالمي (كوفيد 19) في حين انخفضت مستويات التضخم لانخفاض القدرة الشرائية وانخفاض الأجور والرواتب وهو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-7): أثر تغيرات أسعار المحروقات على معدلات البطالة والتضخم للفترة (2010-2020)

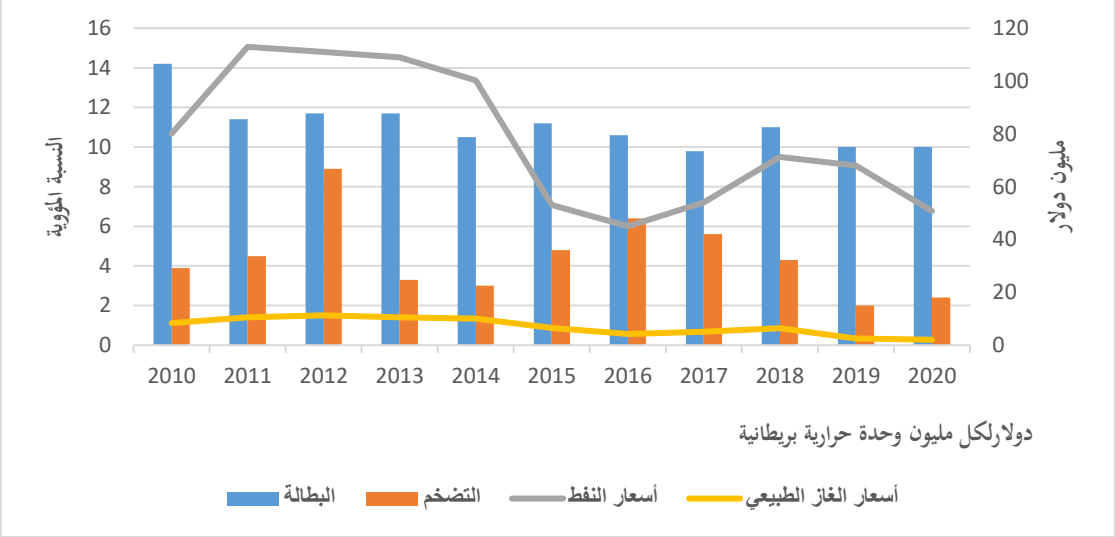

المصدر: من اعدا الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-7).

ومن خلال الجدول رقم (3-7) يتضح لنا وجود علاقة طردية قوية جدا بين أسعار المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث حين ارتفعت أسعار المحروقات خلال الفترة (2010-2014) الى 100.23 مليون دولار و10 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وصـــل نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الى 5493.1 ألف دولار، ثم انخفضت أسعار المحروقات في (2015-2017) الى 54.05 مليون دولار و5.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بسبب ازمة انهيار الأسعار النفطية سنة 2014 حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ظل هذه التقلبات الى 4109.7 ألف دولار، ليرتفع ســـنة 2018 ارتفاعا طفيفا الى 4142 ألف دولار مع ارتفاع أسعار المحروقات قليلا وليعود سنة 2020 الى الانخفاض مجددا سنة 2020 ليصل

الى 3306.9 ألف دولار نتيجة انخفاض أسعار المحروقات التي وصلت إلى 50.78 مليون دولار لبرميل النفط و 2.05 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بسبب (كوفيد 19) والشكل الموالي يوضح ما سيق ذكره:

الشكل رقم (3-8): أثر تقلبات اسعار المحروقات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2020)

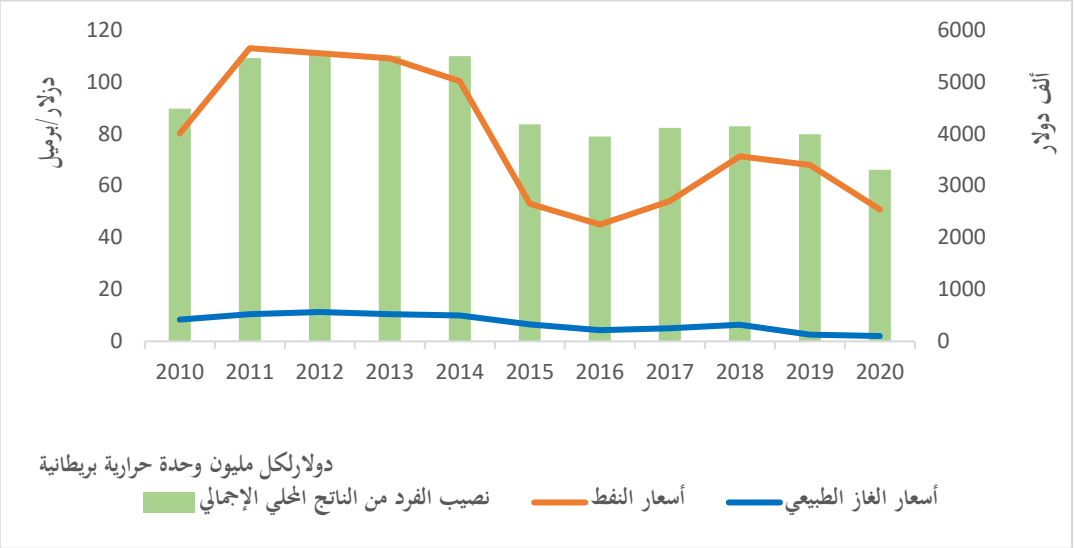

المصدر: من اعدا الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-7).

المبحث الثالث: البدائل الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية هائلة سواء الطبيعية والجوفية والتي يمكن الاعتماد عليها للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، ولذلك لابد من تنويع اقتصادها عن طريق الاعتماد على القطاعات البديلة فهي تساهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: البدائل الأساسية لتنويع الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات المعتمدة على قطاع اقتصادي واحد ألا وهو قطاع المحروقات فأصبح من الضروري على الدولة التخلص من التبعية الحادة والتامة لهذا القطاع الذي يعتبر الركيزة الاساسية للاقتصاد الجزائري والذي لا تبذل جهودا كبيرة في صناعته الا تكلفة استخراجه ونقله، والهدف من تنويع مصادر دخل الدولة هو الابتعاد كل البعد عن الأزمات والتقلبات التي أصبح هذا القطاع عرضة لها، لهذا وجب على الحكومة تبني سياسات جديدة للاستفادة من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أولا: قطاع الزراعة كبديل استراتيجي للتنويع الاقتصاد الجزائري: يعتبر قطاع الزراعة بمثابة العصب الحساس الذي تقوم عليه العديد من اقتصاديات العالم والذي يعتبر الخيار الاستراتيجي الذي يمكن للاقتصاد الجزائري تطويره لتنويع إيراداتها من الصادرات خارج نطاق المحروقات والخروج من دائرة الاقتصاد أحادي المورد، وهذا نظرا للإمكانيات التي تمتلكها الجزائر والتي تمكنها من النهوض بهذا القطاع للأفضل فهو يعتبر من أفضل الحلول المقترحة أمام الاقتصاد وذلك لمعالجة الاختلالات التي تمس الاقتصاد في حالة حدوث تقلبات في أسعار المحروقات.

1. **مقومات القطاع الزراعي في الجزائر**: القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، نظرا لتوفره على مقومات طبيعية وبشـــرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتتمثل هذه المقومات فيما يلي[1]:

- **الموارد الطبيعية**: تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة 42.2 مليون هكتار، منها الأراضي المستعملة وغير المستعملة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها، ويتم استخدام هذه الأراضي منها 19.7% المساحة الصالحة للزراعة، و77.8% للمراعي والمجاري، بالإضافة إلى أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة والتي تمثل 2.5% والأراضي المستعملة فعليا في الإنتاج منها 8.3 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالحة للزراعة، فتمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، ما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، واستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور وهي:
  - ✓ محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛
  - ✓ محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)؛
  - ✓ محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)؛

ويختلف تطبيق هذه من دول إلى أخرى، فالدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث وذلك لاعتمادها على التقدم، أما الدول النامية لا زالت تعتمد على المحور الأول، ما يجعلها تحتاج لاستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضـــي وتوفير البنية التحتية، فعلى هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحورين الثاني والثالث الذي يتيح إنتاجية أكبر وأحسن كفاءة لاستخدام أراضي زراعية بأقل تكلفة؛

أما بالنسبة للموارد المائية تتحكم فيها الظروف المناخية بالجزائر، فاتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـــ 20 مليار م منها 13 مليار م، حجم الموارد المائية الســطحية بالشــمال، و7 مليار م من الموارد المائية الجوفية، وأن هذه الموارد المائية 75% قابلة للتجديد، وتقسم المصادر وحجم المياه إلى مياه سطحية ومياه جوفية؛

- **الموارد البشـــرية**: إذ تركز الجزائر على العنصـــر البشـــري في الإنتاج الزراعي، نظرا لأن العمليات الزراعية لازالت تنجز يدويا، ونشـير إلى أنه بلغ سـكان الجزائر سـنة 2017ب 41.3مليون نسـمة، أما نسـبة السـكان المزارعين 9.5%مقارنة بسـنة 2000 حيث شـكلت 24.39%، وهذا يعد من أحد أسـباب انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر؛

[1] طه حســين مرباح، فرحات عباس، "**القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصــادي**"، المجلة العربية في العلوم الإنســانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، جامعة لمسيلة، أكتوبر 2020، ص ص 555،556.

- **الموارد النباتية والحيوانية:** يعتبر توفر الثروة النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد النباتية والحيوانية المتاحة والمحافظة عليها لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء الذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية لهذا القطاع، كما أن التنوع المناخي والطبيعي بالجزائر جعلها تضم العديد من الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية الغنية التي تجعل من تطويرها والاستثمار فيها مجالا يمكن من تحقيق تنمية حقيقية وفرصة سانحة وثمينة لخلق خيار يجعل من الاقتصاد متنوعا ويحقق مستويات جيدة من الدخل الوطني[1].

2. واقع القطاعة الزراعي في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها في تنويع الاقتصاد الجزائري، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تبين لنا واقع القطاع الزراعي في الجزائر:

- **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:** يبين الشكل التالي تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الشكل رقم (3-9): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2010-2020)

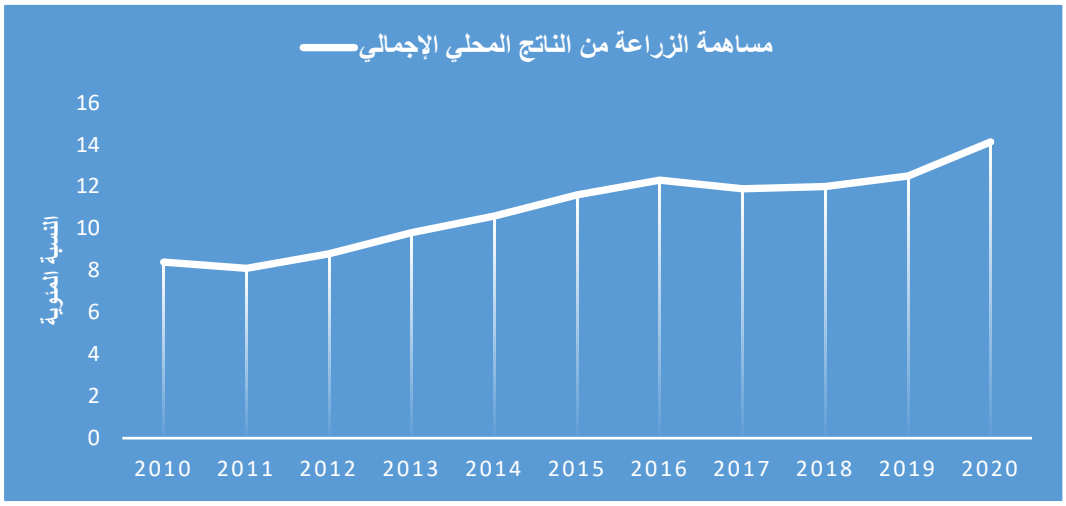

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ومعطيات الجدول رقم (3-1) أن القطاع الزراعي عرف تحسنا ملحوظ خلال فترة الدراسة الا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضئيلة ومتذبذبة وغير معبرة عن أي تحسن، حيث لم تتعدى نسبة مساهمته 14.13%، رغم توفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية منها الطبيعية والبشرية وسياسات الدعم الموجهة في إطار البرامج التنموية، وهذا نتيجة الاهتمام الزائد للدولة بالصناعة الاستخراجية واهمالها للقطاع الزراعي والذي له أهمية جد كبيرة في الاقتصاد الوطني.

[1] حنان سلاواتي وآخرون، "**دور الامتيازات الضريبية في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر، 2017، ص ص 12،13.

- **مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل:** والشكل التالي يوضح مساهمة العمالة الزراعية في العمالة الكلية للبلاد:

الشكل رقم (3-10): مساهمة العمالة الزراعية في القوى العاملة الكلية في الجزائر للفترة (2010-2019)

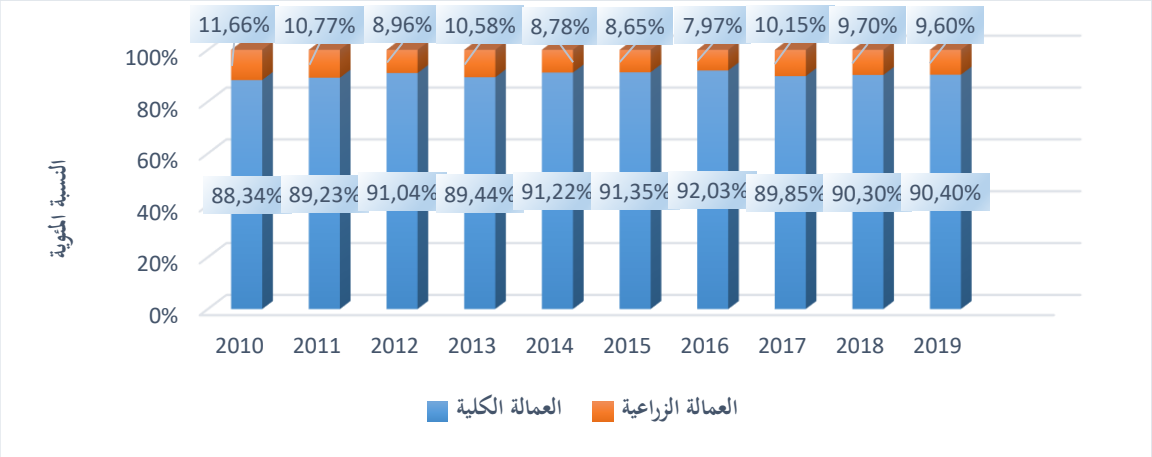

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (3).

من خلال شكل أعلاه وعلى معطيات الملحق رقم (3) يتضح لنا التذبذب الواضح في نسبة العمالة في القطار الزراعي الجزائري اذ تراجعت سنة 2010 من 11.66% إلى 7.97% سنة 2017 من اجمالي العمالة الكلية واسمرت في التذبذب الى أن وصلت سنة 2019 إلى 9.60%، ويعود هذا التذبذب الى هجرة اليد العاملة من هذا القطاع الى مهن أخرى بسبب الحوافز المقدمة والرواتب المرتفعة وكذلك نقص الإمكانيات بمختلف أنواعها للفلاح سواء مادية ومعنوية أو تجهيزات وآلات زراعية كذلك النزوح الريفي نحو المدينة سعيا الى تحسين أوضاعهم المعيشية وهذا يرجع الى المداخيل التي أصبحت متدنية بالنسبة للفلاحين.

- **مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري الزراعي:** والجدول الموالي يوضح ما سبق ذكره:

الجدول رقم (3-8): مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري الزراعي في الجزائر للفترة (2010-2019)

الوحدة: مليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات الزراعية	134	148	314	399	403	407	508	538	545	552
الواردات الزراعية	6223	6807	11245	11934	11798	11210	11910	12032	12099	12153
رصيد الميزان الزراعي	-6098	-6659	-10931	-11535	-11395	-10803	-11402	-11494	-11554	-11601

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، السنوات (2014،2016،2018،2019،2021).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-8) عجز في الميزان التجاري الزراعي حيث حقق عجز بلغ قدره (11601) سنة 2019 وهذا العجز دائم ومستمر، وذلك بسبب ارتفاع في قيمة الواردات لاعتماد الجزائر على عملية الاستيراد لتلبية مختلف احتياجاتها الزراعية واتباعها لجملة من السياسات الإصلاحية والمتمثلة في البرامج التنموية المنتهجة وهو ما لا يتناسب مع القدرات التي تمتلكها الدولة، مما أدى إلى عدم تمكن هذا القطاع في تلبية احتياجات السوق المحلية وهو ما دفع الجزائر على الاستيراد من الخارج لتغطية النقائص الداخلية وتلبية حاجيات المواطنين.

- **مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر**: من أهم المشاكل والمعيقات الزراعية التي تحد من نمو القطاع ما يلي[1]:

✓ **مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية**: وتنحصر مثل هذه المحددات الأرضية التي تقف عائقا أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية في وفرة الأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة في هذه المناطق، وتعتبر كل هذه الموارد ركيزة أساسية للتنمية الزراعية؛

✓ المشاكل الكمية والنوعية التي تحدث للموارد الأرضية والمتمثلة في التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية جراء الزلازل وانجراف التربة، والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها واستدامة عطائها؛

✓ **طبيعة الأراضي الزراعية**: تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتفتت وتبعثر الملكيات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية. وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية؛

✓ **مشكل المياه**: حيث تعاني العديد من المناطق نقصا في المياه إذ أغلب المساحات الزراعية تعتمد أساسا في ريها على الأمطار رغم تذبذب تساقطها من سنة لأخرى، لذا فإن استفادة الزراعة الجزائرية من الأمطار تبقى ضئيلة؛

✓ **مشكلة التلوث**: إن مشكلة المياه لا تقتصر فقط على نقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وبالهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضا بنوعية المياه حيث يعتبر التلوث أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزراعة والإنسان؛

✓ **نقص مستلزمات الإنتاج**: يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً عن أنه يستخدمها استخداماً سيئاً، فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي

[1] فوزية غربي، **"الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص ص 250-271.

تصيب مختلف المحاصيل، وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة، تأثيرا مباشرا على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته؛

- ✓ مشكل العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا للمستثمرين الأجانب والمحليين وهذا راجع بالأساس الى البيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية.

بالإضافة الى مشاكل أخرى نوجزها فيما يلي[1]:

- ✓ نقص الهياكل القاعدية التي من شأنها أن تدعم الاستثمار في القطاع وبعد أغلب الأراضي من الطرقات ومسالك النقل الرئيسية.
- ✓ تبديد العديد من المستفيدين من الدعم الفلاحي للأموال خارج قطاع الزراعة.
- ✓ تكلفة الاستثمار المرتفعة في القطاع وذلك راجع لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي.
- ✓ تخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج فمازالت الزراعة تعتمد على وسائل غير تقنية.

- **الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر:** القطاع الزراعي من الثروات التي يجب على الجزائر حسن استغلالها لأنه يعتبر من بين القطاعات ذات الأهمية البالغة للتنمية الاقتصادية وهذا بالاعتماد على ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات هائلة والتي تساعد بشكل كبير على الاستفادة من هذا القطاع بهدف تنويع مداخيل الدولة الجزائرية، وعلى الحكومة اتباع العديد من الإجراءات للنهوض بهذا القطاع وهي كالتالي[2]:

- ✓ تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية الى القطاع الخاص، وتوفي الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج؛
- ✓ تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازنة والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك
- ✓ ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها، وفي هذا الصدد تم إصدار قانون الامتياز والذي يعتبر على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات...الخ؛
- ✓ ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي؛

[1] حسين قاصب، محمد براق، **"دور القطاع الزراعي في تدعيم التنمية الاقتصادية في ظل انهيار أسعار المحروقات"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 30-29 نوفمبر، 2016، ص ص 11،12.

[2] أحمد باشي، **"القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"**، مجلة الباحث، العدد 2، 2003، جامعة باتنة1، ص 110.

- ✓ يجب على التنمية الزراعية أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات والسوق لتصريف منتجاتها أي السلع، كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة والمعدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة؛
- ✓ العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار هذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية؛
- ✓ العمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي؛
- ✓ العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي، ومن ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي، ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلاحين والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي وتطهيره من خلال المنافسة وجعله قطاعا تنمويا قالما على الربح بدلا من قيامه على الربع.
- ✓ تشجيع إقامة الشراكات والانفتاح على التجارب الدولية الرائدة في القطاع الزراعي بهدف نقل التكنولوجيا والخبرات للمزارع الجزائري ومساعدته في تنويع انتاجه.
- ✓ تسهيل منح القروض البنكية للمستثمرين ودعمهم بالبذور الجيدة والأشجار المثمرة مع ضرورة متابعة ومراقبة القروض الممنوحة للتأكد من أنها تستغل فعلا في الزراعة.
- ✓ تشجيع الخواص على الاستثمار في النشاطات الصناعية المرتبطة بالزراعة[1].

في الأخير يمكن القول إن القطاع الزراعي في الجزائر يعتبر من الحلول الاستراتيجية لتنويع اقتصاد البلاد وهذا راجع للإمكانيات الضخمة والهائلة التي تمتلكها الجزائر، وبالرغم من العراقيل والعقبات التي تواجه هذا القطاع الا أنه مع اتباع الإجراءات المقترحة يمكن النهوض بهذا القطاع ليصبح من الدعائم الأساسية مستقبلا في تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات.

ثانيا: القطاع الصناعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري: للجزائر العديد من الإمكانيات الغير مستغلة والتي يمكنها اخراج الاقتصاد الوطني من دائرة الريع وهذا القطاع أحد هذه الإمكانيات.

1. **واقع القطاع الصناعي في الجزائر:** يمكن تحليل واقع الصناعة الجزائرية خارج نطاق المحروقات من خلال المؤشرات التالية:

- **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:** يمثل الشكل التالي تطور مساهمة الصناعات خارج نطاق المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

[1] رضا جاوحدو، **"النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر، ص 17.

الشكل رقم (3-11): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2020)

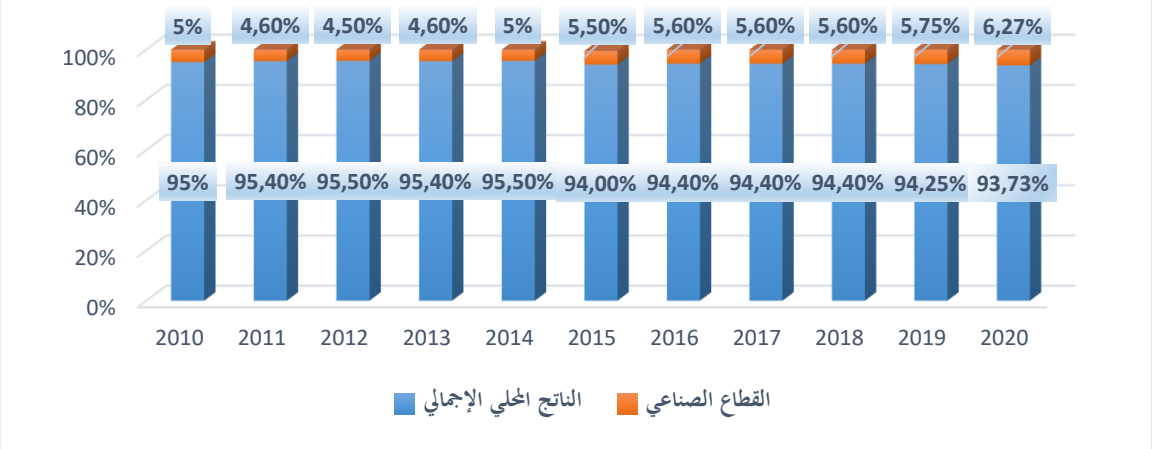

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (3-1).

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه ومعطيات الجدول رقم (3-1) فعالية الصناعة خارج نطاق المحروقات والتي من الملاحظ أنها تتميز بالهشاشة وأداء ضعيف، إذ لم تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 7% خلال العقد الأخير والتي تعتبر نسبة ضئيلة جدا وهي عكس المتوقع نظرا للإمكانيات المتوفرة للدولة نتيجة الى التحديات والعقبات والعراقيل والمشاكل التي تواجه هذا القطاع واهمال الدولة للصناعة التحويلية واعتمادها بشكل كبير على قطاع المحروقات.

- **مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل**: يوضح الشكل الموالي مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل بالجزائر:

الشكل رقم (3-12): مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر للفترة (2010-2019)

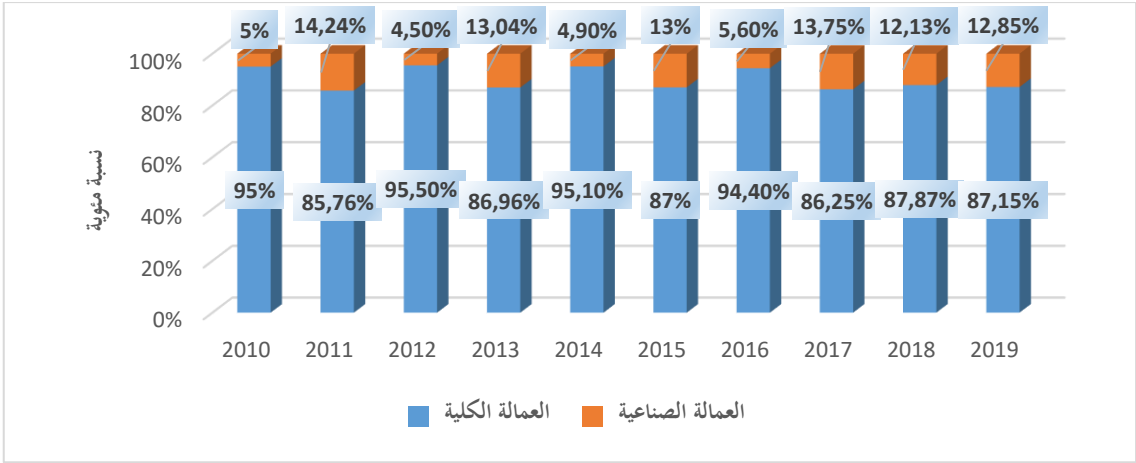

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (3).

من خلال الشكل أعلاه وبالاعتماد على معطيات الملحق (3) يتبين لنا أن القطاع الصناعي لا يقوم بتشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة الكلية حيث أن أكبر نسبة توصل لها القطاع خلال المدة (2010-2019) هي 14,24% وهو ما يترجم اهمال الدولة لهذا القطاع وعدم الاستثمار فيه، فهو يحتل المرتبة الثانية من حيث تشغيل اليد العاملة في الجزائر إذ تبلغ نسبته حوالي 25% من مجموع اليد العاملة المشتغلة، وللأزمة النفطية سنة

2014 دور كبير في تراجع العمالة في القطاع الصـــناعي، ورغم الجهود المبذولة للدولة لدعم وترقية هذا القطاع الا أنه لايزال نسبة قليلة في مساهمته في التشغيل.

2. **مشـــاكل القطاع الصـــناعي في الجزائر**: يمكن عرض المشـــاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصـــناعي الجزائري كالتالي[1]:

- **المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات**: يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك بسـبب أن معظم الآلات والمعدات المسـتخدمة في المصـانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة، كما يواجه القطاع الصناعي أيضا استعمال قدرات انتاج ضعيفة وهشة، وهذا يدل على أن الإنتاج الوطني لا يستجيب لمقاييس النوعية المطلوبة ويحمل بصعوبة متزايدة عبئ المنافسة بسبب الاستثمارات والتأهيل والعصرنة؛
- **عدم ملائمة مواقع المصـانع**: إن مواقع الإنتاج لمعظم المؤسـسـات الصـناعية الجزائرية تقع داخل المدن الكبرى وخاصـة في المناطق السـاحلية للبلاد، وهي موزعة ومشـتتة في المناطق التجارية والسـكنية وهذا يؤدي بنا إلى التفكير بشكل جدي لإنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع خارج التجمعات السكانية؛
- **مشاكل متعلقة بالخدمات**: يواجه القطاع الصناعي مشاكل تتعلق بالخدمات الضرورية والتي لا غنى عنها من ها المياه والكهرباء والمجاري، بالإضافة إلى الاتصالات والنقل وكل هذه التحديات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي، كما تواجه أيضا بعض المصانع مشكلة اختيار طريقة تصريف منتجاتها والتواصل إلى أفضل قناة توزيع تحقق لها ما تريد من أهداف وهو ما تتكلف به الوظيفة التسويقية بحثه واتخاذ القرار المناسب؛
- **مشـكل العقارات الصـناعية**: ويرجع هذا بالخصـوص لعدم كفاية الأراضـي في المناطق الصـناعية، بالإضـافة لارتفاع أسـعارها كما أن غياب سـوق عقاري فعال أدى لوجود الكثير من المضـاربات حول العقار الصـناعي وصعوبة التأكيد من ملكيته الحقيقية؛
- **مشـــاكل تتعلق بنقص التمويل**: يواجه الجهاز الإنتاجي صـــعوبات ايجاد مصـــادر التمويل وهذا نتيجة لغياب جهاز مصـرفي قادر على تمويل إقامة صـناعات جديدة أو صـناعات قائمة وبالتالي حرم القطاع الصـناعي من مصـدر هام ورئيسـي لتنميته، وقد نتج عن ذلك اعتماد المؤسـسـات الصـناعية على التمويل الذاتي مما ترتب عليها قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاؤها؛
- **المشـاكل المتعلقة بالمواد الخام**: ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية وكذلك لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض من المواد الخام؛
- **مشاكل متعلقة بالتسويق**: تعتبر مشاكل التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال تسويق وتصدير المنتجات المصنعة، ومن أهم تلك المعوقات

[1] باية ساعو، "**القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول**"، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2017، ص ص 83-87.

المرتبطة بالتسويق ما يلي: صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين وبالنظر إلى وضعية الطلب الحقيقي وقدرة المؤسسات الصناعية على التكيف مع المعطيات الجديدة للسوق بالنسبة إلى تشكيلة المادة التي تصنعها ومع المحيط الجديد للإنتاج ومشكل المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الأجنبية حيث فتحت السوق الجزائرية على مصراعيها للسلع والمنتجات الأجنبية التي تدخل بدون أية قيود زعما أن الجزائر تتبع اقتصاد السوق الحر، والمشكل الثاني هو المنافسة الغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة المستوردة؛

- **مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي:** من الواضح أن الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا وزيادة الطاقة الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني اللازم لتطوير القطاع الصناعي، وكذا ضعف التعاون ما بين مراكز البحث والتطوير والجامعات وهذه المؤسسات. هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لانطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي الجزائري؛
- **مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين:** يعاني القطاع الصناعي الجزائري منذ القدم ولغاية اليوم من غياب أي شكل من أشكال السياسات التنموية الصناعية ،وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم و الذي يعني أن القطاع الصناعي كان يعمل بشكل عشوائي خاصة في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذا الأخير، وبالتالي لم تكن هناك الدراسات والإحصاءات عن نشاط القطاع الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات بالإضافة إلى العراقيل الإدارية في دراسة الملفات الخاصة بإقامة المشاريع الجديدة في مجال الصناعة؛
- **ارتفاع الأعباء الجمركية والغير الجمركية:** وتتمثل في نقطتين أساسيتين وهما مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأمر المماثل للتعريفة الجمركية مثل: رسوم المرور ورسوم القنصلية وخدمات الجمارك، والمبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول.
- **الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر:** تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع الصناعي، ومن أجل ذلك وضعت عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع والنهوض به.

✓ **تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:** وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية؛
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية؛

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

✓ **إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني**: لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير نتيجة للتحولات الدولية الراهنة والقدرات التنافسية الكبرى للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية، وذلك من خلال استغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة، والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج مصدر حمولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلا بد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أكبر اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و محاولة إنشاء سلاسل إنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتكوين الأبدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة؛

✓ **تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات**: إن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لا بد من عدم السياسات التي ترسى أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بني الشركات وتعاون القطاع الجامعي والخاص؛

✓ **التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة**: الصناعة من أكثر القطاعات لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي وهذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصال على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متعددة، ولذلك برز تأثير التطور التقني أكثر وضوحا في عمليات التصنيع، والتطور الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي لها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر[1]؛

✓ **تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الوطنية**: وذلك من خلال العمل على رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية ونوعيتها، وتحسين تجهيزات الإنتاج المؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري، يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المالية كما يقلل تكاليف الإنتاج؛

✓ **ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية**: أي يجب العمل على أن تصب كل هذه السياسات في محصلتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموما وتطوير الصناعة ونموها خصوصا؛

[1] توفيق كرمية وآخرون، " **القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**"، مجلة معارف، المجلد 16، العدد1، جامعة البويرة، الجزائر، جوان2021، ص ص286، 287.

- ✓ **تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي**: للسياسة الضريبية آثار إيجابية على الاستمارات بصفة عامة وعلى الاستثمار الصناعي بصفة خاصة محليا كان أو أجنبيا، فمن شأنها أن تشجع تلك الاستثمارات من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات عن طريق تقديم الحوافر والمزايا والإعفاءات الضريبية، كما يمكن تشجيع المستثمرين على التصدير من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المدخلات الوسطية المستوردة التي يحتاجونها في الإنتاج وإخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريفة جمركية مرتفعة؛
- ✓ **تطوير القطاع المالي**: تعتبر المنظومة المالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو بما توفره من وسائل وأدوات التمويل الاستثمارات، لذلك لابد على الجزائر أن تشرع في القيام بإصلاح مستعجل وعميق للقطاع المالي وبنيته التحتية بما يضفي عليه المزيد من العصرنة وفي هذا الصدد لابد من تطوير الأدوات مالية غير التقليدية (المالية الإسلامية مثلا)، تشجيع الادخار وتوجيه المدخرات على المشروعات الصناعية، إنشاء هياكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تختص بتدعيم وتأهيل المؤسسات[1].

ثالثا: السياحة كبديل استراتيجي للتنويع الاقتصاد الجزائري: يعتبر القطاع السياحي أحد اهم القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر وأكثر نموا في العالم، حيث أصبح من أبرز البدائل الاقتصادية لمصادر الدخل نتيجة الإمكانيات والمقومات السياحية العديدة التي تزخر بها الجزائر.

1. **مقومات السياحة في الجزائر**: تجتمع الطبيعة والتاريخ في الجزائر لتعطي للمنطقة أصولا سياحية رائعة خلافا لأغلب الوجهات السياحية العالمية، يمكن لأغلب هذه الموارد وخاصة الطبيعية منها إن تم استغلالها استغلالا عقلانيا ورشيدا ان ترقى بالبلاد لتصبح من بين أهم المقاصد السياحية في لعالم باسره[2].

– **المقومات الطبيعية**: نتطرق لها من خلال:

- ✓ **الموقع والمناخ**: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تبلغ مساحتها 2381741 كلم^2 تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا، وتتمتع بواجهة بحرية تمتد على طول 1680كلم، تعتبر شرفة حقيقية على البحر المتوسط مكون من شواطئ رملية أو صخرية مرتفعة أو طرقات شطية، كما يضم الشريط الساحلي الجزائري 14 ولاية ب 548 شاطئ، بالإضافة إلى مركبات سياحية[3]، حيث تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، "**استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص ص285، 291.

[2] وسيلة سبتي، محمد تاج الدين صحراوي، "**السياحة كبديل استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات أعمال اليوم الدراسي حول" الخيارات الاستراتيجي والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص265.

[3] https://www.coquegalaxyalpha.com/2020/01/blog-post_40.html?m=1 (consulté le 10/05/2022 à 22:56).

- **مناخ متوسطي**: ممتد من الشرق إلى الغرب، بدرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من أكتوبر إلى أفريل وتقارب 18 درجة، أما في جويلية وأوت تصل إلى أكثر من 30 درجة حيث يكون الجو حار ورطبا؛
- **مناخ شبه قاري**: في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب من أكتوبر إلى ماي، تصل الحرارة فيه أحيانا إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق، أما في باقي أشهر السنة فيتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة؛
- **مناخ صحراوي**: في الجنوب والواحات، يتميز بموسم طويل جاف من ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة، أما في باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ.

✓ **الساحل الجزائري**: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200كلم، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، توجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل تجد: القالة، تيقزيرت سيدي فرج، ننس، بني صاف... الخ.

✓ **المناطق الجبلية**: أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، والتي تعطي فرص الاكتشاف والصيد، ونجد أهم المرتفعات السياحية محطة الشريعة التي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج بالإضافة إلى محطة تيكجدة، كما فيها بالإضافة إلى المرتفعات والكهوف والمغارات ثروات أخرى لها أهمية سياحية مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة.

✓ **المناطق الصحراوية**: حيث تبلغ مساحة صحراء الجزائر حوالي 2 مليون كلم^2 موزعة على 5 مناطق كبرى هي: أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمراست وتندوف.

✓ **المحطات المعدنية**: يوجد بالجزائر العديد من المنابع المعدنية التي تمتاز بخصائص علاجية مؤكدة، فقد تبين من خلال دراسة قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها شمال البلاد من أهمها: حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام فرفور بسطيف، حمام الصالحين بقالمة، حمام زلفانة بغرداية.

– **الإمكانيات الثقافية والتاريخية والدينية**: تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة من أهمها المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو، والمتمثلة في:

✓ **تيمقاد**: تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100م. تقع بولاية باتنة؛

✓ **تيبازة**: من المدن الرومانية القديمة؛

✓ **جميلة**: تقع بولاية بسطيف، من أقدم المدن الرومانية بالجزائر؛

✓ **الطاسيلي**: تحتوي على أكثر من 15000 لوحة صخرية فنية؛

– **قلعة بني حماد**: تقع بولاية المسيلة، وهي من المدن الإسلامية، تأسست سنة 1007م كانت عاصمة الدولة الحمادية؛

– **قصر ميزاب**: أنشأ من طرف الإباضيين؛

- **القصبة:** توجد بالجزائر العاصمة، وهي مدينة إسلامية.

بالإضافة إلى هذه الموارد الثقافية، فإن الحضارات التي توالت على الجزائر بمر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا بتواجد في أغلب مناطق الجزائر يمكن ذكر أهم مراحلها في:

- ✓ **الحضارة الرومانية:** عمرت قرابة خمسة قرون توجد آثارها في العديد من المدن أهمها تيمقاد، جميلة، تيبازة، شرشال، قالمة، تبسة؛
- ✓ **الحضارة الإسلامية:** نجد من أهم معالمها في العديد من المواقع الأثرية، كقلعة بني حماد بالمسيلة، المنصورة بتلمسان، والمساجد العتيقة بالجزائر العاصمة، كذلك الزوايا كالزاوية التيجانية، الرحمانية، وزاوية كويتة، وزاوية الهامل ببوسعادة، والتي تعتبر منتوج سياحي رائع؛
- ✓ **المرحلة الاستعمارية:** حيث أصبحت المواقع الحربية والمعتقلات مناطق أثرية تاريخية بالإضافة إلى الفنادق التي شيدها المستعمر والتي كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين.

كذلك تعتبر الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة عامل مهم في تحسين صورة السياحة الجزائرية، فهي تنوع من منطقة لأخرى، مثل صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز، بالإضافة إلى أن التظاهرات الثقافية تعتبر من الموروثات الحضارية، التي تعمل الوزارة على تأهيلها وإدماجها ضمن استراتيجية تنمية القطاع السياحي لأنها تمثل رافدا سياحيا ثقافيا يلقى رواجا وتدفقا سياحيا واهتماما على المستوى الدولي[1].

2. **واقع القطاع السياحي في الجزائر:** يمكن تجسيد واقع القطاع السياحي على بعض المؤشرات الاقتصادية:

- **مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** يعد القطاع السياحي قطاع مكون للناتج المحلي الإجمالي حيث يدل هذا الأخير على معرفة مدي تطور القطاع السياحي والشكل التالي يوضح مساهمة الناتج المحلى الإجمالي في قطاع السياحة.

الشكل رقم (3-13): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2010-2020)

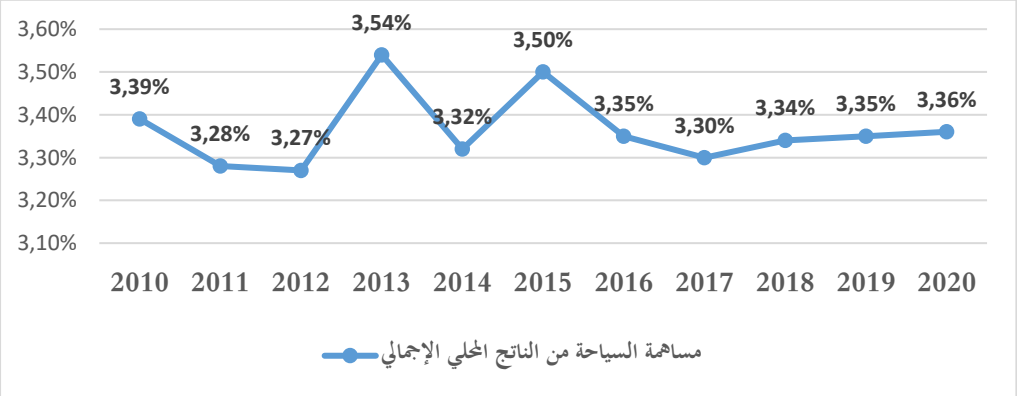

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- The world Bank, Travel and Tourism direct contribution to GDP, 2010-2020.

[1] السعيد بن لخضر، صورية شنبي، "**مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الجول المجاورة المنافسة لها (تونس –المغرب)**"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2018، ص ص25، 26.

يظهر الشكل رقم (3-13) أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة حيث لم تتخطى نسبة مساهمته 4% خلال المدة المدروسة، رغم وجود الكثير من الأنشطة المباشرة والوكالات السياحية الا أن نسبة مساهمة هذا القطاع تظل ضئيلة بالمقارنة مع القطاعات السياحية للدول المجاورة، وهذا بسبب الأزمة الأمنية التي مست الوطن خلال التسعينات والتي لا تزال الجزائر تعاني من مخلفاتها واعتماد الجزائر اعتمادا كليا على قطاع المحروقات وعدم وجود برامج للنهوض بهذا القطاع وعدم الاستغلال الأمثل للمرافق السياحية التاريخية للبلاد.

- **مساهمة القطاع السياحي في التشغيل:** يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات التي تساهم في توفير مناصب شغل، كما يساهم في تخفيض معدلات البطالة نظرا لتوفر الإمكانيات السياحية، والشكل أسفله يبين مساهمة قطاع السياحة في العمالة.

الشكل رقم (3-14): مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل للفترة (2010-2020)

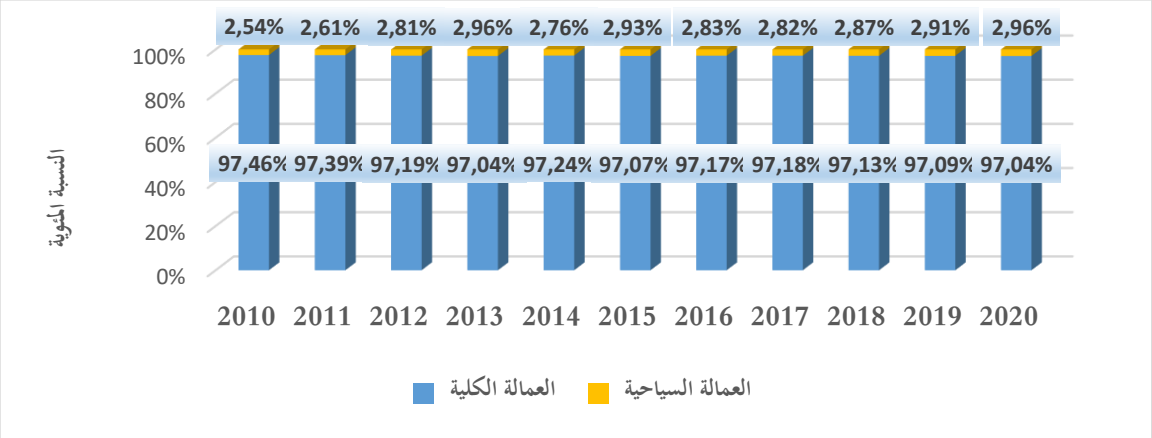

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- **The Warld Bank,** travel and Tourism direct contribution to employment, 2010-2020.

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن القطاع السياحي وبالرغم من توفر الجزائر على الكثير من الهياكل القاعدية المتمثلة في مرافق الترفيه والفنادق والمطاعم لا يستوعب نسبة كبيرة من المورد البشري وخاصة اليد العاملة، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة هذا القطاع في العمالة الكلية لم تتعدى طيلة الفترة المدروسة 3% وهو ما يدل على عدم الاهتمام بهذا القطاع نظرا للإمكانيات التي تمتلكها الجزائر.

- **مساهمة القطاع السياحي في الميزان السياحي:** تعمل السياحة على تحسين ميزان المدفوعات الدولة الجزائرية، والميزان السياحي هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات السياحية والنفقات السياحية الخارجية، والجدول الآتي يفسر وضعية الميزان التجاري في الجزائر:

الجدول رقم (3-9): تطور الميزان السياحي الجزائري للفترة (2010-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإيرادات السياحية	219	208,3	196	230,3	258	303,7	209	141	169,1
النفقات السياحية	574	501,7	428	410,2	611	676,7	475	580	494,5
رصيد السياحة	-355	-293,4	-232	-179,9	-353	-373	-266	-439	-325,4

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Office National des Statististique, l'Algérie en Quelque Chiffre, Edition, 2010, 2012,2016,2017,2018.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزان السياحي الجزائري يسجل عجز دائم وهذا بسبب النفقات التي تعتبر كبيرة مقارنة مع الإيرادات التي من المفروض أن تكون هي الأكبر وهذه الأخيرة لم تتعدى طيلة فترة الدراسة 303,7 مليون دولار أمريكي وهذه القيمة منخفضة جدا عند النظر الى الإمكانيات والمرافق الضائعة والغير مهتم بها التي تمتلكها الجزائر مقارنة مع الدول المجاورة لها، وهذا العجز راجع الى عدم قدرة الدولة على جذب السياح سواء الأجانب والمحليين وكذلك كثرة المشاكل الإدارية والتقنية وعدم توفير مصادر تمويلية من أجل النهوض بهذا القطاع وتأخير المشارع وتوقيفها في منتصف عملية الإنجاز، وكذلك ضعف عملية الترويج للسياحة في الجزائر والسبب الأكبر هو غياب الأمن والأمان في فترات سابقة والتي لا زالت الجزائر الى حد الساعة تعاني من مخلفات هذه الحادثة.

3. **المشاكل التي يواجهها القطاع السياحي بالجزائر:** يعاني القطاع السياحي في الجزائر من عدة مشاكل ومعوقات تجعله يقف في وجه العديد من التطورات نذكر أهم هذه المشاكل[1]:

- ضعف القطاع السياحي يؤدي بالدرجة الأولى الى ضعف الهياكل القاعدية، بحيث تدني جودة الخدمات السياحية وضعف قدرات الإيواء والاطعام السياحية؛
- ضخامة القدرات الفندقية الغير مصنفة (حوالي 507 فندق غير مصنف سنة 2000) والتي تمتاز برداءة نوعية خدماتها مما ينعكس سلبا على صورة العرض السياحي الجزائري؛
- غياب نظام متكامل وقابل للمنافس للنقل بشتى أنواعه،
- ضعف تأهيل الموارد البشرية، وقلة احترافية عمال ومستخدمي القطاع السياحي؛
- تدهور البيئة بكل أنواعها وإهمال العديد من المعالم التاريخية والأثرية؛
- عالق العقار السياحي كأهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتفقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى؛

[1] بغداد بنبن، عبد الرحمان بنبن، " **السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص ص86، 87.

- طول المراحل التي مر عليها المستثمر السياحي من أجل الوصول إلى انشاء مؤسسته بحيث يضطر لأداء 14 مرحلة كاملة مقارنة بالمغرب وتونس التي فيها بين 5 إلى 9 مراحل إدارية؛
- الفساد الإداري وغياب الشفافية، حيث تعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية تؤدي إلى لجوء المستثمر إلى الطرق الغير قانونية كالرشوة والمحسوبية والوساطة لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة مما يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة؛
- ضعف الحوافز بما فيها الحوافز العربية الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية؛
- انتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بالمناطق السياحية؛
- ضعف الثقافة السياحية لدى معظم شرائح المجتمع الجزائري وتراكم المشاكل البيئية؛
- الوضع الأمني الذي كان سائدا خلال فترة التسعينات من القرن الماضي حال دون تطور القطاع السياحي في الجزائر.

4. **الحلول الممكنة للنهوض بالقطاع السياحي بالجزائر**: من أجل النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر سنتناول مجموعة من الحلول نلخصها فيما يلي[1]:
   - تأهيل المورد البشري العامل في القطاع السياحي؛
   - تشجيع المقاولين للاستثمار في القطاع السياحي؛
   - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي من خلال التحفيزات الجبائية وتسهيل الاجراءات الادارية للاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى المستثمر الأجنبي في القطاع السياحي؛
   - التركيز على السياحة الداخلية كأولوية النجاح في استقطاب السياح الأجانب والحفاظ على العملة الصعبة، وهذا باعتبار السوق السياحي الداخلي يشهدا طلبا متزايدا على السياحة؛
   - زيادة وعي المواطن الجزائري بأهمية السياحة ومحاولة إكسابه ثقافة سياحية، وهنا يبرز دور وسائل الإعلام والهيئات المتخصصة في الإعلام السياحي، حتى يصبح المواطن شريكا أساسيا في الترويج للسياحة في الجزائر؛
   - حل مشكلة العقار السياحي بسن القوانين الكفيلة بذلك؛
   - الاهتمام بالبنى التحتية من شبكة مواصلات، مطارات، موانئ وتوفير التكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصالات.

[1] ناصر الدين بن أحسن، سامي بلبخاري، "**القطاع السياحي كأحد البدائل الاستراتيجية لقطاع المحروقات**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول" التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتحول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/04/25، ص15.

المطلب الثاني: بدائل أخرى للتنويع الاقتصادي في الجزائر

تعتبر الطاقة المتجددة أفضل بديل لتنويع الاقتصاد الجزائري التي تسمح بضمان سيرورة النشاط الاقتصادي، وتعد الجزائر من بين الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة كبديل لطاقات التقليدية ومن أهم الإمكانيات الطاقوية التي تتربع عليها.

أولا: مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر: تنقسم مصادر الطاقة المتجددة إلى[1]:

1. **الطاقة الشمسية**: نظرا لكبر مساحة الجزائر من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة ثانية، تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع منها المقدرة ب 5 كيلوواط /الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني وتصل أحيانا إلى 7 كيلوواط/ الساعة، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلوواط في الساعة للمتر المربع الواحد على مساحة تقدر ب 2381741 كلم^2، هذه الإمكانات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.
2. **طاقة الرياح**: تختلف طاقة الرياح في الجزائر اختلافا كبيرا من مكان إلى آخر، هذا يرجع أساسا إلى التضاريس وتنوع المناخ، وتتوفر الجزائر على إمكانات معتبرة منها حيث تهب على الجزائر رياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي، بمتوسط سرعة تفوق 7م/ثانية، خصوصا في المناطق الساحلية وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون واط ساعي، وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة. ويمكن استخدام هذه الطاقة الكامنة لإعادة ضخ المياه وخاصة في الهضاب العليا[2].
3. **الطاقة المائية**: إن حصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5 أي حوالي 286 جيجاوات، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة، وخلال 2005 تم اعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة بولاية جيجل بقدرة 100 ميغاوات.
4. **طاقة الحرارة الجوفية**: يشكل كلس الجوارس ي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40 درجة مئوية، والمنبع الحار هو منبع المسخوطين 96 درجة مئوية، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي على العموم تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2 م/ثا من الماء الحار وهي جزء صغير فقط مما تحويه الخزنات[3].

---

[1] وزارة الطاقة والمناجم، " **مزايا الطاقة الشمسية**"، مجلة الطاقة والمناجم، العدد8، الجزائر، 2008، ص133.

[2] عقيلة ذبيحي، " **الطاقة في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر–**"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص228.

[3] رابح أوكيل، عبد القادر مسعد، " **برامج الطاقة المتجددة كبديل استراتيجي للدول النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات –دراسة حالة الجزائر–**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول" المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017، ص13.

5.الكتلة الحيوية: ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

- **الإمكانيات الطاقوية من الخشب:** تتمثل أساسا في الغابات التي تتمركز في شمال البلاد وتمثل 10% من المساحة الإجمالية، وتقدر الطاقة الإجمالية لهذه الموارد ب 37 ميغا طن. م. ن/ السنة؛
- **الإمكانيات الطاقوية من نفايات المنازل والنفايات الزراعية:** إن القيمة الطاقوية للنفايات تقدر ب 8.64 مليون ط. م. ن/ السنة منها 2.26 مليون ط. م. ن/ السنة، وفي هذا الإطار تم الانطلاق في مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من النفايات المنزلية بواد السمار بقدرة 6 ميغا واط[1].

ثانيا: الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة بالجزائر: ربما لن تكون الجزائر مهددة بنفاد البترول لتوفرها على الطاقات المتجددة خاصة الشمسية منها ،حيث أنها إن أحسنت استغلالها بدخولها مرحلة التصنيع الشامل، ومنافسة أكبر الاقتصادات البارزة فإنها ستوفر مداخيل أكبر من مداخيل النفط ، ومنه ستبقى الجزائر تحافظ على ميزتها الأساسية كبلد منتج قوي لمصادر الطاقة، إذ سوف تنتقل إلى مرحلة جديدة تتميز باستغلال الطاقة المتجددة ، والشروع في تصدير الطاقة الشمسية نحو أوروبا (لتوفر المورد الشمسي من جهة والقرب الجغرافي من جهة أخرى)، وهكذا يمكن للجزائر أن تثبت مرة أخرى أنها بلد طاقوي يجدد قدراته الإنتاجية والتصديرية بصورة متواصلة، كما أن الجزائر بموقعها و قدراتها الطاقوية تستقطب أكبر المستثمرين خاصة من الاتحاد الأوروبي ،حيث توجد مشاريع مشتركة في ميدان تطوير الطاقة الشمسية ويمكن أن تدخل مرحلة المردودية بعد سنوات من الآن ، وهو ما يسمح للجزائر بتحسين قدراتها في التحكم في تقنيات التصنيع[2].

ومن المتوقع أن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة البديلة آفاق 2020 لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني، والمورد الأهم والأكبر في الخزينة العمومية بنسبة تتجاوز 96% حسب الاحصائيات الصادرة في بنك الجزائر. كما يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر 36% من حاجاتها بحلول عام 2040 وربما سيخفف هذا حاجاتها للبترول، إذا ما استغلت الطاقات المتجددة استغلالا صحيحا وبالتالي إمكانية انتقالها من بلد يعتمد على موارد نافذة الى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة، وهو الرهان الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر وبقدرات تنافسية كبيرة[3].

ثالثا: برنامج الطاقة المتجددة في الجزائر: قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة (2010-2030) وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب، مثل الموارد الشمسية، واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط من الطاقة ذات الأصول المتجددة، خلال الفترة (2011-2030)، وسيوجه

---

[1] محمد مداحي، "**فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في الجزائر**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج ، الجزائر، 2015، ص117.

[2] عقيلة ذبيحة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص248.

[3] عادل عمراوي، "**بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص ص56، 57.

12000 ميغاواط منها للاســـتهلاك الإجمالي، وبالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء، وتوجه 10000 ميغاواط الباقية نحو التصدير[1]، والجدول التالي يوضح ما سبق ذكره:

الجدول رقم (3–10): مراحل إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر خلال الفترة (2011 – 2030)

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط مخصص للسوق الوطنية مع احتمالية تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق. 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير

المصـدر: أحلام خليفة، **"مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7 و8 أكتوبر 2015، ص5.

ويعتمد البرنامج بصـفة أسـاسـية على تطوير مصـادر الطاقة الشـمسـية بنوعيها الضـوئية والحرارية والطاقة الهوائية كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–11): الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في ظل برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر

نوع الطاقة	السنوات 2011 –2020		السنوات 2021 –2030
الطاقة الشمسية الضوئية	إنجاز مشاريع تقدر ب MW800		إنجاز مشاريع تقدر ب MW200
الطاقة الشمسية الحرارية	**2015–2011**		**2030–2021**
	إنجاز مشروعين مع التخزين	MW 150لكل وحدة	إنجاز مشاريع تقدر ب 500 MW
	إنجاز مشروخ محطة مختلطة غازية شمسية بحاسي الرمل	MW 150 منها MW25 من الطاقة الشمسية	
	2020–2016		**2030–2024**
	إنجاز أربع محطات مع التخزين	1200 MW	إنجاز مشاريع تقدر ب 600 MW
طاقة الرياح	**2013–2011**		**2030–2016**
	تأسيس أول مزرعة هوائية بأدرار	10 MW	إنجاز مشاريع تقدر ب 1700 MW
	2015–2014		
	إنجاز مزرعتين هوائيتين	MW 20 لكل واحدة	

المصـدر: سـكينة حملاوي، فيروز سـلطاني، **"الطاقات المتجددة كخيار اسـتراتيجي جديد في ظل التنويع الاقتصـادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات أعمال اليوم الدراسي حول" الخيارات الاستراتيجي والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 19 أفريل 2018، ص529.

[1] رابح أوكيل، ريم خالدي، **" الطاقات المتجددة اســـتراتيجية بديلة لقطاع المحروقات – الجزائر نموذجا–"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول" متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصـادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسـعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص7.

رابعا: التحديات التي تواجه استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر: يمكن حصرها كما يلي[1]:

- تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالطاقة الأحفورية، وهي أحد العوامل التي يمكن أن تخفف من اندفاع المسؤولين نحو الطاقة المتجددة، خوفا من إحداث تأثير سلبي في منظومة إنتاج النفط وأسعاره، وقد برز ذلك في توجه الجزائر نحو استغلال الغاز الصخري في آفاق 2030، حيث تمتلك الجزائر ثالث مخزون في العالم باحتياطي يقدر بنحو 20 ألف مليار متر مكعب بديلا للنفط المتوقع نفاده خلال العقدين القادمين، وهو ما يبقي على هيمنة قطاع الريع على الاقتصاد الوطني؛
- ارتفاع رأس المال اللازم لمشروعات الطاقات المتجددة، كما أن العائد على الاستثمار يحتاج إلى وقت أطول من مصادر الطاقة الأحفورية، يحتم على الجزائر الدخول في شراكة مع الاستثمار الأجنبي أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة؛
- المساحات الكبيرة من الأراضي التي يجب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح كالطاقة الشمسية، وهو ما يتطلب سياسات وبرامج واضحة لاستخدامات الأراضي وتمليكها للدولة، ورغم المساحة الهائلة التي تتمتع بها الجزائر فهي تعاني من صعوبة في توفر الأوعية العقارية؛
- محدودية القدرات التصنيعية المحلية لمعدات إنتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة مع الشركات العالمية نتيجة عدم كفاية الموارد البشرية الفنية الوطنية، وهو ما يضطر السلطات إلى الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الدولية، إضافة إلى ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي والتطوير لمعدات الطاقة المتجددة؛
- إن إنتاج واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في إنتاج الطاقة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والوقود الحيوي)، يحتاج إلى تضافر جهود عدد كبير من الشركاء منهم شركات التصنيع والمستخدمين، والسلطات التشريعية والتنفيذية ذات الصلة والبحث العلمي وغيرها، كما يجب تحديد الأدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام إداري متكامل للتنسيق بين هذه الأطراف من أجل الوصول إلى إنتاج الطاقة من مصادر متجددة، والجزائر تفتقر للجانب التنسيقي وتعاني من صعوبة التخزين.

خامسا: سبل علاج المشاكل التي تواجه استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر: يتطلب من الجزائر توخي مجموعة من الخطوات من أجل تجنب التحول من ريع بترولي إلى ريع شمسي، وذلك من خلال[2]:

- **تلبية الطلب الداخلي**: لأن السوق المحلية أولى من السوق الدولية في حالة العجز عن تلبية الطلب الداخلي؛
- **استباق خطوات المنافسين**: وذلك بانضمام منافسين جدد أحسن من المنافسين التقليديين، والاعتماد على السوق الأحفورية بدلا من السوق الجديدة نتيجة توفر ميزات نسبية وهذا من خلال رؤية تجمع بين البعدين الاقتصادي والسياسي؛

[1] محمد مداحي، عماد غزازي، "**الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي في ميزان التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي السادس حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص9.

[2] محمد مداحي، عماد غزازي، "**نفس المرجع السابق**"، ص ص9، 10.

- **التسعير على أساس السوق:** تحتاج الجزائر في بداية المرحلة اقتداء بالتجربة الألمانية بمنح أسعار تفضيلية للغاية لمنتجي الطاقة المتجددة تشجيعا لانتشار الألواح الشمسية؛
- **إطلاق نسيج صناعي متخصص في الطاقات المتجددة:** يشمل سوق المواد، سوق الخدمات وسوق الشغل؛
- **تحفيز الابتكار التكنولوجي:** وذلك من خلال تقييم العمل الإبداعي الوطني للمشاركة الفعالة في المخططات الاقتصادية وليس فقط في ملتقيات أو في أيام سنوية.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي: الحلول والآفاق

في ظل قيام الجزائر برؤية استشرافية لاقتصادها الوطني، ووضع مجموعة من الخطط المستقبلية للحد من الاختلالات في أسعار المحروقات التي بقي الاقتصاد الوطني مربوطا ومرهونا بها، أعلنت الجزائر عن نموذجها الاقتصادي حتى سنة 2030، والذي ينص على مجموعة من الاصلاحات والاعتماد على صادرات القطاعات الاخرى في ظل هبوط أسعار المحروقات، وهذا المطلب يبين الحلول والإصلاحات المقترحة.

أولا: الحلول المقترحة لتنويع الاقتصاد في الجزائر: تتبع الجزائر مجموعة من الركائز من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي نلخصها فيما يلي:

- **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:** وذلك بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة، الهندسة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة...إلخ عن طريق سياسات متكاملة فيما بعضها مما يؤدي إلى زيادة الترابط بين القطاعات وزيادة إنتاجيتها[1].
- **تغيير نموذج النمو الحالي:** حيث ينبغي على السلطات أن تقوم بالتحول من نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص؛
- **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية[2].
- **تحسين بيئة الأعمال:** وذلك من خلال وضع السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة[3].

بالإضافة إلى مجموعة من الشروط والركائز لإنجاح التنويع الاقتصادي بالجزائر أهمها[4]:

---

[1] http://w.w.w.elhiwardz.com (consuté le 13/05/2022 à 20:30)

[2] صندوق النقد الدولي، **"الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية"**، النشرة الإلكترونية"، 2019، ص3.

[3] أسماء بلعما، دحما بن عبد الفتاح، **"مرجع سبق ذكره"**، ص ص342.

[4] سيساني ميدون، إلياس ميدون، **" الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي في الجزائر (2000-2016)"**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 04، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص77.

- ✓ الخروج من نمط الاقتصاد النمطي المعتمد على منتوج واحد وهو النفط، ولذي يشكل نسب عالية في الإيرادات العامة للدولة وفي تغطية النفقات العامة إلى اقتصاد متنوع يقوم على استغلال القطاعات الاستراتيجية، والإمكانيات الجغرافية والسياحية لكل بلد لدفع عجلة التنمية الوطنية؛
- ✓ تعزيز ومساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي مع ضرورة التركيز على توفر البنية التحتية التي تخدم الصناعة القاعدية والتحويلية؛
- ✓ تبني استراتيجية تنويع اقتصادية مع تطوير التجارة البينية خاصة العربية مع الاستفادة من خبرات وتكنولوجيات الدول الأوروبية؛
- ✓ فتح كافة مجالات النشاط الاقتصادي أمام القطاع العام والخاص على حد سواء، والتي تخدم التنمية الاجتماعية وتخفض من نسب البطالة والفقر.

ثانيا: معالم تنويع الاقتصاد الجزائري: نلخصها كالآتي[1]:

- **وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي**: التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في آفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي،
- **بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع الاقتصادي**: وذلك من خلال تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التقديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية؛
- **التغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية**: عن طريق القضاء على الرشوة والفساد في الإدارة، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام؛
- **استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات**: بإعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق والاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات؛
- **دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة**: تقديم حوافز ضريبية داعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى التي تخدم تنويع الاقتصاد؛
- **تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية**: إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية؛
- **تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية**: بتبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 59/41، خلق وسطاء ترويج الاستثمار، إصلاح القطاع المصرفي والمالي؛
- ترشيد الإنفاق العام: عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد؛

[1] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 341، 342.

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** بإحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع العام وفتح المجال للقطاع الخاص؛
- **الاهتمام بالموارد البشـــرية:** وذلك عن طريق تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدما فيما يخص الموارد البشرية، وسجلت رصيد 0.736 سنة 2014، لتحتل المرتبة 83 من بين 187 دولة بعدما كانت في المرتبة 93 في 2012.

ثالثا: آفاق التنويع الاقتصادي الجزائري: تتمثل فيما يلي:

1. **مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد:** في ظل الأوضاع السابقة التي ميزت الاقتصاد الجزائري، والتي تؤول في نهاية الأمر بفقاعة، يتبعها ركود اقتصـادي يسـتمر إلى فترة طويلة من الزمن، حتى تعاود أسـعار النفط ارتفاعها وكشـف الانخفاض الشـديد لأسـعار النفط الذي عرفته الجزائر منذ منتصـف 2014 عن هشاشة الاقتصاد[1]، حيث أعلنت الجزائر عن نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي حتى 2030 والذي يركز على إصـلاح النظام الضـريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات وتقليص الاعتماد على صـادرات الطاقة في ظل هبوط أسعار النفط الخام والتي استنزفت مداخيلها من النقد الأجنبي[2].
2. **مراحل نموذج النمو الاقتصـادي الجديد:** ومن خلال خيار رؤية طويلة الأجل، تؤكد الجزائر طموحها في أن تصبح القوة الناشئة نتيجة للتحول الهيكلي على مدى العقد المقبل، لهذا سيتم طرح ثلاث مراحل للنمو[3]:

– **مرحلة الإقلاع (2016–2019):** وهي مرحلة تطمح إلى زيادة عائدات الضـرائب 11% كل عام، مع إعادة النظر في دعم الكثير من المواد الاسـتهلاكية ومشـددة على ضـرورة الحفاظ على العدالة الاجتماعية، ولتأكيد خطورة المرحلة تضع الوثيقة في صفحتها الثامنة سيناريو باعتبار السعر الأدنى المتوقع للنفط في حدود 40 دولار سـنة 2017، و45 دولار سـنة 2018، و50 دولار سـنة 2019 ويمكن القول إنه حتى لو تحقق ذلك فسـنكون أمام "حالة من التدهور سـتعمق عجز الخزينة العمومية"[4].

---

[1] أحمد سـلامي، وفاء تنفوت، **"نحو اسـتراتيجية تعزيز الموارد المالية كأرضـية لتمويل متطلبات التنمية في الجزائر"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول" رهانات الاقتصـاد الجزائري في ظل الأوضـاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصـادي الجديد؟"، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، يومي 22 و23 أكتوبر 2014، ص288.

[2] سميحة زراري، مروة كرامة، **"أهم التطورات الدولية الحديثة وانعكاسـها على الاقتصـاد الجزائري –دراسـة تحليلية اسـتشـرافية"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول" التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية"، الجزء 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص26.

[3] أحلام هواري، علي سدي، **"مرجع سبق ذكره"**، ص226.

[4] محمد بن بوزيان، كفية قسـميوري، **"الانقلاب الاقتصـادي الجزائري رد فعل اسـتعجالي أم رؤية اسـتشـرافية"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول" رهانات الاقتصـاد الجزائري في ظل الأوضـاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصـادي الجديد؟"، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، يومي 22 و23 أكتوبر 2014، ص377.

- **المرحلة الانتقالية (2020-2025)**: تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر والتي توجد عليها أغلب المؤسسات الاقتصادي العمومية الخاصة أو المختلطة، تقتضي بأن تستفيد منتجاتها من السلع والخدمات ذات الأولوية في السوق الوطنية[1].
- **مرحلة الاستقرار أو الدمج والالتقاء (2026-2030)**: يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة توازن[2].

3. **أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد**: تنقسم أهداف النموذج إلى شقين نبرزها فيما يلي[3]:

- **شق الموازنات**: يبرز النموذج ثلاثة أهداف رئيسية في آفاق العام 2019:
  - ✓ تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
  - ✓ تخفيض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
  - ✓ حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.
- **الشق الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي**: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة:
  - ✓ تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5 % سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
  - ✓ مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2 أو 3 مرات خلال ذات الفترة حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي؛
  - ✓ مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام آفاق عام 2030؛
  - ✓ تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات؛ تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة 6% في العام 2015 إلى 3% في آفاق 2030؛
  - ✓ تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

4. **محاور نموذج النمو الاقتصادي الجديد**: من أجل تحقيق أهداف النموذج تم تحديد ثلاث محاور استراتيجية نذكرها فيما يلي:

- **تعزيز نظام الاستثمار**: من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية

[1] عمار لوصيف، لزهر العابد، "**نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية–**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص14.

[2] https://www.aps.dz/ar/economie/41833-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%A7%D9%82-2030-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84 (consulté le 14/05/2022 à 17:50)

[3] Ministère des Finances,**" le nouveau modéle de croissance (synthese)",** Algérie, 2016, page02.

للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة ، وهذا يتطلب تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو وسياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتقوية العلاقات بين الجامعة والمؤسسة[1].

- **الملاءة الخارجية:** الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا 6.5% سنويا، حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات أن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنسية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة أحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية، صناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنويات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية 2020[2].
- **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي هدف التنويع من خلال تطوير فروع جديدة العوامل الخارجية، لأخذ دور بالنسبة للصناعة خارج المحروقات ب 10% من إجمالي القيمة المضافة بحلول عام 2030، كما يتعين على القطاعات الأخرى أن تشهد معدل نمو مستدام بنسبة 6.5 % سنويا في مجال الزراعة و 7.4% لخدمات التسويق، أما مساهمة البناء والأشغال العامة تنخفض في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا لصالح مجالات المعرفة، لبلوغ نمو بمعدل 1.7% خلال هذه الفترة، وكذلك عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط الإنتاجي والسرعة التي يتم بها هذا القطاع يظهر أول صعوبة سيواجهها الاقتصاد خلال عملية التنويع، وهذا يمكن التعامل معه من خلال تنفيذ السياسات الصناعية وكذا دعم وتحرير أكبر للمبادرات لتحقيق معدلات نمو القطاعات المطلوبة[3].

[1] ذهبية لطرش، دلال عرامة، **"متطلبات التنويع القطاعي في الجزائر لتجسيد أهداف النموذج الاقتصادي للنمو"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول" التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية"، الجزء 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص ص29، 30.

[2] بختة بطاهر، العابد شرفاوي، طارق رقاب، **"سياسات تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول" التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية"، الجزء 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص ص42، 43.

[3] عبد الحكيم قلوح، الغالي بن إبراهيم، **"واقع الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الكلية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي كقاعدة للنموذج الجديد للنمو 2016/2030 (دراسة تحليلية للفترة 2001-2017)"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول" التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية"، الجزء 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص127.

5. **شروط نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد:** إن تجسيد مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من أجل إرساء دعائم اقتصاد يليق ببلد بحجم وقدرات الجزائر المادية والبشرية، يقتضي اتخاذ خطط وتدابير مستقبلية، مع ضرورة تجسيدها على أرض الواقع بالتركيز على النواحي الآتية[1]:

- القيام بإصلاحات هيكلية عميقة، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال الإبقاء على نمط التفكير القديم واعتماد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى حقبة السبعينات، فالمطلوب هو مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وخلق شعب إنتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة والبيو تكنولوجيا؛
- تحفيز المقاولاتية في الجزائر؛
- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما مسماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال التخفيض في استهلاك الطاقة إلى النصف وتطوير مصادر طاقوية بديلة؛
- تقييم الاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني؛
- إصلاح النظام البنكي، وتطوير سريع لسوق رؤوس الأموال؛
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه؛
- ضرورة تجاوز التباهي بالإمكانيات والمقومات السياحية إلى بناء قطاع سياحي فعال مولد للثروة؛
- وضع مسالة الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي كهدف استراتيجي وذلك عن طريق تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي وخصوصيات كل منطقة، والبحث ضمن السبل العلمية الممكنة لترقية طرق الزراعة المروية وزيادة رقعتها، الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية ذات الصبغة العائلية، والعمل على تشجيع المنتوج العلى ما يتماشى مع الخصائص المناخية ونوعية التربة في كل منطقة؛
- استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغار لبعث النشاط الفلاحي؛
- منح عقود الملكية الفلاحين المستثمرين؛
- العمل لضمان وصول برامج الدعم الفلاحي للفلاحين الحقيقين وتطوير سبل تخزين المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يضمن عدم تعرضها للتلف؛
- حكامة النموذج الاقتصادي الجديد هو النظام وطني جديد للاستثمار ونظام وطني للإحصاء، مع تقييم السياسات العامة، علما أن السياسات الاقتصادية مالها الفشل إذا لم توضع بين أيدي إدارات ووكالات تنفذ بفاعلية، وبين التشريع والواقع فجوة، سببها الرئيس وضعف الحوكمة.

[1] ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، "**النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر – بين الواقع والتجسيد–**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص ص92، 93.

خلاصة الفصل:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل للنهوض والهبوط حيث تعد المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات عماد الميزانية العامة ومحركا للنشـــاط الاقتصـــادي، إلا أن الاعتماد الكبير على المورد الناضـــب أدى إلى حدوث اختلالات على هياكل الاقتصاد الجزائري إذ جعله مرهونا بتقلبات أسعار هذه الموارد.

ومنه يعتبر التنويع الاقتصـــادي حلا مثاليا لتجنب التبعية الكلية للاقتصـــاد الوطني على قطاع المحروقات، حيث يجب على الجزائر تبني اســتراتيجية جديدة تحرر هذا الاقتصــاد الريعي من التبعية المطلقة لهذا القطاع وتجنبها مشاكل ناتجة عن التغيرات والتقلبات المستمرة والدائمة لأسعار النفط والغاز على مستوى الأسواق العالمية، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للثروات والإمكانيات الهائلة التي تملكها الجزائر كالزراعة، الصناعة والسياحة، فبالنظر إلى مساحة الوطن وإمكانياته الجبارة والثروات الطبيعية التي يسخر بها فالنهوض بمثل هذه القطاعات تؤهلها لتكون بديلا ممتازا لقطاع المحروقات.

.

الخاتـــمة العامة

تعد الصناعة النفطية المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر أحادي الجانب كون الدولة الجزائرية تعتمد على هذا المورد الناضب بشكل كبير، إذ تشكل عوائد المحروقات المصدر الأول والأساسي لمداخيل الدولة، فهي الأساس الذي تقوم عليه الميزانية العامة للدولة وصادراتها، إذ يرتبط النمو الاقتصادي بمستوى النمو المسجل على قطاع المحروقات الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهينا لتقلبات أسعار الموارد النفطية وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية والتشوهات على مستوى البنية الاقتصادية.

وأمام هذا التذبذب في أسعار المحروقات وعدم استقرارها الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني يجب على الجزائر تبني استراتيجية لتنويع اقتصادها على المدى الطويل للنهوض بالاقتصاد وجعله مستقر وفك الارتباط الوثيق بقطاع المحروقات، ومن أجل التأقلم مع الظروف القاسية التي تواجهه سواء الداخلية او الخارجية، إضافة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وتنشيط القطاعات البديلة منها القطاع الصناعي، الزراعي والسياحي، وهو ما يساهم في تقليل نسب البطالة والتضخم، فهذه القطاعات أصبحت عمودا يجب أن يقوم عليه الاقتصاد الجزائري، فالتنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية في الوقت الراهن من أجل الخروج من حلقة الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد جديد هدفه زيادة الاستثمارات وتحسين أداء القطاعات الصناعية.

بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر إلا انها لم تستطع تنويع اقتصادها والنهوض يه، وهذا راجع لنقص الهياكل القاعدية وعدم توفر القدرات المؤسساتية اللازمة والمناخ المناسب.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

بعد دراسة الموضوع ومحاولة الإحاطة بكل الجز=وانب المتعلقة به يمكننا اختبار صحة الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** يعد التنويع الاقتصادي الحل الأمثل الذي تلجأ اليه الدول ذات الاقتصاد الريعي وخاصة الجزائر من أجل الابتعاد عن مخاطر الاعتماد على الموارد الناضبة وتفعيل الصناعات خارج نطاق المحروقات، وهذا من أجل توفير العديد من مصادر الدخل وتنويعها مع الاستفادة من تجارب الدول الرائدة وهو ما لخلص الجزائر من مشكلة الانكشاف الاقتصادي **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- **الفرضية الثانية:** رغم الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر والتي يمكنها اخراج الاقتصاد الوطني من دائرة الريع، الا أن الجزائر لم تستغل هذه الموارد المتاحة بالشكل المناسب وذلك من أجل التقليل من شدة الاعتماد على المحروقات وبالتالي لم تنجح في تبني استراتيجية تخلصها من هذه التبعية **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**
- **الفرضية الثالثة:** تعتبر المحروقات العمود الأساسي الذي تقوم عليها اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة لهده الموارد الطاقوية، وكذلك فهي المصدر الأول لمداخيل تلك الدول الا أنها تأثر سلبا على النشاط الاقتصادي وهذا راجع للعوامل العديدة والمتحكمة فيها منها العوامل الجيوسياسية، السياسية، الطبيعية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والعرض والطلب **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

- **الفرضـية الرابعة:** لتنويع الاقتصـاد الجزائري والخروج من حلقة الاقتصـاد الأحادي يمكن للجزائر أن تعتمد على عدة قطاعات كالقطاع الصـناعي، الزراعي والسـياحي لتنويع مصـادر دخلها، خاصـة مع التذبذبات الكبيرة في أسـعار المورد الطاقوي والذي تعتمد عليه الجزائر بشـكل كبير **وهو ما يؤكد صـحة الفرضـية الرابعة.**

❖ **نتائج الدراسة:**

- يعمل التنويع الاقتصادي على الحد من التبعية للدول أحادية الجانب والاتجاه إلى اقتصاد متنوع.
- يسـاهم التنويع الاقتصـادي في التقليل من المخاطر التي تمس الهيكل الاقتصـادي والانتاجي، كما يقلل من تذبذب الناتج المحلي الإجمالي.
- يهدف التنويع الاقتصـادي الى اسـتقرار اقتصـاديات الدولة ويجنبها التعرض للصـدمات الخارجية، وتحقيق الاستقرار في الموازنة العامة.
- الأســـاس الذي يقوم عليه التنويع الاقتصـــادي هو تنويع العوائد لتحقيق أكبر عدد من عوائد الإنتاج والحصول على مصادر دخل متعددة وتفعيل القطاعات خارج نطاق المحروقات.
- يساهم التنويع الاقتصادي في بناء اقتصاد جديد، عصري، مستقر ومتعدد الموارد الاقتصادية.
- تحتل المحروقات مكانة كبيرة في الأســواق العالمية وعذا من خلال اكتســبها أهمية جعلتها تصــبح ســلعة استراتيجية هامة.
- تتأثر أسعار المحروقات بعوامل عديد كالعرض والطلب مما جعل أسعارها متذبذبة ومستقرة.
- تعددت الأطراف الفاعلة في صــناعة النفط في العالم منها منظمة الأوباك، وكالة الطاقة الدولية وشــركات النفط العالمية.
- تمتلك الجزائر ثروات نفطية كبيرة جعلتها تحتل مكانة كبيرة عالميا وعربيا نظرا للإمكانيات والاحتياطات المتاحة.
- تسـاهم صـادرات الموارد النفطية في الجزائر بنسـبة 98% من إيرادات الدولة من العملة الصـعبة مما جعلها تعتمد بصفة كبيرة على قطاع المحروقات لتوفير مصادر التمويل الازمة التي تحتاجها الدولة.
- لم تولي الجزائر الأهمية والعناية اللازمة لقطاع الزراعة، الصـناعة والسـياحة رغم الإمكانيات والثروات الطبيعية المتوفرة للدولة.

❖ **توصيات الدراسة:**

- الابتعاد عن الاعتماد المطلق والأعمى على قطاع المحروقات، والتركيز على النهوض بالقطاعات المنتجة على غرار القطاع الزراعي والقطاع الصـــناعي التي تزخر فيها الجزائر بإمكانيات هائلة، بما يضـــمن تحقيق تنويع اقتصادي فعال وناجح.
- العمل على صـياغة اسـتراتيجية شـاملة ومتكاملة للتنويع الاقتصـادي تمكن من اسـتغلال جميع مقومات الاقتصـاد الوطني البشـرية، المادية والمالية، وترمي إلى تنميتها من أجل إقامة ركائز اقتصـاد حقيقي مكون من

قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام وتخلص الاقتصاد من خطورة الاعتماد على مورد واحد.

- الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة، وذلك بالنظر للإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال، ما يجعلها تشكل أحد أهم المصادر البديلة للطاقة الأحفورية.
- تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي، من خلال تذليل مختلف العقبات التي تقف عائقا في طريقه، والعمل على خلق شراكة بينه وبين القطاع العام، وذلك بالنظر الى النجاحات التي حققها هذا القطاع في البلدان النامية والمتقدمة على حد السواء.
- اصلاح بيئة الأعمال وجعلها مناسبة ومحفزة على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.
- وضع قوانين صارمة لمحاربة الفساد وكبح جماحه.
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال:

✓ استغلال النفط واستعماله كوسيلة مثلى للنهوض بالصناعات خارج المحروقات، فضلا عن الإدارة الكفؤة للفوائض المالية المتأتية من النفط من خلال استثمار هذه الأخيرة وتحويلها إلى أصول مالية وعقارية ذات عوائد دائمة، بما يضمن توفير مصادر تمويل لا تتلاشى بنضوب الثروة النفطية على غرار ما قامت به النرويج.

✓ بناء بنية تحتية متطورة، فضلا عن الاهتمام بالتعليم وتشجيع الاستثمار مع الانفتاح الاقتصادي على العالم، وذلك بالاستفادة من تجربة الامارات العربية المتحدة.

✓ استغلال العوائد المتأتية من الغاز الطبيعي وإعادة ضخها في القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل دولة قطر، التي باتت تحتل المرتبة الثالثة عشر عالميا والثانية عربيا بعد الامارات العربية المتحدة من حيث أكثر الدول تنافسية.

✓ الاهتمام بالقطاع الصناعي والخدماتي والنهوض بهما، ومحاولة تزويدهما بالتجهيزات التي يحتاجانها على غرار ما تم تحقيقه في اقتصاد كوريا الجنوبية.

✓ وضع خطط وسياسات متكاملة للنهوض بالقطاع الزراعي وتطويره وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي بما يضمن تقليص آثار تبعية الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، وذلك بالنظر للثروة الطبيعية الهائلة التي تمتلكها الجزائر، ويكون هذا بالاستفادة من تجربة دولة اندونيسيا التي تخلصت من مشكلة تراجع العوائد النفطية بالاعتماد على القطاع الزراعي.

✓ رفع القيود على الاستثمار وتحرير التجارة تدريجيا، بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري على غرار التجربة الهندية التي نجحت بانتهاج هذه السياسات، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات.

قائمة المراجع

I. المــراجـع باللغــة العربيــة

أولا: الكـتــب

1. أبو العلا يسري محمد، **"نظرية البترول"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
2. البلاوي حازم، **" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
3. برجاس حافظ، **"الصراع الدولي على النفط العربي"**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، 2000.
4. بكري كامل وآخرون، **"الموارد واقتصادياتها"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986.
5. بن محمد آل الشيخ حمد، **"اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة"**، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2007.
6. بيرت جون، ترجمة البنا جلال، **"الاتجاهات الاســـتثمارية العالمية في مصـــادر الطاقة التقليدية والمتجددة"**، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 2015.
7. بيسون كريستان وآخرون، ترجمة بايرلي مظهر، **" ادخار الموارد – تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية–"**، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة، الرياض، 2013.
8. التنير سمير، **"التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا"**، دار المنهل اللبناني للنشر، مكتبة رأس المنبع للتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.
9. الحموي سعيد خليفة، **"أساسيات انتاج الطاقة"**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
10. خنسي بيوار، **"البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته"**، دار آراس للطباعة والنشر، العراق، .2006
11. الخولي سيد فتحي أحمد، **"اقتصاد النفط"**، الطبعة الثامنة، خوارزم العلمية، جدة، 2014.
12. الدوري محمد أحمد، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
13. رشيد مهدي أحمد، **" جغرافيا النفط"**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
14. الرمبحي محمد، **" النفط والعلاقات الدولية"**، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
15. الرومي نواف، **" منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000.
16. سليتر روبرت، ترجمة خضر محمد فتحي، **" سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية"**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة للنشر، القاهرة، مصر، 2016.
17. السماك محمد أزهر سعيد وآخرون، **"جغرافية النفط والطاقة"**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للنشر، العراق، 1981.
18. السماك محمد أزهر، باشا زكرياء عبد الحميد، **"دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"**، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1997.
19. طاقة محمد، **"مأزق العولمة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
20. عبد الرضا نبيل جعفر، **"اقتصاد النفط"**، دار حياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.
21. عبد الفضيل محمود، **" النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية"**، دار المعرفة، الكويت،1979.
22. عبد الله حسين، **" مستقبل النفط العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006.
23. عبد الله حسين، **"البترول العربي" دراسة سياسية اقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
24. عبد الله خالد أمين، **"محاسبة النفط"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
25. عبد المطلب عبد الحميد، **"اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن، 2015.

26. عبد المقتدر عبد الحميد، **"البترول وطرق استكشافه"**، دار الفكر، عمان، 2008.

27. عبد الموجود أحمد عبد اللطيف محمد، **"تقلبات سـعر صـرف الدولار وأثرها على اقتصـاديات الدول العربية المصـدرة للبترول"**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

28. عبد الوهاب إبراهيم طه، **"محاسـبة البترول رفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية"**، المكتبة العصـرية للنشـر والتوزيع، مصر، 2006.

29. عتيقة علي أحمد، **"الاعتماد المتبادل على جسـر النفط: المخاطر والفرص"**، مركز دراسـات الوحدة العربية للنشـر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991.

30. عفيفي صديق محمد، **"تسويق البترول"**، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003.

31. عمارة هاني، **"الطاقة وعصر القوة"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

32. عمراني سـفيان، **"أثر تغيرات أسـعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصـادية الكلية حلة الجزائر الفترة بين 2000–2015–دراسة تحليلية وقياسية"**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2018

33. فلافين كرستوفر، **"ما بعد عصر النفط"**، الدار الدولية، مصر، 1992.

34. القاضي حسين، الشيشاني سمير، **"محاسبة البترول"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

35. قصي عبد الكريم إبراهيم، **"أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

36. لطفي علي، **"الطاقة والتنمية في الدول العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

37. الموسـوي ضـياء مجيد، **" ثورة أسـعار النفط 2004"**، ديوان المطبوعات الجامعية، السـاحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2005.

38. وزارة الطاقة والمناجم، **"حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962 –2010): خمسون سنة من التاريخ والإنجازات الكبرى"**، الجزائر.

39. يحياوي صلاح، الصوفي فاروق، **"أساسيات في تصنيع النفط"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

ثانيـا: المحـاضـرات

1. مخالفي أمينة، **"محاضـرات حول مدخل إلى الاقتصـاد البترولي (اقتصـاد النفط)"**، جامعة قاصـدي مرابح، ورقلة، 2013-2014.

ثالثـا: الأطـروحـات

1. أوكيل حميدة، **" دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصـادية –دراسـة حالة الجزائر–"**، أطروحة مقدمة لنيل شـهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصـادية، تخصـص: اقتصـاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016.

2. بللعما أسماء، **" دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصـادية، تخصـص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر، 2017-2018.

3. بن حدو آمنة، **" أثر التنويع الاقتصـادي على النمو الاقتصـادي في القطاعات غير النفطية – دراسـة قياسـية على عينة لبعض الدول العربية النفطية–"**، أطروحة مقدمة من اجل نيل شـهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصـادية، تخصـص: مالية وإدارة

الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2019-2020.

4. بورحلة ميلود، "**الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.
5. خويمجة فتيحة، " **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر–دراسة حالة الفترة (2000–2016)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2017-2018.
6. دريس أميرة، "**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980–2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
7. صفية أمير، " **أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف (حالة الجزائر 1986–2016)**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

رابعا: المذكرات

1. بن ساحة مصطفى، "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2010-2011.
2. بن عوالي خالدية، " **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2، الجزائر، 2016.
3. بوتوهامي زينب، " **أزمة انهيار أسعار النفط 2014 وتداعيتها على بعض الدول العربية المصدرة للنقط**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.
4. بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، "**آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر (دراسة تحليلية)**"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/2016.
5. بوشارب حسناء، " **التجارة العالمية للغاز الطبيعي –دراسة حالة الجزائر–**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2003/2002.
6. بومعزة آمنة، سمراني أميرة، " **التوجه نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل عدم استقرار أسعار النفط (2000–2016)**"، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017-2018.

7. التميمي عباس فاضل رسن، " **تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم –دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصـدرة والمسـتوردة للنفط الخام–**"، رسـالة مقدمة لنيل درجة الماجسـتير في العلوم المالية والمصـرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011.

8. تيطوم أيمن، سعادة السعيد، " **استراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطة –حالة الجزائر–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

9. حاج قويدر عبد الهادي، " **الإصـلاحات الاقتصـادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986 –2009**"، رسـالة مقدمة لنيل شـهادة الماجستير في الاقتصـاد، تخصـص اقتصـاد التنمية، كلية العلوم الاقتصـادية علوم التسـيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.

10. حاكم شـيماء، " **واقع وتحديات التنويع الاقتصـادي في الدول العربية المصـدرة للمحروقات – دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا–**"، مذكرة تخرج مقدمة لاسـتكمال متطلبات نيل شـهادة الماسـتر في العلوم الاقتصـادية، تخصـص: اقتصـاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2020-2021.

11. حمادي نعيمة، "**تقلبات أسـعار النفط وانعكاسـاتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008**"، رسـالة مقدمة لنيل شـهادة الماجسـتير في العلوم الاقتصـادية، تخصـص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.

12. خير الدين وحيد، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصـاد الدولي والاسـتراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسـة حالة الجزائر–**"، رسـالة مقدمة ضـمن متطلبات نيل شـهادة الماجسـتير في العلوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصـاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

13. دبية علي، " **تأثير الشـركات النفطية العالمية على أسـعار النفط (2001–2011)**"، مذكرة مقدمة لاسـتكمال متطلبات شـهادة ماسـتر أكاديمي، تخصـص اقتصـاد وتسـيير بترولي، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة قاصـدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

14. ذبيحي عقيلة، " **الطاقة في ظل التنمية المسـتدامة – دراسـة حالة الطاقة المسـتدامة في الجزائر–**"، رسـالة تدخل ضـمن متطلبات نيل شـهادة الماجستير في العلوم الاقتصـادية، فرع التحليل والاسـتشـراف الاقتصـادي، كلية العلوم الاقتصـادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.

15. رحمان أمال، " **مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة –حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شـهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصـاد وتسـيير بيئة، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية والتسـيير، جامعة قاصـدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.

16. زبيري عماد الدين، كريم حسين، " **دور منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، في استقرار أسعار النفط العالمي**"، مذكرة تخرج مقدمة لاسـتكمال متطلبات نيل شـهادة الماسـتر، تخصـص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2019.

17. زناد سهيلة، "**استراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية النظرية واحتياجات السوق الدولية (دراسـة حالة قطاع البترول الجزائري)**"، رسـالة مقدمة ضـمن متطلبات نيل شـهادة الماجسـتير، تخصـص إدارة اعمال

الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.

18. سرايري بالقاسم، " **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

19. سليني دنيا زاد، " **دور منظمة الأوبك في ضبط أسعار النفط في السوق الدولية خلال 1971–2017**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.

20. طروبيا نذير، " **دراسة تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971–2006)**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010.

21. عبد المنعم جليل، بودربالة بنعمر، " **آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر –دراسة تحليلية–**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

22. عمراني وهيبة،" **تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي امحند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018-2017.

23. عمراوي عادل، " **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

24. العمري علي، " **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970–2006)**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

25. عناب حياة، " **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2016)**"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

26. غربي فوزية، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.

27. غريب نوح، "**أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقاتها بالدول الكبرى**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2019-2020.

28. فوضيل آمال، " **التحكيم بين الاستهلاك الداخلي والصادرات للغاز الطبيعي على المدى المتوسط والطويل**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009.

29. قوشيح بوجمعة قويدري، " **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009.

30. لبعل فطيمة، " **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

31. مباني عبد المالك، "**الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي: دراسة استشرافية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

32. المنصوري أحمد محمد أحمد، "**اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، شعبة الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991.

33. موري سمية، " **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، الجزائر، 2010.

34. موساوي فاروق، بوسنة وردة، "**التنوع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017.

خامسا: المجـــلات

1. أوضايفية حدة، خوني رابح، " **الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017.

2. باشي أحمد، "**القطاع افلاحب بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث العدد 2، 2003، جامعة باتنة 1.

3. باهي موسى، رواينية كمال، " **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، الجزائر، 2016.

4. بريكة السعيد، عمارة نور الهدى، "**استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

5. بلعزوز بن علي، ضالع دليلة، " **أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018.

6. بللعما أسماء، دحمان عبد الفتاح، " **سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط –دراسة حالة الجزائر–** "، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد 1، عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020.

7. بللعما أسماء، دحمان عبد الفتاح، "**استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي أمين العقال الحاج أق موسى أخموك لتامنغست – معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، الجزائر، 31 جانفي 2018.

8. بن الشـيخ توفيق، **"تطوير القطاع الخاص خيار اسـتراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصـادي في الدول المنتجة للنفط –حالة الجزائر–"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.

9. بن الشيخ عصام، **" قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 – دراسة للسياق والمضامين والدلالات–"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي2012.

10. بن حسين ناجي، **" التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

11. بن عوالي خالدية، **"الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة 2014)"**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05، العدد 07، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عين تموشنت، الجزائر، 22 جوان 2020.

12. بن لخضر السعيد، شنبي صورية، **"مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الجول المجاورة المنافسة لها (تونس –المغرب)"** مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد03، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2018.

13. بن نية حميد، محفوظ مراد، **"استراتيجيات وإجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 17، جامعة لونيسي علي –مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة البليدة2، الجزائر، 2017.

14. بن يوب فاطمة وآخرون، **"إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر،2019.

15. بنبن بغداد، بنبن عبد الرحمان، **" السـياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصـادي في الجزائر"**، مجلة الدراسـات الاقتصـادية المتقدمة، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.

16. بوعزيز ناصـر، بن خديجة منصـف، **"النموذج الاقتصـادي الجديد في الجزائر – بين الواقع والتجسـيد–"**، مجلة الدراسـات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

17. بوفنش وسيلة، **"اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي"**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2017، ص ص، 216، 217.

18. جاب الله مصـطفى، **" تقلبات أسـعار النفط وعلاقاتها برصـيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات"**، مجلة الدراسـات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد التاسع، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2016.

19. جبار أحمد جاسـم، **" تطورات صـناعة الغاز الطبيعي وآثارها في سـوق النفط العالمية"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصـادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

20. الجنابي عدنان، **" الدولة الريعية والدكتاتورية"**، دراسات عراقية، العراق، 2013.

21. حجان عمر وآخرون، **" انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 01، جامعة الشهيد حمه الأخضر، الوادي، الجزائر، 2019.

22. حسن علي رحمان، بيداء جواد كاظم، **" دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (2000–2013)"**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، جامعة واسط، العراق، 2016.

23. الخطيب ممدوح، **"أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد الثاني، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2011.

24. دبار عبد الكريم، بوصبيع صالح رحيمة، **" أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990–2020"**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائري، ديسمبر 2021.

25. دفرور عبد النعيم وآخرون، "**الاقتصـاد الجزائري وضـرورة التنويع الاقتصـادي في ظل تقلبات أسـعار النفط**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

26. رجب علي، " **تطور مراحل تسـعير النفط الخام في الأسـواق الدولية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 141، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، ربيع2012.

27. رجب علي، "**أساسيات تسعير الغاز في الاسواق العالمية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 10، العدد 905.

28. سـاعو باية، "**القطاع الصـناعي الجزائري: المشـاكل والحلول**"، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2017.

29. سالمي رشيد، "**مسؤولية شركات الصناعة البترولية اتجاه البيئة**"، المجلة العلمية، المجلد5، العدد2 كلية العلوم، دمياط، مصر، 2015.

30. سـترن جوناثان، "**سـوق الغاز الطبيعي فائض على المدى القصـير وعدم يقين على المدى الطويل**"، ندوة اوكسـفورد 31 للطاقة، اعداد ناصر بخيت، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 131، المجلد 35، منظمة الأوابك، الكويت، خريف 2009.

31. صـباغ رفيقة، " **التنويع الاقتصـادي: اسـتراتيجية الجزائر لما بعد البترول**"، مجلة أوراق اقتصـادية، المجلد 4، العدد 1، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2020.

32. ضـيف أحمد، عزوز أحمد، "**واقع التنويع الاقتصـادي في الجزائر وألية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصـادية مسـتديمة**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2018.

33. عبادة عبد الرؤوف، " **محددات سـعر نفط منظمة أوبك في ظل سـوق النفط العالمي: دراسـة تحليلية وقياسـية 1970–2008**"، مجلة رؤي اقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 30 سبتمبر 2011.

34. عدناني خولة وآخرون، " **أثر تقلبات أسـعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصـادي، دراسـة حالة الجزائر وقطر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، أوت 2019.

35. عزازن حفيظة، " **التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف الى اقتصاد صناعي متقدم**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد الخامس، العدد الرابع، مخبر تحليل واسـتشـراف وتطوير الوظائف والكفاءات، جامعة مصـطفى اسـطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016.

36. قرومي حميد، بن ناصـر محمد، "**ضـرورة التنويع الاقتصـادي في ظل انهيار أسـعار النفط**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2017.

37. قماط كاهنة، رجراج أحمد، " **أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر** "، مجلة العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

38. كرامية توفيق وآخرون، " **القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**"، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، جامعة البويرة، الجزائر، جوان2021.

39. لمطوش لطيفة، بوادو فاطيمة، "**أثر تقلبات أسـعار النفط على النمو الاقتصـادي في الجزائر دراسـة قياسـية خلال الفترة (1965–2016)**"، مجلة الاقتصـاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، كلية العلوم الاقتصـادية التجارية وعلوم التسـيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 31 ديسمبر 2018.

40. لوصيف عمار، العابد لزهر، "**نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية–**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2019.

41. مخلفي أمينة، " **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**"، مجلة الباحث، العدد 9، كلية العلوم الاقتصـادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

42. مداحي محمد، "**فعالية الاسـتثمارات في الطاقات المتجددة كاسـتراتيجية لما بعد المحروقات في الجزائر**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.

43. مرباح طه حسين، عباس فرحات، "**القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصـادي**"، المجلة العربية في العلوم الإنسـانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، جامعة لمسيلة، أكتوبر 2020.

44. منصوري حاج موسى، عبد الغني بشرى، " **التنويع الاقتصـادي كخيار اسـتراتيجي للنمو الاقتصـادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**"، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.

45. موري سمية، الخديمي عبد الحميد، " **تغيرات سـعر النفط وسـعر الصـرف في الجزائر، مقاربة تحليلية وقياسـية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجلد 22، العدد 71، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015.

46. ميدون سيساني، ميدون إلياس، " **الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي في الجزائر (2000–2016)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 04، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020.

47. هواري أحلام، سدي علي، "**التنويع الاقتصـادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصـادية، المجلد الخامس، العدد2، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية وعلوم التسـيير، جامعة طاهري محمد، بشـار، الجزائر، أوت 2019.

48. وزارة الطاقة والمناجم، " **مزايا الطاقة الشمسية**"، مجلة الطاقة والمناجم، العدد8 ، الجزائر، 2008.

سادســا: المــلتقيــات

1. أوكيل رابح، خالدي ريم، " **الطاقات المتجددة اسـتراتيجية بديلة لقطاع المحروقات – الجزائر نموذجا–**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول" متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

2. أوكيل رابح، مسـعد عبد القادر، " **برامج الطاقة المتجددة كبديل اسـتراتيجي للدول النفطية في تحقيق التنمية المسـتدامة بين الواقع والتحديات –دراسـة حالة الجزائر–**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول" المؤسـسـات الاقتصـادية الجزائرية واسـتراتيجيات التنويع الاقتصـادي في ظل انهيار أسـعار النقط"، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017.

3. بالنور محمد الساسي، " **سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصـادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2-3 نوفمبر، 2016.

4. باهي موسى، شعابنية سعاد، "**التنويع الاقتصـادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة "لعنة النفط "في البلدان العربية المصـدرة للنفط–عرض تجارب رائدة–**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول "المؤسـسـات الاقتصـادية الجزائرية واسـتراتيجيات التنويع الاقتصـادي في ظل انهيار أسـعار النفط"، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل2017.

5. بطاهر بختة وآخرون، "**سـياسـات تطبيق نموذج النمو الاقتصـادي الجديد في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول" التوجهات النقدية والمالية للاقتصـاد الجزائري على ضـوء التطورات الاقتصـادية الإقليمية والدولية"، الجزء 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019.

6. بن أحسن ناصر الدين، بلبخاري سامي، " **القطاع السياحي كأحد البدائل الاستراتيجية لقطاع المحروقات**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول" التدابير والإجراءات الواجب على السـلطات الحكومية اتخادها وعرض نماذج التحول من الاقتصـاد الريعي إلى الاقتصـاد المتحول"، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/04/25.

7. بن بوزيان محمد، قسـميوري كفية، **"الانقلاب الاقتصـادي الجزائري رد فعل استعجالي أم رؤية استشـرافية"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول" رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟"، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصـاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، يومي 22 و23 أكتوبر 2014.

8. بن حسـين تلجي، " **البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصـاد الريعي الى التنويع الاقتصـادي**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل، 2017.

9. بن حمودة محبوب، محيريق عدنان، **"التنويع الاقتصـــادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشـــرات قياســـه مع الإشـــارة لحالة الجزائر"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي السـادس حول " بدائل النمو والتنويع الاقتصـادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصـــادية والتجارية وعلوم التســـيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 03/02 نوفمبر 2016.

10. بن علي عبد الرازق، راشـــدي نجوى، **"التنويع الاقتصـــادي: المفهوم، الأهمية، المحددات"**، مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السـادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصـادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2-3 نوفمبر، 2016.

11. بن قانة إسماعيل، بوخلوه باديس، **"سياسـات التنويع الاقتصـادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصـادي"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي السـادس حول "بدائل النمة والتنويع الاقتصـادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية وعلوم التسـيير، جامعة قاصـدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 03/02 نوفمبر 2016.

12. بن ناصر آمال، بورصاص وداد، " **أساليب ادارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات – النرويج نموذجا**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25-26 أفريل، 2017.

13. بن يوب فاطمة، بوفلفل سـهام، " **الانتقال من الاقتصـاد الريعي الى تنويع الاقتصـاد-تجربة مجلس التعاون الخليجي-**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسـعار البترول، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017.

14. بوحفص حاكمي، خدادمية آمال، **"التنويع الاقتصادي وفك الارتباط بالنفط: تجارب دولية وإمكانية استفادة الجزائر منها"**، مداخلة مقدمة ضـمن المحور الثاني والتي تدخل ضـمن فعاليات الملتقى الدولي حول "أزمة النفط: سـياسـات الإصـلاح والتنويع الاقتصـادي"، كلية العلوم الاقتصـادية وعلوم التسـيير والعلوم التجارية والمالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 15/14 أكتوبر 2017.

15. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "**رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**"، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جيجل، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2011.

16. بوشول السعيد، غانية نذير، " **استراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة المملكة العربية السعودية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، يومي 14 و15 أكتوبر، 2017.

17. جاوحدو رضا، "**النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر، ص 17.

18. حملاوي سكينة، سلطاني فيروز، "**الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي جديد في ظل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات أعمال اليوم الدراسي حول" الخيارات الاستراتيجي والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

19. خليفة أحلام، "**مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7 و8 أكتوبر 2015.

20. دبيش أحمد، بوقدوم مروة، "**التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته وعلاقته بالتنمية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقي العلمي الدولي السادس حول " بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 03/02 نوفمبر 2016.

21. ديب كمال، غنام أسيمة، "**تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2016)**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول " أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، يومي 14-15 أكتوبر 2017.

22. زراري سميحة، كرامة مروة، "**أهم التطورات الدولية الحديثة وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية استشرافية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول" التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية"، الجزء 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019.

23. سبتي وسيلة، صحراوي محمد تاج الدين، "**السياحة كبديل استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات أعمال اليوم الدراسي حول" الخيارات الاستراتيجي والبدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 19 أفريل 2018.

24. سلامي أحمد، تنفوت وفاء، "**نحو استراتيجية تعزيز الموارد المالية كأرضية لتمويل متطلبات التنمية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول" رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، يومي 22 و23 أكتوبر 2014.

25. سلاواتي حنان وآخرون، "**دور الامتيازات الضريبية في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر، 2017.

26. الصوفي أشرف، الدامي عبد المنعم، " **القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017.

27. عمان أحمد، " **حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 و3 نوفمبر، 2016.

28. عياد هشام، "**محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البدائل للفترة 2000-2013**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 و3 نوفمبر، 2016.

29. قاصب حسين، براق محمد، "**دور القطاع الزراعي في تدعيم التنمية الاقتصادية في ظل انهيار أسعار المحروقات**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 30-29 نوفمبر، 2016.

30. قروف محمد كريم، بن جلول خالد، " **دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل استراتيجية التويع الاقتصادي**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول " المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 25-26 أفريل 2017.

31. قعيد لطيفة، قويدر كمال، "**سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة** "، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي2 و3 نوفمبر، 2016.

32. قلوح عبد الحكيم، بن إبراهيم الغالي، "**واقع الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الكلية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي كقاعدة للنموذج الجديد للنمو 2030/2016 (دراسة تحليلية للفترة 2001-2017)**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول" التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية"، الجزء 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019.

33. قويدري محمد، مزوزي فضيلة، " **استراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدول النفطية "حالة إندونيسيا**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول" أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، يومي 15/14 أكتوبر 2017.

34. لبزة هشام، خاقة حنان، "**أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول " أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 15/14 أكتوبر 2017.

35. لطرش ذهبية، عرامة دلال، **"متطلبات التنويع القطاعي في الجزائر لتجسـيد أهداف النموذج الاقتصـادي للنمو"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول" التوجهات النقدية والمالية للاقتصـاد الجزائري على ضـوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية"، الجزء 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 14 نوفمبر 2019.

36. لعفيفي الدراجي، بن الشـيخ توفيق، **"تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الاقتصـادي في الجزائر"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول "المؤسـسـات الاقتصـادية الجزائرية واسـتراتيجيات التنويع الاقتصـادي في ظل انهيار أسـعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل2017.

37. ماضـي محمد، **" تسـيير الموارد المالية لفوائض الإيرادات النفطية – دراسـة مقارنة"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر، 2016.

38. مداحي محمد، غزازي عماد، **"الاسـتثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي في ميزان التنويع الاقتصـادي في الجزائر"**، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي السادس حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة امحند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016.

39. مرزوق أمال، **" أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصـادية الجزائرية واسـتراتيجيات التنويع الاقتصـادي في ظل انهيار أسـعار البترول، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017.

40. مهديد فاطمة الزهراء، حواس مولود، **" التجربة النرويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صـندوق الثروة السـيادي الفرص، التحديات والدروس المسـتفادة للجزائر"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر، 2016.

41. هواري أحلام، **" تجرب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدراسات المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط: سـياسـات الاصـلاح والتنويع الاقتصـادي، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، يومي 14-15 أكتوبر 2017.

سابعـــا: التقـــاريـــر والنشـــرات

1. **"أسواق النفط العالمية"**، تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والخمسون، 2005
2. بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2010.
3. بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2011.
4. بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2012.
5. بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2013.
6. بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2015.
7. بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2016.
8. بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2017.
9. بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2018.

10. صـندوق النقد الدولي، "**الجزائر تسـعى لتنويع الاقتصـاد وإعادة تشـكيله في سـياق انخفاض الإيرادات النفطية**"، **النشـرة الإلكترونية**"، 2019.
11. صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، 2014.
12. صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، 2016.
13. صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، 2018.
14. صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، 2019.
15. صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، 2021.
16. المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف، "**الأرصدة الجارية حسب وحدات الاستخدام**".
17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2011.
18. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2016.
19. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك، "**التقرير الإحصائي السنوي**"، الكويت، 2021.
20. هايتيان لوري وآخرون، "**موجز حول شركات النفط الوطنية والانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2021.

ثامنـــا: الجرائـــد الرسميـــة

1. "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم (35)**" المؤرخة في 21 ذي الحجة 1406 الموافق لـــ 27 **أوت** 1986.
2. "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية رقم (50)**" المؤرخة في 12 جمادى الثانية 1426 الموافق لـــ 19 جويلية 2005.
3. "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية رقم (63)**" المؤرخة في 30 جمادى الأولى 1412 الموافق لـــ 7 ديسمبر 1991.
4. "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم (11)**" الصادرة في 24 فيفري 14/2013 ربيع الثاني 1434، والمتضمنة قانون رقم 01/13، والمؤرخة في 20 فيفري 2013.

تاسعـــا: المـواقـــع

1. https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/Pages/international-petrol-prices.aspx.
2. https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor.
3. https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor.

II. المـراجـع باللغـة الأجنبيـة:

Les livres :

1. Bessam Siham, "**Etude des propriétés thermodynamiques, structurales et de transport du méthane liquide et des mélanges d'hydrocarbures par Dynamique Moléculaire de corps flexibles**", mémoire pour obtenir le diplôme de Magister, spécialité:chemie physique, faculté des sciences, université d'Oran, Algérie,2008.
2. Ferdinand E. Banks, The political economy of natural gas, Groom Ltd, Buckingham, Kent, U.K, 1987.
3. lalumiér Jean-Sébastien, Alexis Richard,B.A, **"Le pétrole : l'or noir de XXe siècle"**, université du Québec à Montréal, 2002.

4. Masseron, J, **" L'économie des hydrocarbures",** 2eme edition, France, 1975.
5. Olsem Jean-Pierre, **" l'énergie dans le monde strategies face à la crise "**, 2eme édition, HATIER, Paris, France, 1984.
6. Rajhi Toufik et autres, " Impact des chocs pétroliers sur les economies africaines: une enquéte empirique", fevrier2005.

Mémoires :

1. Carnot Nicolas, Hagege Caterine, **" Le Marché Pétrolier"**, la direction de la prevision et de l'analyse économique,ministère de l'économie des finances et de l'industrie, November 2004.

Les revues :

2. Antonin Céline, **" Aprés le choc pétrolier d'octobre 1973, l'économie mondiale à l'épreuve du pétrole cher",** revue international et stratégique, num 91, paris, France, 2013.
3. Brahimi Meriem, Benlaib Boubakeur, **"Impact du gaz schiste sur la cointégration entre les prix du gaz naturel et du pétrol brut",** revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion, volume 05, numéro 02, université Ammar Telji, laghouat, Faculté des Science économiques, commmerciales et de Gestion, algerie, 2021.
4. Florini Ann, **"the International Energy Agency in global energy governance"**, Global Policy, volume 2, issue suppl 1, Institutional Knowledge at Singapore Management University, Singapore, september 2011.

Les rapports :

1. ACCP, **"Introduction au Gaz Naturel",** canada**,** juin 2018**.**
2. International Energy Agency, **" World Energy Outlook 2020",** IEA Publications, Franch, November 2020.
3. Ministère des Finances,**" le nouveau modéle de croissancé (synthese)",** Algérie, 2016.
4. Office National des Statististique, l'Algérie**,** activite, emploi & chomage en mai 2019.
5. ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS, -3 ème trimester 2021.

Les sites :

1. https://www.eia.gove.
2. w.w.w.elhiwardz.com
3. www.coquegalaxyalpha.com
4. www.ennaharonline.com
5. www.knoema.com
6. Www.Moqatel.com
7. www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm
8. www.petroleum.gov.eg

الملاحـــــق

الملحق رقم(1): البنية الهيكلية للصادرات في الجزائر (2010–2020) الوحدة: مليون دولار

السنة	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	57091	56121	970	315	94	498	1	30	32
2011	72888	71661	1227	355	161	660	-	35	16
2012	71736	70584	1153	315	168	618	-	32	19
2013	64377	63327	1050	404	109	492	-	29	16
2014	59996	58362	1634	323	110	1173	1	16	11
2015	34566	33081	1485	238	107	1111	-	18	11
2016	29310	27918	1393	328	84	909	-	53	19
2017	34569	33202	1367	350	73	845	-	78	20
2018	41113	38895	2218	373	93	1626	-	90	33
2019	35823.33	33243.17	2850.16	407.85	365.82	1956.92	0.25	82.90	36.42
2020	23796.6	21541.1	2255.5	442.59	81.56	1611.16	0.32	90.81	29.06
بالنسبة المئوية من اجمالي الصادرات									
2010	%100	%98	%1.7	%0.55	%0.16	%0.87	%0.001	%0.052	%0.056
2011	%100	%98.31	%1.68	%0.48	%0.22	%0.90	-	%0.048	%0.021
2012	%100	%98.39	%1.60	%0.43	%0.23	%0.86	-	%0.044	%0.026
2013	%100	%98.36	%1.63	%0.62	%0.16	%0.76	-	%0.045	%0.024
2014	%100	%97.27	%2.72	%0.53	%0.18	%1.95	%0.001	%0.026	%0.018
2015	%100	%95.70	%4.29	%0.68	%0.30	%3.21	-	%0.052	%0.031
2016	%100	%95.25	%4.75	%1.11	%0.28	%3.10	-	%0.18	%0.064
2017	%100	%96.04	%3.95	%1.01	%0.21	%2.44	-	%0.22	%0.057
2018	%100	%94.60	%5.39	%0.90	%0.22	%3.95	-	%0.21	%0.080
2019	%100	%92.97	%7.95	%1.13	%1.02	%5.46	%0.0006	%0.23	%0.10
2020	%100	%90.52	%9.47	%1.85	%0.34	%6.77	%0.001	%0.38	%0.12

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2010، ص 220.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2013، ص 230.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2015، ص 170.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2018، ص 166.
- ONS, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS, -3 ème trimester 2021-, page 14.
- المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف، **"الأرصدة الجارية حسب وحدات الاستخدام"**، ص 8.

الملحق رقم (2): البنية الهيكلية للإرادات العامة في الجزائر (2010-2020) الوحدة: مليار دينار

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات الجباية النفطية	الإيرادات الغير النفطية
2010	4392.9	2905	1263.3
2011	5790.1	3979.7	1487.8
2012	6339.3	4184.3	2255
2013	5940.9	3676.1	2262.2
2014	5738.5	3388.4	2350.1
2015	5103	2373.5	2729.5
2016	5110.1	1781.1	3329
2017	6047.9	2177	3870.7
2018	6741.4	2887.1	3864.3
2019	6586.5	2518.4	4068.1
2020	4388.9	1394.7	2994.2
بالنسبة المئوية من اجمالي الإيرادات العامة			
2010	%100	%66.12	%28.75
2011	%100	%68.73	%25.69
2012	%100	%66	%34
2013	%100	%61.87	%38.07
2014	%100	%59.04	%40.95
2015	%100	%46.51	%53.48
2016	%100	%34.85	%65.14
2017	%100	%35.99	%64
2018	%100	%42.82	%57.32
2019	%100	%38.23	%61.70
2020	%100	%31.77	%68.22

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2010، ص 209.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2013، ص 219.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2017، ص 152.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**، 2018، ص 155.
- وزارة المالية، https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor،شوهد بتاريخ 29 أفريل على 2:59.

الملحق رقم (3): مساهمة قطاع الزراعة والصناعة في العمالة الكلية بالجزائر خلال الفترة (2010 –2019)

الوحدة: ألف عامل

	العمالة الكلية	العمالة الزراعية	العمالة الصناعية
2010	9736	1136	1337
2011	9599	1034	1367
2012	10170	912	1335
2013	10788	1141	1407
2014	10239	899	1290
2015	10596	917	1377
2016	10845	865	1465
2017	10859	1102	1493
2018	11001	1067	1434
2019	11281	1083	1450
بالنسبة المئوية من إجمالي العمالة الكلية (%)			
2010	%100	%11.66	%5
2011	%100	%10.77	%14.24
2012	%100	%8.96	%4.5
2013	%100	%10.58	%13.04
2014	%100	%8.78	%4.9
2015	%100	%8.65	%13
2016	%100	%7.97	%5.6
2017	%100	%10.15	%13.75
2018	%100	%9.70	%12.13
2019	%100	%9.60	%12.85

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2010.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2012.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2017.
- بنك الجزائر، **"التطور الاقتصادي والنقدي"**، 2018.
- Office National des Statististique, l'Algérie**,** activite, emploi & chomage en mai 2019, page 13.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التنويع الاقتصادي، وإبراز أهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، من خلال تحديد أهم البدائل التي يجب على الجزائر الاعتماد عليها لبناء اقتصاد متنين ومتنوع قادر على مواجهة الصدمات، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز وأن النسيج الاقتصادي غير متجانس، مما يجعل من التوجه نحو التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية كونه يمثل الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للمحروقات وكذا ظروف الأسواق الدولية التي تشهد صدمات متوالية بسبب تقلبات الأسعار، الأمر الذي يستدعي من الحكومة الجزائرية السعي نحو تبني استراتيجية شاملة ومتكاملة للتنويع الاقتصادي تمكن من استغلال جميع مقومات الاقتصاد الوطني البشرية، المادية والمالية، وترمي إلى تنميتها من أجل إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام وتخلص الاقتصاد من خطورة الاعتماد على مورد واحد.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، المحروقات، الاقتصاد الجزائري.

ABSTRACT :

This study aims to shed light on the topic of economic diversification, and to highlight its importance for the Algerian economy to get out of the excessive dependence on the hydrocarbon sector, by identifying the most important alternatives that Algeria must rely on to build a solid and diversified economy capable of facing shocks. To achieve the goal of the study, both the historical method and the descriptive and analytical method were relied on.

The study concluded that the Algerian economy is a rentier economy par excellence and the economic fabric is not homogeneous, which makes the trend towards economic diversification an inevitable necessity as it represents the best way out of the current situation of dependence on hydrocarbons, as well as the conditions of international markets that witness successive shocks due to price fluctuations, which it calls on the Algerian government to seek to adopt a comprehensive and integrated strategy for economic diversification that enables the exploitation of all the human, material and financial components of the national economy, and aims to develop them in order to establish the pillars of a real economy consisting of a productive, financial and service base that contributes to create multiple sources of sustainable income and rids the economy of the danger of relying on a single resource.

KEY WORDS: Economic diversification, Hydrocarbons, Algerian economy.